

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات السعودية – الصينية
2001-2009

إعداد الطالب

صالح بن عرسان بن سند العنزي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

رسـالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــة

جامعة مؤتة، 2010م

الإهـــداء

إلى من يناديها فؤادي قبل لساني ..... إلى ينبوع الحب والتضحية والـصبر والحنان

إلى كل دمعة ترقرقت على خدها .... إلى كل خفقة خفقها قلبها

إلى من أعشق عمري لأجلها.... لأني إذا مت أخشى على دمعها والدتي.....

إلى زوجتي الغالية صاحبة الوقفة الصادقة والقلب الذي حـواني برحابتـه فكانـت العضد لي والمشجع أن خبت همتي عن المثابرة في طلب العلم .....

إلى أبنتي ليان وأبني سلطان ... اللذان ما كانت فترة دراستي هذه إلا جـزاء مـن حقهم علي...

إلى سندي وعزوتي في الحياة ... الى من سكنوا قلبي صغاراً وكباراً .. الـى الذين اعتلوا قمم الجبال وأعطوني النصح والإكتمال اخواني وأخواتي......

صالح عرسان العنزي

الشكر والتقدير

أول شكري التوجه به إلى رب العالمين ...... الذي وضعني على الصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور /**عبدالفتاح الرشدان** الذي تلطف بالإشراف على هذه الرسالة وقدم لي المعلومات التي أفادت هذا البحث وأعطاني من وقته وجهده الكثير فله مني جزيل الشكر والعرفان

صالح عرسان العنزي

فهرس المحتويات

الفصل الرابع أبعاد العلاقات السعودية-الصينية

قائمة الجداول

الملخص

العلاقات السعودية – الصينية

2001-2009

صالح بن عرسان بن سند العنزي

جامعة مؤتة، 2010

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات في السياسة الخارجية السعودية تجاه الصين بهدف التعريف بدوافع التوجه السعودي نحو تعميق وتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع الصين، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي: ما طبيعة العلاقات السعودية مع الصين وما هي أبعادها وجوانبها المختلفة؟ وقد عرضت الدراسة لأهم التطورات التي شهدتها العلاقة بين الدولتين وحاولت استشراف مستقبل هذه العلاقة في ضوء البيئة الدولية والإقليمية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التعاون السعودي الصيني يشكل مصلحة إستراتيجية لكلا الطرفين فالسعودية تحقق مصالح إستراتيجية من توثيقها علاقاتها مع الصين اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. والصين تتمكن من خلال تقوية علاقاتها مع السعودية من تعزيز روابطها السياسية والاقتصادية والثقافية مع منطقة الخليج العربي، وهي القوة العظمى القادمة نظراً لتوافر مقومات القوة الاقتصادية والبشرية والسياسية والعسكرية لديها. والسعودية دولة نامية وتمتلك كذلك مقومات القوة الإقليمية من قدرات اقتصادية ودينية. وكلاهما يرتبط مع الآخر بمصالح اقتصادية، بالإضافة إلى أنهما تجمعهما طبيعة شرقية واحدة تجعل من السهولة التعامل والتعايش مع بعضهما البعض في إطار منظومة دولية تعتمد المحاور السياسية العسكرية والثقافية كأساس في التعامل مع الآخر.وأن المملكة العربية السعودية في علاقاتها مع الصين تسعى للتخلص من الضغوط السياسية الأمريكية فيما يتعلق بالإصلاح السياسي الداخلي والعمل على وجود تحالفات سياسية جديدة أكثر برجماتية تقوم على المصالح الاقتصادية.

Abstract

The relationship between Saudi Arabia and the Republic of China (2001-2009)

By

Saleh Bin Arsan Bin Sanad Alenzi

Mutah University, 2010

This study aims to analyze the changes in Saudi foreign policy toward China to introduce the motivation to go to Saudi Arabia to deepen and consolidate the political and economic relations with China, The study attempted to answer the following question: What is the nature of relations between Saudi Arabia and China are its dimensions and its various aspects? The study was presented to the most important developments in the relationship between the two countries and tried to anticipate the future of this relationship in the light of international and regional environment.

The study found that Saudi cooperation of China is a strategic interest to both parties in the interests of Saudi Arabia's strategy of documenting its relations with China economically, politically and culturally. And China could, by strengthening its relations with Saudi Arabia to strengthen its political ties and economic and cultural ties with the Arabian Gulf region, which is the next superpower due to the availability of viable economic power, human, political and military have. Saudi Arabia is a developing country and has the ingredients as well as regional power, the capacity of economic and religious. Both are associated with other economic interests, as they are joined by the nature of the East and one that makes it easy to deal and live with each other within the framework of an international system based themes of political, military and cultural basis in dealing with the other. And the Kingdom of Saudi Arabia in its relations with China trying to get rid of the political pressures America regarding the internal political reform and work on a new political alliances based on more pragmatic economic interests

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1-1 مقدمة:

شهدت الساحة الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م وانتهاء الحرب الباردة التي أنهت مرحلة المواجهة مع الغرب عموماً ومع الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً مما شكل منعطفاً جديداً في تاريخ العلاقات الدولية. وكانت حصيلة هذه التطورات على صعيد العلاقات الدولية بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي مهيمن على النظام الدولي، مما منحها حرية الحركة والمبادرة في ضوء تحررها من القيود والضوابط التي كانت تحد من هيمنتها خلال الحرب الباردة.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية متذرعة بأحداث الحادي عشر من أيلول 2001م ومحاربة ما يسمى "بالإرهاب"، بطرح إستراتيجية إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي طبقاً لتصوراتها فيما يعرف بمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، والذي يقوم على أساس "إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيوستراتيجية للمنطقة العربية"، بهدف إدخال الدول العربية في دائرة الإصلاح الديمقراطي والسياسي، والعمل على طمس المقومات الثقافية-الحضارية (العربية والإسلامية)"، وقد اصطدمت الرؤية الأمريكية الجديدة بمواقف الكثير من الدول العربية، مما جعلها تدرك أبعاد هذا التحول وخطورته على منظومتها السياسية واستقرارها واستمرارية نظمها السياسية، وهذا دفع بكثير من الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية، لإيجاد توازن في علاقاتها الدولية، من خلال تدعيم علاقاتها مع بعض الدول المؤثرة في النظام الدولي ومن أهمها الصين وغيرها من الدول الآسيوية لإدراك المملكة طبيعة الدور السياسي لهذه الدول في النظام الدولي الجديد، ولإنعكاس ذلك بشكل مباشر على علاقاتها السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي.

فالمملكة العربية السعودية تحدد سياستها الخارجية إنطلاقاً من مصالحها الوطنية، بمعنى أن الدول تبني علاقاتها الدولية وتتخذ قراراتها إنطلاقاً من

مصالحها، فالعلاقات بين الدول تقوم إلى حد كبير على المصالح المتبادلة، أي أنه لا تستطيع أية دولة أن تتخذ موقفاً أو سياسة دون مراعاة مصالح الدول الأخرى، وهو ما يعرف بـ "توازن المصالح"، ولذلك فالعامل الرئيسي لإرساء الأمن والاستقرار هو العلاقات الإيجابية القائمة على الفهم والتحاور والتعاون المتبادل بين الدول، وهذا ما تتجاهله الولايات المتحدة بحكم تعاظم قدرتها وشعورها بأنها قادرة على تجاوز مصالح الدول الأخرى، خصوصاً الضعيفة منها، وعندما نتحدث عن العلاقات السعودية الصينية كنمط للعلاقات الدولية فإنه يجب أن نتحدث عن أنماط متعددة تتفاوت بين السلبية والايجابية، أو التحالفات الدولية ومنها ما يتعلق بالمصالح الوطنية، حيث كانت المملكة العربية السعودية تركز في علاقاتها الدولية على المنظومة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م أدركت المملكة العربية السعودية أهمية إعادة التوازن في علاقاتها الدولية لتشمل مجموعة الدول المؤثرة في النظام وخصوصاً الدول الكبرى ومنها الصين وروسيا واليابان وغيرها من الدول.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل المتغيرات الدولية المؤثرة على العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين، وواقع ومستقبل هذه العلاقات خلال الفترة (2001-2009)م.

1-2 مشكلة الدراسة:

أدركت المملكة العربية السعودية أهمية ترسيخ علاقاتها مع بعض القوى الآسيوية المهمة والمؤثرة على المستوى الإقليمي والدولي في ظل توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية كنتيجة مباشرة لتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م والحرب الأمريكية على الإرهاب، من هنا تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل دوافع التحول في العلاقات السعودية-الصينية والتعرف على طبيعة هذه العلاقات وأبعادها المختلفة، والرؤى المستقبلية لهذه العلاقات.

1-3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات في السياسة الخارجية للسعودية تجاه الصين بهدف التعريف بدوافع التوجه السعودي نحـو تعميـق وتوطيـد العلاقـات السياسية والاقتصادية مع الصين ، حيث تعتبر السعودية من أكثر الدول في النـسق الإقليمي إدراكاً لعمق وأهمية مكانتها الجيوستراتيجية والدينية، وعلى هذا الأسـاس تعاملت مع جميع القوى الفاعلة في النظام الدولي، فقد كان لأحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001م تداعيات مباشرة على التحالفات والعلاقات الدولية، وقد كانـت المملكة العربية السعودية من أكثر دول المنطقة تأثراً بهذه الأحداث، ودفعهـا إلـى إحداث تحول في سياساتها وعلاقاتها الدولية والتوجه نحو الشرق لإعادة التوازن في علاقاتها.

1-4 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة نظراً لتناولها بالتحليل أحد أهم الموضوعات التي لم تتم معالجتها بشكل كافٍ في الدراسات العربية، وكذلك لسد النقص فـي الدراسـات التي تُعنى بالعلاقات السعودية-الصينية ، فالسعودية بدأت تتجه إلى التـوازن فـي علاقاتها الدولية مع الدول المؤثرة في النظام الدولي وخصوصاً في قارة آسيا، أمـا بالنسبة للأهمية العلمية فتنبع من محاولتها رفد الأدبيات العلمية والسياسية بدراسـة علمية عن العلاقات السعودية الصينية كدولة مؤثرة على الساحة الآسيوية والدوليـة حيث تفتقر المكتبة العربية إلى دراسات مهمة في هذا المجـال، وخاصـة أن هـذه الدراسة تحاول تحليل العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين أنظمة سياسية مختلفة من حيث الإمكانات ومستوى التأثير الدولي والتوجهات السياسية الخارجية.

1-5 أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التـي تـدور حـول طبيعـة ومستقبل العلاقات السعودية-الصينية:

السؤال الرئيسي: ما هي المتغيرات الدولية التي دفعت بالمملكة العربية الـسعودية

للتحول في نمط علاقاتها الدولية والتوجه نحو توطيد علاقاتها مع الصين ؟ ويتفـرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مجالات التعاون الصيني السعودي وما هو مستقبل العلاقات بين البلدين.
2. ما هي طبيعة العلاقات السعودية – الصينية وما هي أبعادها وجوانبها المختلفة؟

6-1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بالأساس للإجابة عن تساؤلاتها على منهج تحليل النظم الذي يعتمد على مفهوم أساسي هو " النظام " باعتباره وحدة التحليل الرئيسة فـي النظـام السياسي، من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية للوصول إلى تحليل وفهم طبيعـة النظام السياسي، وسيتم استخدام هذا المنهج في تحليل تطور العلاقـات الـسعودية الصينية في الفترة ما بين 2001-2009م التي شهدت تطورات مهمة أثّرت علـى تطور العلاقة بينهما .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعتبر نظرية النظم الفكرة الأم التي خرجت منها ودارت حولها معظم نظريات السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية، ابتداء من نموذج ديفيد إيستون، الـذي يعـد الصياغة السياسية الأولى لنظرية النظم، وامتداداً إلى النموذج الاتصالي الذي طوره كارل دويتش، ويمثل النظام نتاج تفاعل مجموعة من العناصـر أو الأجـزاء التـي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتمـاد متبـادل وبالتالي فإن النظام السياسي يغدو حالة من التواصل بين الأجزاء. (حسين، 2003)

وفيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجية لأية دولة فإنها تأتي على مدرك تفـسير السلوك الخارجي نظمياً، بمعنى أن يتم التعامل مـع الـسياسة الخارجيـة للدولـة باعتبارها نظاماً يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفياً إلى درجة الاعتماد المتبادل، وينبني على هذا النظام عملية صنع السياسة الخارجية، ووظيفته الأساسية هي اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية، وتنفيذها تحقيقاً للأهداف التي يطمح إليها ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية، وتجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام.

قدم "مودلسكي" محاولة في أوائل الستينيات من القرن العـشرين لاسـتخدام منهج النظم في السياسة الخارجية، حيث وضع نموذجاً تحليلياً مبـسطاً للمـدخلات والمخرجات .

1.2 الإطار النظري للدراسة:

أبرز مفكري نظرية النظم:

أوضح "مودلسكي" إن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن تتغير إذا ما حدث أي تغير في هذه العناصر سواء كان هذا التغير من الداخل، أو من الخارج موضحاً أن أي سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر، وإعادة هذا التوازن في حالة اختلاله (مقلد، 1987).

إن العناصر الأساسية التي تقوم عليها قوة الدولة وسلطانها لا تعطي سوى صورة للقوة الكامنة، أما تحقيق هذه القوة وجعلها حقيقة، فإنه يعتمد على نوعية الدبلوماسية. أن الدبلوماسية يجب أن تحدد أهدافها في ضوء القوة المتاحة فعلياً، أما القوة الممكن استغلالها سعياً لتحقيق تلك الأهداف فيجب تحديدها، وعليها أن تقرر إلى أي مدى تتلاءم هذه الأهداف مع بعضها البعض، والدبلوماسية عليها أن تستخدم الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافها حتى لا تتعرض السياسة الخارجية للخطر لعدم تحقيق هذه المهام. وعرف هولستي السياسة الخارجية على أنها: "تحليل أفعال وتصرفات ما نحو البيئة الخارجية والظروف المحلية التي تتم فيها صياغة وتنفيذ هذه الأفعال"(نعمة، 1987).

هناك ضرورة التركيز على أهمية دراسة الأفعال والتصرفات في السياسة الدولية، ويظهر هنا الاتجاه الواضح للتأكيد على دور العوامل الداخلية بدلاً من الاتجاه التقليدي القائم على دراسة القوى الخارجية فقط، ومن خلال ذلك فإن نظم السياسة الخارجية شأن جميع نظم العمل تتضمن بيئة، ومجموعة من القيادات صانعة السياسة ومجموعة من المؤسسات التي تتخذ القرارات من خلالها، ثم ناتج النظام، فمتغيرات النظام وهي: البيئة، القيادة والمؤسسات ثم العمليات التي تنتج عن تفاعل المتغيرات الثلاث الأولى كلها في إطار مدخلات السياسة أو مطالبها ومخرجاتها أو نتائجها ويشبه نظام السياسة الخارجية عملية تدفق وحركة ديناميكية للمؤثرات من وإلى شبكة من النظم أو المؤسسات التي تؤدي وظائف معينة، وخلال هذه العملية تصنع القرارات والتي تعود بدورها إلى النظام كمدخلات جديدة، في حالة متصلة مع المطالب في العملية السياسية، إن جميع نظم السياسة الخارجية

تتضمن مجموعة من العناصر التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط هي: (مدخلات- تفاعل- مخرجات) ثم عملية التغذية الراجعة، ويمكن توضيحها على النحـو التـالي (حسين، 2003):

1. **المدخلات:** وهي مؤثرات معينة قد تكون نابعة من النظام الداخلي، أو النظام الخارجي.
2. **عملية التحويل:** حيث يتم تحليل واستيعاب هذه المدخلات في بيئة النظام.
3. **المخرجات:** أي السياسات والقرارات التي يصدرها هذا النظام.
4. **التغذية الراجعة:** وتتضمن تأثير المخرجات على المدخلات، وهكـذا يبـدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التحويل لتنتهي بالمخرجات، حيث تربط بينهما التغذية الراجعة، بالمثل كمـا هو الحال بالنسبة لدراسة النظام السياسي الداخلي وفقاً لهذا المنهج.

إن تحليل السياسة الخارجية لا يعني مجرد الكشف عن العمليات المؤثرة على السلوك الخارجي، بقدر اهتمامه بتفسير كيفية وسبب سير هذه العمليات وتأثيرها في ظل ظروف معينة دون غيرها، كذلك هولا يعنى بتحديد العوامل الداخليـة، وتلـك الخارجية المؤثرة على تشكيل السياسة الخارجية بقدر اهتمامه بفهم طريقـة تفاعـل هذين النوعين من العوامل. (نعمة، 1987)

ومن أفضل النماذج التي يمكن أن تفيدنا بصفة خاصة في تحليـل الـسياسة الخارجية النموذج الذي اقترحه (مايكل برتشر وبليما ستاينبرج، وجـانيس شـتين). ومن واقع انتقاد المؤلفين الثلاثة لدراسات سابقة كانت تركز على التنظير عند دراسة وتحليل السلوك الخاص بالسياسة الخارجية، يظهر تأكيدهم على التغذيـة العكـسية "الانسياب والتدفق"، فهم يرون أن نموذج فرانكل لصياغة السياسة الخارجيـة لـذا يعتبر هذا النموذج في تفسير السياسة محدوداً وقاصراً، بسبب المعالجة غير المتعمقة والسطحية للفكرة الحيوية عن التغذية العكسية الدائرية، ويجعل النموذج في جـوهره جامداً ولا يتمتع بالديناميكية المطلوبة (Huntington, 1993)

يلاحظ في أدبيات السياسة الخارجية التقليدية بأنها قد قصرت التحليل علـى تأثير القوى الكبرى على السياسات الخارجية للدول، ويعتبر هانز مورجنثاو وهـو

من أوائل المنظرين لهذا الاتجاه التقليدي، بأن السياسة الخارجية للبلدان النامية تفتقر إلى الاستقلال الذاتي، ويؤكد على أن بلدان العالم الثالث لا تمتلك سياسات خارجيـة هادفة، وبشكل عام فإن هنالك أثر للظروف الخارجية على السياسة الخارجية للدولة وذلك ضمن عدة أشكال منها: (مقلد، 1987)

1- التوسط بين أطراف متنازعة بهدف تخفيف حدة التوتر بينها، وهـو الـدور الذي تقوم به بعض القوى العظمى أو المنظمات الدولية، وقد برز ذلك جليـاً عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير على بعض الـدول الـشرق أوسطية بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك ما قام بـه الاتحـاد الـسوفييتي بالتأثير على سلوك العديد من الدول في آسيا وإفريقيا، وبرز ذلك في أحداث حرب السويس، وأزمة كوبا، وفيتنام.
2- التدخل في توجيه سياسات الطرفين عن طريق تقـديم المعونـة الاقتـصادية والعسكرية، والتأييد المعنوي لهما أو لأحدهما، بما يـؤدي إلـى التـأثير فـي سياستها الخارجية، فمن خلال أداة المعونات يستطيع الطرف الثالث أن يـؤثر في إدراك الأطراف المتنازعة لقدراتها النسبية، ومن ثم التأثير في سلوكها نحو بعضها البعض، وبالتالي زيادة قدرة الأطراف الثلاثة على التحكم في الـسلوك الخارجي للدول المتلقية للمعونة في اتجاه مصالح وأهداف الطرف الثالث، لـذا فإن عمليات صنع القرار الحاصل في البلدان النامية تتعرض لاختـراق مـن الخارج، مع وجود فاعلين خارجيين يشتركون فعلياً فـي تخـصيص المـوارد وتحديد الأهداف، وهذا ما يتضح من خلال دور صندوق النقد الدولي والبنـك الدولي والشركات متعددة الجنسيات والمساعدات الخارجية من جانـب القـوى الكبرى.

لقد ميز شارلز هيرمان أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجيـة فـي إطار استجابتها للسياسات الخارجية للدول الأخرى وهي: (Huntington, 1993)

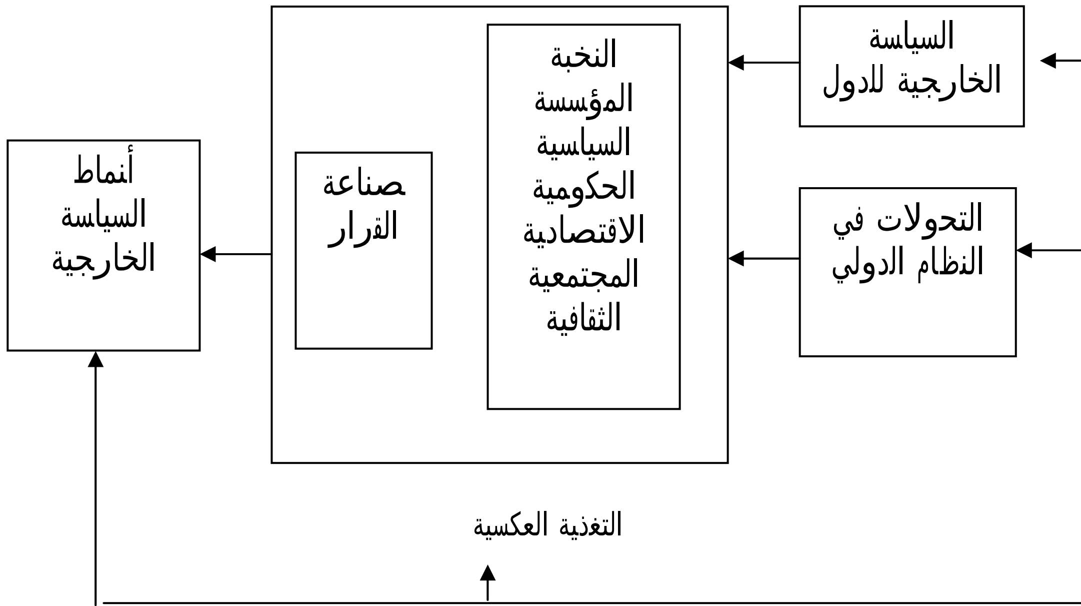
1. **التغير التكيفي:** تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها وأدواتها كما هي.

2. **التغير البرنامجي:** حدوث تغير في أدوات السياسة الخارجيـة مـع اسـتمرار الأهداف كما هي.
3. التغير في أهداف السياسة الخارجية وليس مجرد تغير في الأدوات.
4. التغير في توجهات السياسة الخارجية وهو أكثر أشكال التغير تطرفاً ويؤدي إلى تغير في التوجه العام للسلوك الخارجي بحيث يشمل تغيـراً فـي الأدوات والأهداف والاستراتيجيات، وفي هذا السياق يكون تأثر الدولة كبيـراً وتتبـع سلوكاً يتماشى مع سلوك وأهداف الطرف المؤثر، كما تتعرض دولة ما للتأثر الكبير في حال اتسامها بالخصائص التالية: (Huntington, 1993)
   1. لا يكون لها مصدر آخر بديل للمساعدات.
   2. لا تستطيع دفع أموال ضخمة مقابل تلقيها للأسلحة أو المعونات الاقتصادية.
   3. ليس لديها القدرة على إنتاج نماذج متقدمة من الأسلحة، أو القدرة على القيام بمهمات التدريب المتفوق.
   4. تعرض أمنها الداخلي والقومي للتهديد المستمر.

لقد ظهرت العديد من النظريات والنماذج التي تفسر السياسة الخارجية للدول ومن أهمها:

الشكل رقم (1)

نموذج ماكسفون وشابيرو

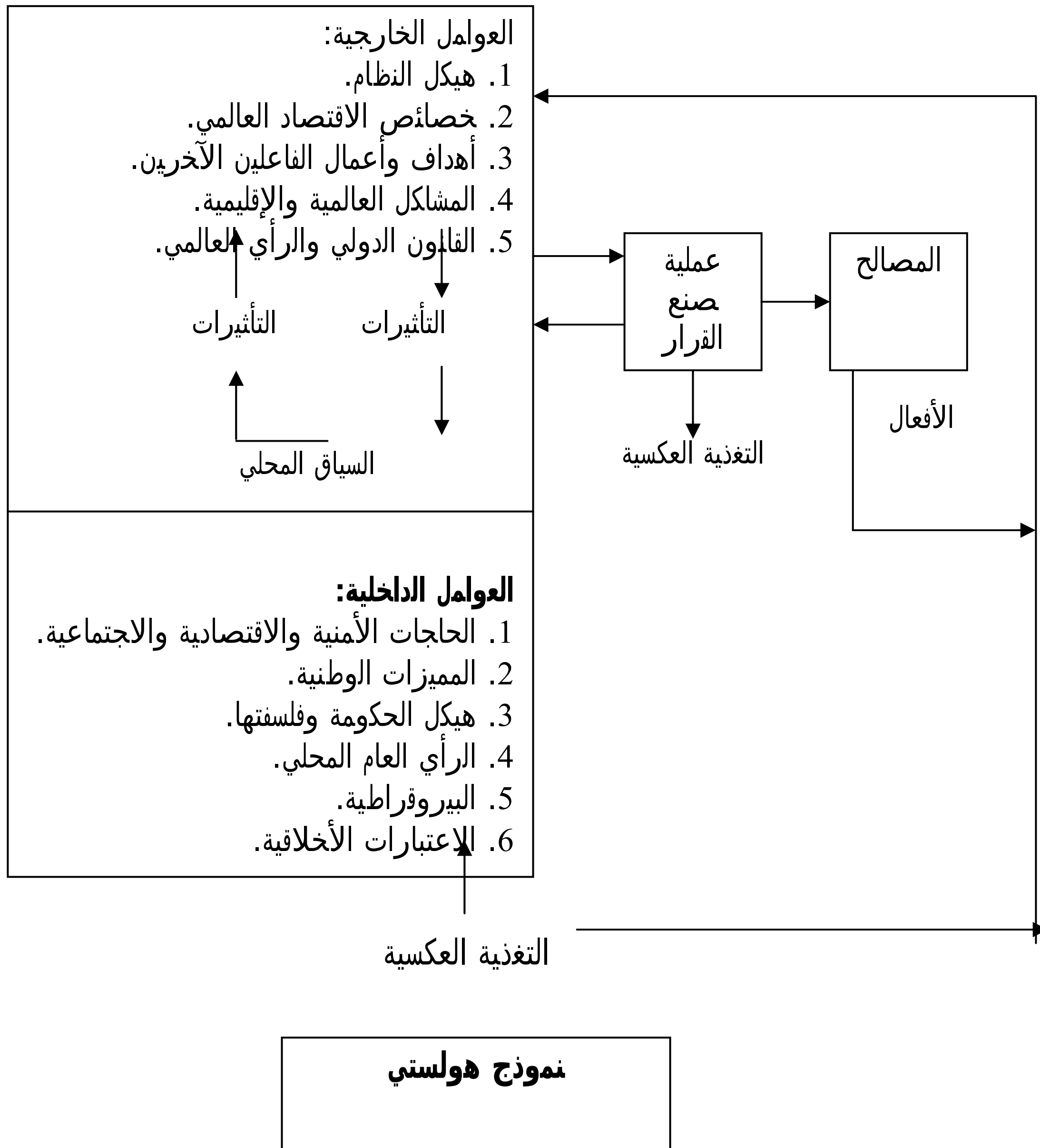


نموذج ماكسفون وشابيرو

حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985. ، ص 211

الشكل رقم (2)

نموذج هولستي



نموذج هولستي

K.J. Holsti (**International Politics**): A framework for analysis. Seventh Edition prentice – Hall international, Inc., New Jersy, 1995, p. 253

تشير توجهات السياسة الخارجية إلى "مواقف الدولة والتزاماتها تجاه بيئتها الخارجية وإستراتيجياتها الأساسية لتحقيق أهدافها الداخلية والخارجية وقدرتها على التعايش مع ما تواجهه من تهديدات، وتشير إلى مستوى تفاعلها أو انخراطها مع مختلف القضايا في الإطار الدولي. وتوجهات السياسة الخارجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأدوار السياسة الخارجية، فالأدوار تعكس استعدادات ومواقف الدولة تجاه العالم الخارجي، وهي أكثر تحديداً من التوجهات، لأنها هي التي تقود إلى السلوك والأفعال، ويعرف هولستي الدور بأنه " تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولته، والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع". (نعمة، 1987)

إن إدراك المملكة العربية السعودية للتحولات في النظام الدولي والمتغيرات الإقليمية والتطلعات الداخلية والمرتكزات التي تقوم عليها المملكة، جعلتها تؤمن بأهمية تعميق العلاقات السعودية مع الدول الآسيوية وخصوصاً المؤثرة في القرار الدولي مثل الصين في ظل سياسة التكتلات الدولية والنظام الدولي الجديد.

تعد هذه النظرية أكثر ملائمة لطبيعة الدراسة حيث تساعد الباحث في تحليل طبيعة العلاقات السعودية الصينية وفهم المتغيرات السياسية التي أثرت على تطوير هذه العلاقات في المرحلة الراهنة في ضوء التحولات في النظام الدولي الجديد وأهمية هذه العلاقات وتأثيرها على المستوى الإقليمي، والدولي، فالمملكة العربية السعودية وجمهورية الصين تعد من الدول التي تلعب دور مؤثر في قارة آسيا والعالم، وأن التوجه السعودي نحو تطوير علاقاتها مع هذه الدول قد جاء نتيجة لأحداث الحادي عشر من أيلول، والرغبة السعودية لإعادة التوازن في علاقاتها الدولية وعدم الاعتماد في علاقاتها الدولية على الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب وكذلك الأهمية الاقتصادية والتجارية لهذه الدول بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

2-2 الدراسات السابقة:

قليلة هي الدراسات التي تناولت العلاقات السعودية مع الصين وأهمها:

دراسة (كرار، 1999) جامعة الكويت، الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة

العربية بعنوان، "العلاقات التاريخية بين شبه الجزيرة العربية والصين منذ ظهور الإسلام وحتى أوائل القرن العشرين".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وتطور العلاقات السعودية الصينية، وتناول الجزء الأول من هذه الدراسة، في إيجاز، العلاقات الصينية- السعودية، منذ ظهور الإسلام حتى وصول الشيوعيين الصينيين للسلطة في بكين 1949م.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية والصين قد عمدا منذ البداية إلى اللجوء للعامل الديني لإنعاش العلاقة بينهما، كلما استعصت العلاقات السياسية والدبلوماسية، وقد لعب المسلمون الصينيون دوراً مهماً في هذا الاتجاه وفي جعل التواصل بين البلدين ممكناً ومستمراً.

دراسة (العقيلي، 2008). محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، حوليات آداب عين شمس، دورية علمية محكمة، المجلد36 .

تناول الباحث موضوع السياسة الخارجية الصينية بشكل عام وتطورها من خلال إقامة الصين لعلاقات مع اكبر عدد ممكن من دول العالم، وذلك لأنها تبحث عن المصلحة العليا، وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية، وبعد ذلك تناول تطور العلاقات العربية الصينية واحتلال الشرق الأوسط مكانة ثانوية في سياسة الصين الخارجية وتأثر الدول العربية التي نالت الاستقلال بالنمط الغربي ومعاداة بعضها للشيوعية.

بين الباحث أن هناك ثلاث عوامل محددة للسياسة الخارجية الصينية إتجاه الشرق الأوسط وهي البعد الإستراتيجي، البعد الايدولوجي، والعامل الاقتصادي.

وخلص الباحث إلى مجموعة من العوامل التي شكلت ضوابط سياسة الصين الخارجية وخصوصاً تجاه العرب، وأن هناك محددات للسياسة العربية تجاه الصين مع اختلاف الدرجة والأهداف بسبب تعدد الدول العربية، وتعدد أهدافها وارتباط معظم الدول العربية مع الدول الغربية، وان أهمية الصين بالنسبة للعرب أمر لا جدال فيه، وذلك للروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تربطها بالعرب وكذلك موقفها المتزن والعادل والداعم أحياناً لكثير من القضايا التي تهم العالم العربي.

دراسة (الشيماء، 2008)، بعنوان "العلاقات العربية- الصينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول دراسة حالة: مصر والسعودية (2001-2008) جامعة القاهرة ، مصر.

تناولت الدراسة تاريخ العلاقات العربية الصينية وتطور النظام الدولي، وأسس وركائز العلاقات العربية-الصينية والتطورات المعاصرة وواقع طبيعـة العلاقـات العربية الصينية وتناولت العلاقات المصرية والسعودية تجاه الصين وآفاق العلاقات العربية-الصينية، وبينت الدراسة أن هناك تخوف أمريكي مـن تنـامي العلاقـات السعودية الصينية وهو ما يعود لأسباب عدة منها: أن المملكة بدأت تشعر وخاصـة بعد أحداث 11 أيلول 2001م بضغوط أمريكية غير مسبوقة، وإن الولايات المتحدة باتت تنتقدها بشكل غير مسبوق وتتدخل بشكل غير محدود في القـضايا الداخليـة فيها. كما بينت أن الصين مستعدة لتقديم التكنولوجيـا الموجـودة لـديها عـسكرياً وصناعياً وحتى نووياً ومساعدة المملكة على التطور بشكل غير محدود وهو مـا لا تقدمه الولايات المتحدة للمملكة إلا بشروط تعجيزية في حالة حدوث ذلك.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات السعودية الصينية وعملية صناعة القرار وتعاظم القوة العسكرية والاقتصادية لكل من الصين والمملكة العربية السعودية، والمتغيرات الاجتماعية والإستراتيجية والسياسية والاقتصادية المؤثرة في تطور العلاقات السعودية الصينية، والمصالح المشتركة بين البلدين والتي من الممكن أن تسهم في تطور العلاقات السعودية الصينية،ومستقبل العلاقات بين البلدين. فقد ركزت معظم الدراسات على العلاقات الصينية العربية من أكثر من جانب ومحدداتها ، بينما جاءت هذه الدراسة تبحث في العلاقات الصينية السعودية في الفترة (2001-2009) في الجوانب السياسية والاقتصادية خلال هذه الفترة التي شهدت تحولات سياسية مهمة في النظام السياسي الدولي .

من هنا فإن الدراسة الحالية تحاول تحليل تأثير المتغيرات الدولية والإقليميـة التي دفعت بالمملكة العربية السعودية لتوجيه علاقاتها نحو بعض القوى الكبرى في آسيا بهدف إعادة التوازن في منظومة علاقاتها الدولية مما يعطيها القدرة على حماية مصالحها.

الفصل الثالث

مرتكزات وواقع السياسة الخارجية السعودية

3-1 مقدمة

تحتل المملكة العربية السعودية ما يقارب 80% من مساحة شبه الجزيرة العربية. ولديها حدود مع ثماني دول عربية، كما أن لها اتصال مع شرق الخليج العربي، ولها إطلاله على البحر الأحمر. وقد حملها هذا الموقع أعباء ومسؤوليات سياسية كبيرة، فهي تسعي لحماية حدودها المترامية الأطراف، ولتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. والمملكة العربية السعودية تعاني من قلة عدد السكان قياساً بمساحتها، فالمملكة العربية السعودية تتمتع بوضع ديني خاص، إذ إنها قامت كمشروع سياسي على تحالف بين حركة بن سعود السياسية مع دعوة محمد بن عبد الوهاب الدينية، حيث تبادل الطرفين المصالح فطلب بن سعود الشرعية الدينية مقابل أن يعطي دعوة محمد بن عبد الوهاب الحماية، ويلتزم بمبادئها وتظل هي المرجعية الدينية، فأصبح الملك وأمام المسلمين ورأس الهرم في المملكة العربية السعودية، أي أن جميع مقدرات القرار السياسي بيده. والمملكة العربية السعودية تعتمد بشكل كبير على النفط في اقتصادها، مما يجعلها تعتمد في اكتشافه واستخراجه وصناعته وتسويقه على الخبرة الأجنبية، وقد أعطت العائدات النفطية للمملكة العربية السعودية مركز الصدارة في التأثير على المجريات السياسية لدى كثير من الدول، وذلك عن طريق التعامل الاقتصادي المباشر أو عن طريق المساعدات الاقتصادية.

3-2 مرتكزات السياسة الخارجية السعودية

تعددت والأفكار التي تتناول توجهات السياسة الخارجية السعودية وأولوياتها في القرن الحادي والعشرون، وهذا يدفع إلى معرفة توجهات السياسة الخارجية السعودية تجاه القضايا الدولية ومعرفة مرتكزاتها وثوابتها وأسسها التي تعتمد عليها كمنطلق تجاه العالم الإسلامي والدولي.

حتى تكون هناك سياسة خارجية قوية للدولة، لابد من أن يكون هناك سياسة

داخلية قوية تدعم السياسة الخارجية، وبالتالي يتم تحقيق التكامل بينهما لتكون الدولة قادرة على التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية، وسياسـة خارجيـة نـشيطة لا تعيش بمنأى عن التغيرات ذات الإيقاع السريع في البيئة العالمية خاصة إذا كانـت بعمق وحجم التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية بشكل سريع ومفاجئ.

إن الدولة السعودية دولة محافظة تميل إلى الإبقاء على الأوضاع الراهنه ولا ترى لها مكسباً في تغيير موازين القوى بشكل يؤثر على وجودهـا ويخـل بأمنهـا الوطني فضلاً عن ذلك، تعتبر السعودية دولة ذات نزعة عقائدية اتجاه نشر الإسلام والدفاع عنه في أجـزاء مختلفـة مـن العـالم ولكـن بأسـاليب غيـر ثوريـة. (التركي، 2003)

اتخذت المملكة العربية السعودية منذ قيامها في بداية القرن العـشرين مـنهج سياسي واضح يقوم على رؤى سياسية محددة الذي أعطى سياستها الخارجية مكانة ومرونة في التعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية تتلائم وأهميتهـا الإسـتراتيجية الإقليمية والدولية، للوصول إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال مجموعة من المرتكزات التي قامت عليها والتي تمثل. (تنيره، 1988)

3-2-1 حماية الأمن القومي السعودي

لقد وضعت المملكة السعودية أمنها القومي في مقدمة الأولويات الإستراتيجية عند صنع وتنفيذ سياساته الداخلية والخارجية على حد سواء، لذلك فهـي اختطـت لنفسها سياسة تنويع مصادر السلاح ومواكبة التطورات التكنولوجية فـي مجـالات التسلح. (التركي، 2003)

والمملكة لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ سياسـتها الخارجيـة لكنهــا تــؤمن بحــق الــدفاع المــشروع عــن نفــسها ضــد أي اعتــداء. (مدني، 2001).

3-2-2 التضامن العربي والإسلامي

إن إي قرار تتخذه الدولة أو إي تحرك سياسي خارجي تقوم به المملكة ينبـع

أساساً من أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، تعمل لخدمة التضامن العربي الإسلامي والذي يمثل أحد ثوابت سياستها الخارجية، فهي تدعو دائماً للتضامن والتعاون مع الدول العربية والإسلامية إيماناً بقول رسولنا الكريم، صلى الله عليه وسلم :"مثل المسلمون في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضواً تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى". لذلك يبرز دور المملكة العربية السعودية الفعال في هذا المجال من خلال دورها كعضو مؤسس في كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامية، وقدرتها على التوسط في حل الكثير من النزاعات في المنطقة وطرح المبادرات السياسية ومنها مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز للسلام التي تبنتها الدول العربية في قمة بيروت ، وتوسط المملكة بين الفرقاء اللبنانيين وبين حركتي فتح وحماس. وهذا انعكس على مكانة المملكة الدولية وإبرازها كقوة إسلامية لها دور مؤثر في المنطقة ويشكل دافعاً لكثير من الدول ومنها الصين لتعزيز علاقاتها معها. (الحريري، 2008)

3-2-3 الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين

تنظر المملكة إلى أن السلام والأمن الدوليين هما من أولويات سياستها الخارجية وقد ظهر ذلك من خلال مبدأ المعاملة بالمثل في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن ذلك يساعد على الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، ومن ثم فإنها لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ولكنها تؤمن بحق الدفاع المشروع عن النفس كأسلوب من أساليب حفظ المصالح الوطنية المشروعة، وهذا لا يعني إغفال الجانب العسكري أو التغاضي عن تأمين القوة اللازمة لحماية مصالحها، بإيجاد قوة ساهرة يقظة للدفاع عنها والمحافظة عليها، فالمملكة بلد يعتز بمثله وقيمه، وتدرك أهمية أن تتوفر القوة الكافية لحماية أمنها الوطني في منطقة يشكل الاضطراب السياسي أحد ملامحها مما يدفعها إلى توفير قوة عسكرية تؤهلها لأن تشكل توازناً إقليمياً في المنطقة، والذي ينعكس من خلال تأمين إمدادات النفط إلى العالم، ويتفق ذلك مع التوجه الصيني بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وضرورة عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات

الدولية ومن الأمثلة على ذلك موقفها من الغزو العراقي للكويت 1990م، ومبادرتها لإصلاح الأمم المتحدة ودعمها مالياً لكثير من أنشطتها في العالم . (التركي، 2003)

3-2-4 الالتزام بالقانون والشرعية الدولية

حرصت المملكة العربية السعودية ومنذ إنشائها على الالتزام بالشرعية الدولية في علاقاتها الدولية، من خلال احترامها للمواثيق والمعاهدات والاتفاقيـات الدوليـة التي تعقدها المملكة مع الدول وبما يتفق مع مصلحتها الوطنية، واحترامهـا للـدول التي تربطها بها علاقات دبلوماسية، والتزاماتها تجاه المنظمات الدولية التي تنتـسب إليها عن طريق التزامها بمقرراتها وتوصياتها، فالمملكة عضو مؤسس وفعال فـي كل من منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المـؤتمر الإسـلامي، وقدمت المملكة مبادرات لإصلاح هذه المنظمات في إطار سعيها المتواصل لإنجاح عمل هذه المنظمات. (الشيماء، 2008)

3-2-5 رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول

تقف المملكة بكل صلابة ضد التدخل الأجنبي الذي يشكل خطراً جسيماً علـى الاستقرار الدولي، ولا ترى أن العلاج هو التدخل المضاد من طرف آخـر وإقامـة القواعد الأجنبية، بل أنها تؤمن أن العلاج الأمثل له هو تمكين تلك الدول من خـلال زيادة قدرتها على تأمين وسائل الدفاع عن النفس وعن طريق إيجاد أكبر قدر مـن التنسيق والتعاون بين دول المنطقة الواحدة.

ويعبر عن ذلك رفضها كل أشكال التدخل الغربي في دول العالم الثالث، حيث تعتبر المملكة أن من مسلمات السيادة الوطنية الاستقلالية في القرارات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما حدث في التدخل الأمريكي في أفغانستان والعـراق واستقلال كوسوفا. (العتيبي، 2005)

وبالنظر إلى سياسة المملكة العربية السعودية في المرحلة الحالية نجدها تعمـل على ترسيخ هذا المبدأ على المستوى الدولي من خلال رفع هذا الشعار في المحافل الدولية، وقد تنبهت المملكة إلى الأساليب الجديدة للتدخل غير المباشر لبعض الـدول

الكبرى بوسائل اقتصادية واجتماعية وإعلامية مما يهدد الاستقرار السياسي لكثير من دول المنطقة، حيث تعتبر المملكة أن مبدأ عدم التدخل من المبادئ التي يجب أن يقوم عليها النظام العالمي الجديد لقناعتها الراسخة بتأثير ذلك على البناء الوطني الداخلي والتجارب الدولية في هذا المجال واضحة وكثيرة، وليس أدلها ما يجري الآن في العراق وأفغانستان.(التركي، 2003)

ويرى الباحث أن المملكة العربية السعودية كانت من الدول العربية التي نادت وتنادي بأهمية فض النزاعات بالطرق الدبلوماسية وعدم اللجوء إلى القوة كأداة في السياسة الخارجية، من هنا نجد أن الدبلوماسية السعودية قد نجحت في حل النزاعات والصراعات في المنطقة وقد تمثل ذلك بشكل واضح في اتفاق الطائف بين اللبنانيين عام 1989م واتفاق مكة المكرمة بين حركتي فتح وحماس الفلسطينيتين عام 2007م، والجهود الدبلوماسية التي تبذلها المملكة لحل النزاعات العربية العربية والتعاون العربي المشترك وتمثل بمبادرة السلام التي طرحها الملك عبد ا بن عبد العزيز لحل النزاع العربي الإسرائيلي وجهود المملكة في تدعيم التعاون بين دول الخليج العربي وحل الخلافات داخل إطار مجلس التعاون الخليجي، وقد برز الدور السعودي في حل الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين والذي لولا تدخل المملكة الحاسم والمباشر لحدث نزاع مسلح بين الدولتين على منطقة (فشة الدبيل) وكذلك عملت المملكة على دعم جهود كافة الدول الخليجية لترسيم حدودها وتسوية الخلافات الحدودية بينها من خلال أنشاء لجنة تسوية النزاعات التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وقد ساهمت المملكة في ترسيم الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وكذلك تدخل المملكة المباشر في حل الخلاف الحدودي وترسيم الحدود بين سلطنة عمان واليمن في عام 1995م،والدعوة إلى اعتماد الدبلوماسية في التعامل مع تداعيات البرنامج النووي الإيراني، وموقفها من أحداث الحادي عشر من أيلول (2001م)، ودعوتها إلى الحوار البناء لحل مشكلة الشيشان والصومال وقضية كسوفو، وقد نجحت المملكة في التوصل إلى اتفاق لإنهاء مشكلة الحدود مع جمهورية اليمن وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود السعودية اليمنية في حزيران عام 2000م، وتشدد المملكة على أهمية التعاون الإسلامي ويبرز ذلك

بشكل واضح في إطار عمل منظمة المؤتمر الإسلامي التي تحتضنها مدينة جدة وكلمات الملك عبد الله بن عبد العزيز في مواسم الحج من كل عام والتي تقيس مدى أهمية التعايش السلمي والتعاون بين الدول الإسلامية في سبيل وصولها إلى هدف الأمن والاستقرار. (التركي، 2003)

3-2-6 إقامة واحترام العلاقات الدبلوماسية بين المملكة ودول العالم

تدرك المملكة العربية السعودية أهمية إقامة العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها، والمتتبع للعلاقات الدبلوماسية للمملكة يجد أنها تقوم بتوسيع علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم (العتيبي، 2005).

والمملكة من أكثر دول العالم التزاماً بهذا المبدأ في علاقاتها الدولية والدبلوماسية ويظهر ذلك من خلال حرص المملكة على عدم التعرض أو الإساءة إلى مكاتب التمثيل الدبلوماسي الدولي في المملكة، وهذا ناتج عن الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية وترسيخ مبدأ الالتزام بقواعد الشرعية الدولية في هذا المجال، والتزامها بمبدأ المعاملة بالمثل في علاقاتها مع دول العالم وحرصها على إقامة جسور التواصل والتفاهم مع كافة دول العالم لما تحتله المملكة من مكانة دينية خاصة على المستوى الدولي(وزارة الخارجية،2010).

ويرى الباحث أن هذه المرتكزات قد أملت على السياسة الخارجية السعودية حتمية الالتزام بالبعد العربي والإسلامي من خلال اعتبار أن المملكة هي جزء لا يتجزأ من المنطقة العربية وهي قلب العالم الإسلامي وقد عكس التزام المملكة بهذه المرتكزات الاهتمام بتعاونها وتطوير علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، وفرض عليها أن تكون مبادرة لحل النزاعات العربية من خلال مكانتها السياسية والدينية والاقتصادية، وقد بدأت السياسة الخارجية السعودية تركز بشكل أوضح على المجالين العربي والإسلامي في هذه الفترة التي ازدادت فيها الصراعات في المنطقة وعلى المنطقة.

3-3 السياسية الخارجية السعودية في ظل النظام الدولي الجديد

تحرص المملكة العربية السعودية في المجال الدولي على إقامة علاقات متوازنة مع القوى الكبرى والتي ارتبطت معها بشبكة من المصالح التي يمكن وصفها بأنها جاءت كانعكاس لدورها المحوري المتنامي في العالمين العربي والإسلامي، والتي سعت من خلالهما إلى توسيع دائرة التحرك السعودي على صعيد المجتمع الدولي، لذا تحاول المملكة أن تتفاعل مع مراكز الثقل والتأثير في السياسة الدولية آخذة في الحسبان كل ما يترتب على هذه السياسة من تبعات ومسؤوليات، وإيماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية الدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية مجتمعه في سبيل رقي وإزدهار المجتمع الدولي في كافة المجالات وفي مقدمتها الأمن والسلم الدوليين، فقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى كل هذه المنظمات وحرصت على دعم هذه المنظومة الدولية بكل الوسائل والسبل المادية والمعنوية والمشاركة الفاعلة في أنشطتها. (العتيبي، 2005)

يسود النظام الدولي اختلال واضح في علاقات القوى ناجم عن وجود اختلال وفجوة في إمكانات القوة بين القوى الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، وتحديداً بين الولايات المتحدة وباقي القوى الأخرى (الصين، روسيا الاتحادية، فرنسا).

لذلك فإننا لن نتحدث في هذه الدراسة عن وجود نظام القطب الواحد، بقدر ما سنتحدث عن اختلال في بعض عناصر ومكونات القوة لدى القوى الدولية المختلفة، يرافقه وجود إرادة لدى الولايات المتحدة تعمل على توظيف فائض القوة العسكرية لديها لتحقيق أهدافها السياسية في الريادة العالمية. وأسباب ذلك نجدها في الفكرة التي يقوم عليها تأسيس نظام القطبية الأحادية الذي يعتمد مبدأ وجود ترتيب وسلطة هرمية تسلسلية في النظام الدولي تتركز بيد الولايات المتحدة، وهذا نجد اتجاهاً متزايداً لدى هذه القوة نحو معرفة ردود أفعال القوى الأخرى إزاء أفعالها في الأقاليم المختلفة، وتقليل السلبي منها إلى أقصى قدر ممكن، يرافقها ازدياد حالات الخروج على الإرادة الأمريكية أو الاستجابة المسبقة لها، كما هو حال روسيا، وإيران، وكلا المؤشرين لا ينفي وجود تأثير أمريكي في السياسة الدولية الراهنة وفي معطيات

التحول في النظام الدولي، وهذا ما نجده في ثلاثة معطيات: (الحريري، 2008)

1. طبيعة التحالفات السياسية التي شكلتها الولايات المتحدة لمواجهة تحديات ما بعد أحداث 11 أيلول 2001م، والتي ركزت على الحرب ضد الإرهاب ورفعت شعار من ليس معنا فهو ضدنا.
2. ازدياد الإنفاق العسكري الأمريكي إلى مستويات قياسية 322.3 مليار دولار عام 2000م، إلى 455.3 مليار دولار عام 2004م، علاوة على إضافة اعتمادات أخرى بلغت 346 مليار دولار للفترة (2001-2005م).
3. التوسع إلى مجالات إضافية، (الاحتلال) في كل من أفغانستان والعراق، تحالف دول وسط آسيا وشرق أوروبا، زعزعة استقرار إيران والسودان وسوريا، فرض إدخال إصلاحات على الدول العربية، تأكيد التحالف مع المنظومة الغربية واليابان وتركيا وإسرائيل، والسعي إلى حسم علاقات الصراع وفقاً لمنظورها وقيمها في الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة الكورية وسباق التسلح النووي والتجارة العالمية.

إن علاقات القوى الدولية المختلفة يمكن أن تشهد تغيراً، والواقع أن مواقع هذا التغيير وساحاته الأبرز ستكون في قارة آسيا (الصين)، وفي أوروبا (روسيا). فالثانية تمتلك الإمكانات الضرورية إلا أنه تنقصها الإرادة لتنفيذ مشروعها السياسي، والأولى (الصين) لديها المشروع السياسي إلا أنه تنقصها الإمكانات اللازمة لذلك المشروع، فالإمكانات والمشروع السياسي يسهمان في إفراز قوى وعلاقات قوى على صعيد النظام الدولي بما يسهم في تغيير بعض قواعد اللعبة الدولية، من دون أن نقول بالدفع نحو الصراع مع الولايات المتحدة أو المنظومة الغربية، ما لم تتفق القوى الكبرى وتلتزم قواعد صريحة للعلاقات السياسية في ما بينها، والمجالات التي يمكن أن تثير تقاطعاً حاداً وربما صراعاً وتنفيذاً صريحاً لعلاقات القوى وربما سيحد من حجم التدهور في تلك العلاقات. ولعل أهم تلك المجالات:(التركي، 2003)

1. شرق وجنوب شرق آسيا، مناطق نفوذ للصين ووسط آسيا وشرق أوروبا مناطق نفوذ لروسيا.
2. مصادر الموارد الطبيعية وطرق نقلها، وتحديداً الخليج العربي، وبحر العرب

وبحر الصين.

3. العلاقات التجارية والأسواق وطرق الوصول إليها وأهمها أسـواق المنطقـة العربية، وإفريقيا، وآسيا.

إن المتغيرات الدولية تدفع بالمملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً أكبر على صعيد السياسة الخارجية، وينتظر منها أن تلعب الدور الرئيسي في العديد من الملفات بدءاً من فلسطين وانتهاء بالصومال، هذا عدا عن الدور العالمي الأساس المطلوب منها ليس فقط في مجال النفط أو حتى اقتصادياً كما بدا واضحاً من قمة العشرين الاقتصادية بل حتى على الصعيد السياسي كما هو واضح في سياسات التقارب العربية مع أمريكا اللاتينية وكذلك فيما يخص التغيرات في موازين القوى من قبل روسيا والصين. وأصبح على المملكة ضغوط كبيرة (بسبب مكانتها الدينية في العالم العربي والإسلامي) لتولي دور قيادي إن لم يكن عالمياً فعلى الصعيد الإقليمي بالتأكيد، هذه الضغوط لا بد أن تؤثر على السياسة الخارجية السعودية وتتسبب في تغيير المنظومة القديمة المرتكزة على السياسات الهادئة المبنية على التجاوب بدلاً من الإيجابية وأخذ المبادرات الأولى.

إن التغيرات المستمرة على صعيد الساحة الدولية تملي تغيرات على مستوى الإطار الفكري المؤسس للسياسة الخارجية للدول، والمتغيرات الكثيرة التي شهدتها ساحة المملكة العربية السعودية كالعمليات الإرهابية التي تعرضت لها والضغوط الغربية عليها نتيجة أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، لا بد أن تنعكس على السياسة الخارجية السعودية. فليس من المعقول أن نفس السياسة الخارجية التي اتبعتها المملكة إبان حقبة الثمانينات سوف تستمر إلى اليوم وإن كان فليس من المؤكد أنها ستعود بنفس الفائدة والنتائج التي عادت بها في السابق، من هذا المنطلق وبناء أيضاً على ما شهدته حقبة الملك عبدا من تحركات سياسية واسعة على الصعيد الخارجي أصبح لزاماً أن يفتح باب الحوار حول التغيرات المتوقعة والمقترحة للأطر الفكرية المحركة للسياسة السعودية الخارجية. (يعقوب، 2008)

يمكن توصيف السياسة الخارجية السعودية في الوقت الحالي بأنهـا سياسـة دفاعية، فكل ما نشهده اليوم من تحرك سياسي سعودي يخـضع لمعادلـة (حمايـة

مصالحها وأمنها) وليس بغرض ممارسة دور ونفوذ إقليمي.

3-4 عوامل القوة في السياسة الخارجية السعودية

يذهب المحللون الإستراتيجيون إلى أن هناك أربعة عناصر أساسية لابد من توافرها لأية دولة حتى تتحقق لها القوى والمكانة والثقل الإقليمي ومن ثم الدولي، وهذه العناصر هي: القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة السياسية، والقوة الديموغرافية والجغرافية. (العتيبي، 2005)

ويختلف المحللون حول ترتيب هذه العناصر وأولوياتها في منظومة القوة الإستراتيجية للدولة، فمنهم من يرى أن القوى العسكرية تأتي في مقدمة تلك العناصر، تليها القوة الاقتصادية، ثم القوة السياسية، ومنهم من ذهب إلى أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته وقد كان أحد القوى العسكرية العالمية أصبحت قوة الدولة ومكانتها تقاس على أساس ترتيب جديد للعناصر، يجعل القوة الاقتصادية في المقدمة، تليها القوة السياسية، ثم تأتي القوة العسكرية.

3-4-1 القوة الاقتصادية للمملكة وأهميتها

قد يتصور البعض أن المملكة قد أسست مكانتها ومنزلتها الإقليمية والدولية على العنصر الاقتصادي للقوة، ويدعم هذا التصور أن المملكة من كبريات الدول المصدرة للنفط في العالم، وأنها ذات حضور اقتصادي متميز على الساحة الدولية باعتبارها أكبر ناقل ومستورد للتكنولوجيا الغربية في المنطقة، وأنها من أكبر الدول المشاركة في الأسواق والبنوك والمؤسسات المالية العالمية الكبرى بسبب استمرار تدوير عائدات النفط في تلك المؤسسات والبنوك، إضافة إلى أنها من أكبر الدول التي تدعم المؤسسات الدولية التي تقوم بمساعدة الدول النامية، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في دعم برامج الأمم المتحدة الخاصة بإنشاء المشروعات التنموية في الدول النامية، من خلال مساهمتها بحصة ثابتة في برنامج الغذاء العالمي تبلغ (55) مليون دولار كل عامين، فضلاً عن أنها تحتل المرتبة السادسة في العالم من حيث حجم حصتها في صندوق النقد الدولي.

(الهواري، 2003)

تمتلك المملكة العربية السعودية ما لا يقل عن (25%) من احتياطيات النفط العالمية، وتعتبر من الدول الأولى في العالم المنتجة والمصدرة للوقود، وهذا هو مبعث أهميتها الاقتصادية السياسية بالنسبة إلى البلدان المتطورة صناعياً في وقت جرت فيه محاولات على الصعيدين الإقليمي والدولي لتقويض الوضع القائم، ويعني ذلك – بدوره- أن النظام الدولي الجديد مدعو إلى العمل لضمان تدفق الطاقة إلى دول العالم إليه على أساس التعاون، وتنسيق الأعمال بين المملكة، والدول المنتجة للنفط من جهة، وبين الدول المستهلكة – وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، واليابان – من جهة أخرى، وأن أية محاولة للتهديد الاقتصادي، أو السياسي، أو العسكري لهذا المصدر الحيوي المهم للنمو الاقتصادي إنما يخلق أمام الدولة السعودية وضعاً خطيراً للغاية، يهدد الاستقرار العالمي. (العتيبي، 2005)

2-4-3 القوة العسكرية للمملكة وأهميتها

ليس في تاريخ المملكة العسكري ما يشير إلى أنها قد أسست مكانتها وزعامتها الإقليمية اعتماداً على استخدام قوتها العسكرية أو التهديد بها، ذلك أن هذه القوة، إلا أن إستراتيجية المملكة تجاه القوة العسكرية وبنائها وتسليحها واستخدامها، يجعل دورها مقصوراً على الجانب الدفاعي الذي يهدف إلى ردع الخصوم وحماية التراب الوطني وصيانة المقدسات الإسلامية.

ويشهد التاريخ على أن الحالات النادرة والمحددة التي اضطرت فيها المملكة إلى استخدام قواتها العسكرية دفاعاً عن حقوقها وأمنها ومصالحها، قد تمت بعد أن استنفذت المملكة كل الوسائل السلمية الممكنة للحيلولة دون استخدام القوة لحل مشاكلها وأزماتها مع خصومها.

إن من يستقرئ التاريخ السياسي للمملكة بدءاً بالملك عبد العزيز ووصولاً إلى الملك عبد ا بن عبد العزيز يدرك أن قوة سياستهم التي طبقوها في الداخل مع شعبهم، وفي الخارج مع أصدقائهم وخصومهم، كانت وما زالت هي العنصر المحوري والرئيسي لما حققته المملكة من منزلة ومكانة دولية وزعامة إقليمية مثالية، فبفضل هذه السياسة الرشيدة بنت المملكة اقتصادها القوي الذي يعود بالنفع

الكبير على مواطنيها، بل ويمتد نفعه إلى الشعوب المحتاجة والمنكوبة في أرجاء الأرض، وبفضل السياسة الرشيدة بنت قواتها العسكرية درعاً حامياً للبلاد وسداً منيعاً في وجه الخصوم والأعداء، ولم تبددها في حروب مفتعلة بحثاً عن زعامة شخصية أو أوهام قيادية، وبفضل هذه السياسة أمنت الانتكاسات واجتازت الأزمات، وتجاوزت التهديدات التي تعرضت لها البلاد.(الحريري، 2008)

وتعود هذه السياسة وحكمتها، فضلاً عن ثباتها وقوتها، إلى المنهل الذي تستقي منه القيادة ضوابطها وتوجهاتها في كل شؤون الحياة،المنهج الإسلامي، الذي تخيره الملك عبد العزيز دستوراً هادياً له، وسار عليه خلفه قادة المملكة في سياستهم الداخلية والخارجية، فحققوا لشعوبهم العدل والأمن والاستقرار الداخلي، وبوأوا بلادهم التقدير والمكانة والاحترام والمهابة الخارجية.

وتتجلى قوة السياسة الحكيمة التي يتميز بها قادة المملكة في أسلوب إدارتهم للأزمات وتعاملهم مع التهديدات التي تعرضت لها المملكة، حيث كان منهجهم الرئيسي لانفراج الأزمات وزوال التهديدات، فضلاً عن محو وإزالة ما قد يتخلف عنها من تداعيات قد يطول أمدها وتنذر بتجددها، وهو ما لا يصدر إلا عن قيادة بصيرة تتمتع برؤية إستراتيجية بعيدة المدى. (الحريري، 2008)

3-4-3 العامل الديني

تتمتع المملكة بمكانة دينية جعلت منها محط أنظار المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ويتمثل ذلك بأفواجهم التي تتجه إليها كل عام لأداء شعائر حج بيت ا الحرام وزيارة قبر رسوله الكريم وهي بذلك تستضيف مؤتمراً عالمياً كل عام تتفاعل فيه مختلف الأجناس والثقافات والاتجاهات السياسية انعكس على التعاون المشترك في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي الوسط وانتهاجها لشرع ا أساساً لحكمها مما زاد من أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي. تبلور ذلك في اختيارها مقراً لمعظم المؤتمرات والمنظمات الإسلامية التي تواصل نشاطها بدعم مادي ومعنوي من المملكة لنشر تعاليم الدين الإسلامي بين شعوب العالم والحفاظ على

مكتسبات العالم الإسلامية بالوقوف أمام جميع التيارات التي تسعى جاهدة للانقضاض عليه والنيل منه.

5-3 دوافع المملكة العربية السعودية لتطوير علاقاتها مع جمهورية الصين

اختارت المملكة العربية السعودية، التعاون مع الصين بعد أن توترت علاقاتها بالولايات المتحدة، فعندما وقعت أحداث 11 أيلول 2001م وأعلنت الولايات المتحدة حربها على ما يسمى (الإرهاب) كانت المملكة العربية السعودية في قلب هذه الحرب منذ اللحظة الأولى فقد ظهرت حملة سياسية وإعلامية قوية في الولايات المتحدة والغرب ضدها، وذلك أمام العديد من الاعتبارات التي شكلت أسباباً لهذا التوتر في العلاقات، ولعل من أهمها:(نوفل،1992)

أولاً: الاتهامات بتورط المملكة العربية السعودية في هجمات أيلول، فالمتهم الأول الذي وجهت إليه الاتهامات في أحداث أيلول، كان تنظيم القاعدة وقائدها المنشق السعودي أسامة بن لادن.

ثانياً: الموقف السعودي المعلن من الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، والذي يتمثل في الرفض السعودي لتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية في هذه الحرب، بل والمطالبة بسحب القوات والقواعد الأمريكية من الأراضي السعودية، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة رفضاً لتوجهاتها، ومعارضة لسياستها، وبالتالي ضرورة التشدد في مواجهة المملكة العربية السعودية ومآذارة كل ما من شأنه الضغط عليها لتغيير توجهاتها.

ثالثاً: دور بعض الدوائر البحثية وجماعات الضغط الأمريكية، فبعض دوائر اللوبي الموالي لإسرائيل لا ترضى عن الدور السعودي، ولا ترغب في وجود تقارب بين الجانبين، حيث ترى في مثل هذا التقارب إضراراً بمصالح ومكانة إسرائيل، ولذا وجدت في أحداث أيلول فرصة مناسبة لتصعيد الخلافات السعودية الأمريكية، وذلك من خلال شن حملات إعلامية هدفها تشويه صورة المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم إعاقة أي مبادرة سلام أو أي موقف بناء تتقدم به السعودية.

وتتعدى القوى وجماعات الضغط التي تعمل من أجل تشويه صورة المملكـة العربية السعودية في الولايات المتحدة، وأنشأت هذه الجماعات مراكز لإعداد تقارير وأبحاث توفر قاعدة معلومات عن المملكة، دراسة الكتب ومناهج التعليم الـسعودية، بالإضافة إلى اهتمامهم برصد ما يعتبرونه "مظاهر عداء للسامية" في أجهزة الإعلام السعودية. ومن أمثلة النشاطات التي قامت بها هذه الجماعات مـا يلـي: (فتحـي، 1996)

1. دراسة مايكل سوالر: والتي رصد فيها حجـم مـا أطلـق عليـه "التغلغـل الإسلامي" في الولايات المتحدة وخاصة في قواتها المسلحة ودور الـسعودية في ذلك لا سيما وأن زيادة عدد من يعتنقون الإسلام في العالم يعد جزء ثابتاً من الإستراتيجية السعودية. وكان الغرض من هذه الدراسة تـشويه صـورة المملكة في الولايات المتحدة واستعداء الأمريكيين ضدها لاسيما وأن مثل هذه المعلومات تنتقل إلى الكونجرس، وتمثل مصدر معلومات مهم للكثيـر مـن أعضائه، بالإضافة إلى أن مثل هذه الدراسات تنشر في الصحف والمجـلات الأمريكية الأمر الذي يعني عرضها على الرأي العام.
2. مشروع قانون محاسبة السعودية: حيث اقترح بعض أعـضاء الكـونجرس الأمريكي مشروع قانون جديد أطلق عليه "قانون محاسبة السعودية" فـي 18 تشرين الثاني 2003، والذي دعا السعودية للقضاء على ما أسماه "الجماعات السعودية الإرهابية" وأن تثبت الحكومة بما لا يدع مجالاً للشك قيامها بإيقاف كل الأموال والتبرعات من أفراد أو جماعات أو منظمات إلـى مـا أسـماه "الجماعات الإرهابية المتشددة خارج المملكة وداخلها".
3. بالإضافة إلى ذلك اتهمت الولايات المتحدة الأمريكيـة الـسعودية بانتهـاك الحريات الدينية في تصنيف رسمي، وذلك من خلال ما ورد في تقرير اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية لعام 2004م، حيـث أدرجـت وزارة الخارجية الأمريكية المملكة العربية السعودية لأول مرة ضمن قائمة تـضم عدد من الدول وصفت بأنها "مصدر قلق خاص"، وقالـت وزارة الخارجيـة الأمريكية "لا وجود لحرية الدين في السعودية" وركز التقرير علـى أنـه "لا

وجود لحرية العقيدة في المملكة العربية السعودية وأن المسيحية وكل رموزها بما في ذلك الصليب وعيد الميلاد محظورة في المملكة" ليس هذا فحسب، وهناك محاولات لتعزيز وتقوية دور قطر على حساب المملكة العربية السعودية في مجلس التعاون الخليجي. وأمام هذا العداء الأمريكي ضدها، قررت المملكة العربية السعودية البحث عن حلفاء جدد تستطيع الاعتماد عليهم لحماية نفسها من مخططات المحافظين الجدد الصهاينة، وكانت الصين في هذا الصدد من الحلفاء. (الحريري، 2008)

وتجدر الإشارة هنا إلى المصلحة الصينية في هذا الصدد وهو التحول في المصالح الصينية – السعودية، حيث أصبحت السعودية المصدر الأول للنفط إلى الصين خلال العام 2005و 2006 بمعدل (13% و17%) على التوالي من الواردات النفطية الصينية. وقد ظهر تطور العلاقات السياسية بين الصين والسعودية في تبادل الزيارات بين العاهل السعودي الملك عبدا بن عبد العزيز والرئيس الصيني هوجينتاو وذلك في النصف الأول من العام 2006م حيث قام الملك عبدا بن عبد العزيز بزيارة للصين في كانون الثاني 2006م وهي تعتبر أول زيارة يقوم بها عاهل سعودي إلى الصين منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1990م. مما أعطى دفعة قوية للعلاقة الثنائية بين البلدين ونتج عن هذه الزيارة توقيع وثائق التعاون الثنائي في العديد من المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والطاقة والصحة والتعليم. (شبكة الصين، 2006)

ثم جاءت زيارة الرئيس الصيني هوجينتاو إلى المملكة العربية السعودية في نيسان 2006 أي بعد ثلاثة أشهر من زيارة العاهل السعودي للصين، رداً على زيارة العاهل السعودي للصين، وتعد هذه سابقة في تاريخ العلاقات الثنائية الدولية. (يعقوب، 2008).

ويعد تبادل الزيارات هذا هو الأول من نوعه على مستوى العلاقات الدولية بين البلدين. وأكد الرئيس الصيني خلال هذه الزيارة على عدم وجود نزاعات في المجال السياسي بين الصين والسعودية، بالإضافة إلى تقارب مواقف الصين والسعودية تجاه القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وقام الرئيس

الصيني هوجينتاو خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية بإلقاء خطـابٍ تحـت عنوان "تدعيم السلام في الشرق الأوسط وبناء عالم منسجم" أمام مجلـس الـشورى السعودي، هذا الخطاب لم يكن خطاباً عادياً، حيث اتجه لرسم إستراتيجية لمـستقبل دور الصين في المنطقة. (شبكة الصين، 2008).

وقد تناول الرئيس الصيني في خطابه قضايا متعددة تهم المنطقـة والعـالم، وأهمها ظاهرة تنامي التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية وازديـاد التباعـد بـين الجنوب والشمال مؤكداً على أن الصين سيبلغ ناتجهـا القـومي عـام 2020م (4) تريليون دولار. وهذا يعني أنها ستكون قوة اقتصادية عظمى، فإن التعويل على هذه القوة الجديدة، أمر يجب أن يؤخذ بالحسبان، وهذه رسالة من الرئيس الصيني إلـى قيادة المملكة وإلى جميع القيادات في العالم العربي.

وقد حدد الرئيس الصيني المجالات الرئيسية الخمـسة للتعـاون الـصيني- السعودي في المرحلة الحالية والتي تتمثل في توسيع الاستثمارات والتعـاون بـين الشركات في البلدين، وتعميق التعاون في مجال الطاقة، وتوسيع التجارة الثنائية بين البلدين، وتعزيز التبادل الثقافي والتعليمي بين البلدين، إضافة إلى الوصول بآليـات التعاون الثنائي إلى درجة عالية. (شبكة الصين، 2008)

وانطلاقاً من أن العلاقات بين الدول تبنى على أساس المصالح فإن العلاقات السعودية الأمريكية ليست استثناء من هذه القاعدة، فقد بدأت العلاقات على أسـاس مصالح البترول وأهميته الإسـتراتيجية للولايـات المتحـدة ومـصلحة الـسعودية الاقتصادية، وخلال العقود الخمسة التي تلت الحرب العالمية الثانية، كـان النظـام الدولي ثنائي القطبية، والولايات المتحدة في حرب فكرية وسياسـية مـع الاتحـاد السوفيتي، ولكن مع نهاية الحرب الباردة، وبروز النظام الأحادي القطبية، وانفـراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي وفرض هيمنتها، حدثت تطورات إقليميـة ودوليـة جعلت مصالح أمريكا والسعودية على طرفي النقيض، والتي كان في مقدمتها أحداث أيلول 2001م، ذلك أن مصالح الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية متعددة الجوانب، إلا أنه في ظل احتمالات تحول النظام الدولي إلى نظام تعددية الأقطـاب في المستقبل،فإن السعودية قد تجد لها أصدقاء في النظام الدولي، وليست بحاجة إلى

أن تبقى مرتبطة بدولة بدأت توجهاتها تتناقض مع السعودية. (دياب، 2008)

هناك تخوف أمريكي من تنامي العلاقات السعودية الصينية وهو مـا يعـود لأسباب عدة منها سببان رئيسيان: (حسن، 2006)

السبب الأول: إن المملكة بدأت تشعر وخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001م بضغوط أمريكية غير مسبوقة، وأن الولايات المتحدة باتت تنتقدها بشكل غير مسبوق وتتدخل بشكل غير محدود في القضايا الداخلية فيها.

السبب الثاني: إن الصين مستعدة لتقديم التكنولوجيا الموجودة لديها عسكرياً وصناعياً وحتى نووياً ومساعدة المملكة على التطور بشكل غير محدود وهو لا تقدمه الولايات المتحدة للمملكة إلا بشروط تعجيزية في حالة حدوث ذلك.

ومن ثم نجد أن التوجه السعودي شرقاً أمر تفرضه دوافع مهمة ومتنوعـة، تضم مصالح عدة بعضها استراتيجي وبعضها الآخر اقتصادي، ومـن أهـم هـذه الدوافع: (اليوسف، 2002)

1- تنويع مصادر العلاقات "السياسية" بعد ما أدى الارتكاز السياسي الكامل علـى الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، إلى اسـتمرار سياسـة الكيـل بمكيـالين، وتركيز واشنطن على مصالحها الحيوية فقط دونما أي اعتبار لمصالح الـدول الأخرى.

2- تنويع العلاقات" الإستراتيجية" حيث التوجه السعودي شرقاً يتيح فهماً أوضـح وأدق لدول آسيا للقضايا العربية والخليجية، الأمر الذي قد يسمح لها بالمساهمة الجادة في حل هذه القضايا بصورة عادلة تضمن حمايـة المـصالح العربيـة والخليجية.

3- محاولة الخروج من نفق الاتهام بالإرهاب وإثبات "طبيعة" المملكـة العربيـة السعودية، فمنذ وقعت أحداث 11 أيلول 2001م تم استخدام الإرهاب كـأداة ضغط عليها، وأصبح ينظر إليها كمصدر للإرهابيين والمتطرفين.

4- الاستفادة من النمو الاقتصادي للنمور الآسيوية، وخبراتهم وتجاربهم الواقعيـة في التنمية الشاملة، بعد أن ارتكز التعاون الاقتصادي على مدار نصف القـرن العشرين على الغرب، وهو أمر لم يحقق الحصول على التكنولوجيا المتطورة،

وظهرت قيود عدة على التبادل التجاري وجرى التركيز على منتج وحيد هو "النفط" فقط.

5- تصحيح مسار التعاون الاقتصادي الشامل بدلاً من التركيز على تصدير سلعة إستراتيجية واحدة فقط، من خلال التوسع في جعل أسواق آسيا مجالاً مهماً لتصدير المنتجات السعودية، حيث تشكل السوق الآسيوية مستقبلاً مهماً للمنتجات البتروكيماوية وغيرها.

6- عدم خضوع التعامل السعودي مع آسيا للعوامل الأيديولوجية والمصالح والضغوط التي اشتهر بها الغرب في سياساته واستراتيجياته الخارجية.

7- ضمان حل مشكلات العمالة الأجنبية حيث يوجد في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من (16) مليون عامل وعاملة من دول وسط وجنوب آسيا، بما يوفر أفضل الظروف لمنع انتقال الصراعات الطائفية والعرقية والمذهبية الداخلية والمشكلات البينية في الدول الأصلية للعمالة إلى دول مجلس التعاون الخليجي من جانب، ويسمح بحل أي مشكلات خاصة بأوضاع هذه العمالة من جانب آخر.

8- بناء علاقات إستراتيجية تسمح للملكة العربية السعودية بالوساطة والتدخل عند الأزمات بين دول آسيا لمنع تفاقمها.

9- تأكيد الانتماء السعودي لآسيا، والتعاون والتنسيق لمواجهة التهديدات والتحديات والمخاطر المشتركة.

10- تزايد إحتياجات آسيا المطرد والمتضاعف للطاقة، حيث تمثل شريان الحياة للاقتصاديات الآسيوية المتطورة.

11- الاستفادة من خبرات دول آسيا المتقدمة في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، فقد تحولت كل من الصين والهند إلى أكبر دولتين متخصصتين في التكنولوجيا رفيعة المستوى التي ستقود الثورة التكنولوجية القادمة.

12- الاستثمار وإقامة المشروعات المشتركة على نطاق كبير ومتنوع، نظراً لوجود فرص واعدة جديدة للاستثمار، فضلاً عن انتشار الشركات الآسيوية

العالمية، وتحولها إلى منارة لنشر التكنولوجيا في العالم، وإلى المحرك الأساسي لدفع عجلة النماء الاقتصادي في الدول غير الصناعية.

وتبرز أهمية التوجه شرقاً في أنه يأتي في ظل الصعود القوي لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، خاصة الصين والهند وماليزيا، هذا التعداد السكاني الكبير قرر الخروج من سجن الفقر إلى حرية الثروة ومن عجز الموارد إلى قدرة تنويع الإنتاج، في الوقت الذي عجز فيه العالم العربي عن تحقيق ذلك وهو الأقل سكاناً والأكثر مصادر ثروة. لقد أصبح واضحاً أن الأقطاب الكبار الجدد قادمون من الشرق، وباتت أسواق هذه الدول مطمعاً مهماً للاقتصاديات الغربية التي تعاني حالياً انخفاضاً في النمو وتبحث عن أسواق لصادراتها.(باكير، 2006)

لقد استطاعت معظم دول آسيا أن تحول صراعاتها البينية وضعف ثرواتها الطبيعية، إلى قوة تنطلق بها في مجالات التكنولوجيا والاستفادة العمالة الرخيصة لتصبح مصدراً للعملة الصعبة. (باكير، 2006)

إن للعلاقات الخليجية- الآسيوية جذوراً تاريخية وليست وليدة اليوم، وقد اكتسبت هذه العلاقات أبعاداً مضاعفة ونالت قوتها من التفاعلات التي تحققت عبر العمالة والتجارة والتفاعل الثقافي وتأييد الحق العربي في القضية الفلسطينية في المحافل الدولية عبر تجارب قديمة ومنذ أزمنة طويلة. (اليوسف، 2002)

ولكن هناك مجموعة من المحددات يجب أن تحكم التوجه الخليجي شرقاً من أهمها: ألا يكون الموضوع نابعاً من دوافع آنية بل يجب أن يتحول إلى إستراتيجية واضحة هادفة، وأن يضمن هذا التوجه التوازن بين توفير احتياجات آسيا من الطاقة وحصول السعودية على التكنولوجيا الآسيوية المتقدمة، وإيجاد قدر من التوازن في الميزان التجاري، وحل مشكلات العمالة في الإطار الثنائي مع تفهم دول العمالة الآسيوية لخصوصية طبيعة هذه العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي مع عدم إنكار دور هذه العمالة في التحديث والتطوير والتنمية الخليجية، والاستفادة من منافسة الصين للدور الأميركي في مجال الأمن العالمي. (العتيبي، 2005)

ويمكن حصر وتحديد الأسباب التي دفعت إلى تعزيز العلاقات الصينية السعودية بما يلي:

1. إن الصين وعلى الرغم من أنّها إحدى أهم القوى الدولية الناشئة من الناحيـة الإستراتيجية إلا أنّها لا تزال تعد من دول العالم الثالث، وهي بناء على ذلـك ليس لديها أي ماض إستعماري يثير الحساسيات حول خلفية العلاقات معها أو أهدافها، كما أن الصين لا تزال رغم قوتها تتعامل مع الدول الأخرى من باب الاحترام والمصالح المشتركة والاعتماد المتبادل مما يساعد على إقامة علاقات من الصداقة وحسن الجوار .
2. إن الصين منفتحة في الجوانب الثقافية والتجارية، وتهتم بالآخر من هذه الناحية (ونستطيع أن نلمس ذلك مثلاً من خلال المواقع الإلكترونيـة الرسـمية التـي تعرض فيها صفحات وأقسام باللغة العربية وهو ما تتجاهله معظم إن لم نقـل كل الدول التي لديها علاقات ومصالح إستراتيجية أقوى من الصين مـع دول العالم العربي)، وهذا الأمر يسهل طرق التعامل والتعاون ويزيـد الثقـة بـين الطرفين من باب الاحترام والتقدير المتبادل.
3. تدعو الصين لضرورة دعم قيام عالم متعدد الأقطاب، وهو الأمر الذي يتناسب مع توجهات معظم دول العالم ومن بينها الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص من أجل تحقيق مستوى أكبر من العدالة علـى الصعيدين الإقليمي، والدولي، ونسبة أكبر من الاستقرار.
4. شهدت العلاقات الاقتصادية الصينية - السعودية تطـوراً علـى المـستوى الاقتصادي.
5. إن العلاقات غير الرسمية العربية - الصينية قديمـة قـدم طريـق الحريـر والخلافة الإسلامية، وهذه أرضية جيدة للانطلاق بعلاقات رسمية جديدة خاصة مع وجود أكثر من جالية إسلامية في الصين تتـراوح تقـديراتها بـين (25 و250) مليون مسلم صيني (لا توجد إحصاءات دقيقة). (التركي، 2003)

3-6 المحددات الدولية المؤثرة على العلاقات العربية الصينية:

أدركت الصين العديد من التحديات التي تطرحها البيئة الدولية ومن تلك التحديات الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة على النفط العربي بحيث شكل هذا الواقع ضغوطاً على الصين في مجال حصولها على النفط العربي بما يعكس تحكم الولايات المتحدة بأهم محددات التنمية والتطور الصيني وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر على توجهات الصين بشأن سياساتها الخارجية في المنطقة العربية. (الشيماء، 2008)

ويمكن تحديد محددات العلاقات الصينية - الأمريكية حيث أنها تدخل في محددات العلاقات العربية - الصينية فبوجه عام، يحكم العلاقات الصينية - الأمريكية مجموعة من المحددات، لعل أبرزها أربعة، وهي: (دياب، 2008)

1. الاحتياج الاستراتيجي وهو الإدراك المتزايد والمتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له وأن اختلف معه وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.
2. يسيطر الفكر الواقعي على العلاقات "في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الآخر، وعدم الرغبة في تقديم أية تنازلات فالولايات المتحدة تضغط على الصين في محاولة للتحكم في صعودها، حتى لا يضر المصالح الأمريكية، والصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية على العالم.
3. تتأثر العلاقات الصينية - الأمريكية بتغير الإدارات الأمريكية دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية ومن الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية تتبع سياسة متشددة تجاه الصين، منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياستها ثم لا تلبث أن تغير من موقفها.
4. تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية - الأمريكية فالإعلام والكونجرس الأمريكي وجماعات حقوق الإنسان، كلها تلعب دوراً في الضغط على الإدارات الأمريكية لدفعها لأتباع سياساتها متشددة تجاه الصين.

وعموماً، تعتمد السياسة الصينية الحالية على المصالح الاقتصادية، والتي يلزمها الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً حسب الكثير من الاستراتيجيين الصينيين،

وتتأثر المصالح الصينية بأي إجراءات أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار. (الحمد، 2005)

ويظهر ذلك في تعامل الصين مع الولايات المتحدة - على المستوى الأمني والتجاري في عام 2005م إلا أن الصين لا تدع هذه الخلافات تدخلها في صراع مع الولايات المتحدة حيث يدرك القادة الصينيون ويتصرفون على أساس الحكمة التي وضعها زعيم الصين "دنج تشاوبنج" من أهمية أن تتفادى الصين أي صراعات تؤثر على هدفها الرئيسي وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (شلبي، 2005)

ولكن الإدارة "بالدبلوماسية الجديدة والقوة الناعمة" لعلاقة الصين مع الولايات المتحدة لا تعني عدم إدراكها أن هناك قوي وتيارات في الولايات المتحدة تترصدها وتنظر إليها كقوة منافسة بل وخصم محتمل؛ وفي ظل العلاقات الصينية الأمريكية تقوم النظرة الخاصة للصين إلى الشرق الأوسط على أن سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط تخضع لسياستها العامة الداعية إلى بناء بيئة استقرار وسلام دولية، وأن مسألة الشرق الأوسط مسألة معقدة جداً ولدى العرب وجهات نظر مختلفة تجاه هذا الموضوع، كما تعتقد الصين أن للعرب دوراً مهماً، وهي تسعى لبناء تعاون اقتصادي معهم أكثر من ميلها للتعاون السياسي، حيث أن تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني هي السبيل لإرغام العالم على الاستماع إليك وهي المقولة التي تؤمن بها الصين. (جواد الحمد، 2005)

وعند تناول العلاقات السياسية الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة يجب الأخذ في الاعتبار ثلاثة عوامل مهمةهي :(دياب، 2008)

الاعتبار الأول: مسألة تايوان والضغط المتزايد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

الاعتبار الثاني: مسألة القيود التجارية والتعريفات الجمركية الأمريكية على البضائع الصينية.

الاعتبار الثالث: العقوبات الاقتصادية المحتملة وخفض مستوى العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة.

تستخدم الولايات المتحدة دائماً مسألة تايوان كآلية للضغط على الصين وتضغط على الحكومة الصينية أحياناً بتنفيذ مناورات عسكرية مشتركة مع تايون

وقد كانت مساندة الولايات المتحدة لعضوية تايوان في منظمة الأمم المتحدة موضـع اعتراض صريح من جانب الصين، وهذه المسألة هي التي أصـبحت الآن أسـاس ملاحظات مهمة للغاية في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى مسألة تايوان فإن موضوع العلاقـات الاقتـصادية والتبـادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة هو عامل مهم فحجم التبادل التجـاري بـين الصين والولايات المتحدة يزيد على 220 مليار دولار.

وقد قامت الولايات المتحدة بتطبيق تعريفات جمركية وتجارية على البضائع الصينية مما حمل الصين عن البحث عن أسواق جديدة ومستهلكين جـدد لبـضائع رخيصة لا تقبل المنافسة. وقد أدى انخفاض سعر العملة الوطنية الصينية والبضائع الصينية الرخيصة بالمقارنة بالبضائع الأوروبية والأمريكية إلى اعتراض المؤسسات الإنتاجية الأوروبية والأمريكية وقد وضعت هذه المسألة الصين مرات عديدة وجهاً لوجه مع قوانين منظمة التجارة العالمية.(دياب، 2008).

وبالنسبة لعلاقة الصين مع الاتحاد الأوروبي، فمع انتهاء الحـرب البـاردة أخذت الصين والاتحاد الأوروبي يبحثان عن تدعيم مواقفهما في النظام الدولي فـي ظل محاولتهما لجعل عالم ما بعد الحرب الباردة عالم متعدد الأطراف إذ أن القـوة المسيطرة على النظام الدولي، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافيـاً هـي الولايـات المتحدة.(عابدي، 2006)

وعليه يعتبر الاتحاد الأوروبي بالنسبة للصين إحدى القوى الرئيـسية التـي يمكن أن تلعب دوراً في إعادة تشكيل النظام الدولي سعياً نحو التعددية القطبية، ومن ثم فوجود علاقة إيجابية مع الاتحاد الأوروبي يحقق للسياسة الصينية أهدافاً مهمة في مقدمتها مواجهة الهيمنة الأمريكية فضلاً عن تدعيم سياستها الاقتصادي والتي تهدف إلى تصدير منتجاتها عبر الأسواق العالمية وخاصة وأن الاتحـاد الأوروبـي هـو الشريك الثالث للصين بعد الولايات المتحدة واليابان، فعلى الرغم من وجود خلافات في وجهات نظر للطرفين حول بعض القضايا السياسية إلا أن المصالح الاقتـصادية دائماً ما تجب كل الخلافات وفقاً لرؤية الطرفين البرجماتية الواقعية لمـصالح كـل طرف تجداه الآخر. (التقرير الاستراتيجي العربي، 2006-2007)

ويمكن فهم طبيعة العلاقات بين الطرفين من خلال معرفة رؤية كل طرف للطرف الأخر، ورؤية كل طرف للتقدم التي يتحقق لدى الطرف الآخر. ففي الوقت الذي كانت عملية الاندماج الأوروبي تأخذ خطوات متسارعة منذ الثمانينيات من القرن العشرين إلى أن وصلت إلى المرحلة الحالية، نجد في المقابل الصين هي الدولة الأسرع نمواً منذ عام 1978م بمعدل نمو حوالي (8%) والواقع أن استمرار الصعود الصيني لا يعني غياب المشكلات التي تواجه الصين، وإنما يعني أنها تتقدم رغم وجود المشكلات وتحاول التغلب عليها وقد كانت نظرة كل منهما للعملية التي تجري في الطرف الآخر إيجابية، وتنال التأييد لأسباب مختلفة. فدعم سياسة الاندماج في أوروبا وسياسة صينية ثابتة، السبب ورائها أما تقليل التأثير الأمريكي في أوروبا، ومن ثم دفع الولايات المتحدة لدعم التعاون معها، وكانت الدول الأوروبية من جانبها ترى أن الصعود الصيني من شأنه أن يؤدي إلى اندماج الصين أكثر في الساحة الدولية، وتحولها إلى أحد الأقطاب، في ظل بحث أوروبا عن عالم متعدد الأقطاب، فضلاً عن أن ذلك يجعل الصين تقترب أكثر من اقتصاد السوق. (عابدي، 2006)

أما عن رؤية كل طرف للطرف الآخر، فبالنسبة لرؤية الصين للاتحاد الأوروبي، يلاحظ أنه في السبعينات من القرن العشرين كانت الصين تنظر إلى أوروبا الغربية كونها تشكل جزء من الجبهة المتحدة ضد الهيمنة السوفيتية، ومن ثم أيدت الصين حلف شمال الأطلسي وقد كانت الصين ترحب بالقادة الأوروبيين الذين يتبنون الخط المتشدد مع الاتحاد السوفيتي، ومنهم مارجرت تاتشر منذ كانت زعيمة للمعارضة، ومع التغير الذي حدث في السياحة الخارجية الصينية في الثمانينات من القرن العشرين، واتجاهاً لتخفيف المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ورفعها شعار استقرار البيئة الدولية، لتوحيد الأراضي الصينية، وبالتالي تحولت الرؤية الصينية لأوروبا في إطار التحول في السياسية الخارجية الصينية من التركيز على الاعتبارات الإيديولوجية إلى البرجماتية والتركيز على المصالح الاقتصادية وأصبحت الصين تنظر إلى الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة باعتباره القوى الرئيسية في النظام الدولي، ومن ثم فإن تدعيم العلاقات معه يحقق مصالح

مهمة لها، بإضافة إلى ذلك تلعب المساعدات دور مهم في هذا السياق فهـي تأخـذ اتجاهاً واحداً من الاتحاد الأوروبي إلى الصين وبخاصة من ألمانيا وفرنسا، كما أن الدول الأوروبية تعتبر من أكثر مصادر الإقراض للصين ومنها فرنـسا وبريطانيـا وألمانيا وأسبانيا. (التقرير الاستراتيجي العربي، 2006-2007)

وبالنسبة لرؤية الاتحاد الأوروبي للصين، فالأمر لم يختلف كثيـراً بالنـسبة لدول أوروبا الغربية التي كانت تنظر إلى تطوير علاقاتها مع الصين كأحد أدواتهـا للضغط على الاتحاد السوفيتي سابقاً، بهدف ممارسة الشيوعية والضغط على الاتحاد السوفييتي الذي يتشابه مع الصين في تبني النهج الاشتراكي، وقد شـهدت أوروبـا الغربية في أوائل الثمانينات من القرن العشرين جدلاً حول الصعود الآسيوي، الـذي يمثل الصعود الصيني جزءاً منه. وكيفية التعامل معه. وقد حسم هذا الجـدل بعـد انتهاء الحرب الباردة لصالح دعم العلاقات مع هذه المنطقة. وإعطائها أولوية. فقـد تميزت الرؤية الأوروبية تجاه آسيا بالشمول، بحيث أنها سعت لتدعيم العلاقات فـي كل المجالات، مع السعي لخلق إطار عبر إقليمي للتعاون الأوروبي الآسيوي تكـون نواته دول الأسيان ودول الاتحاد الأوروبي.وتتمع الصين بوضع خاص، ففي الفترة من عام 1994 وحتى عام 1998 أصدر الاتحاد الأوروبي أربعة وثـائق خاصـة بالعلاقات مع آسيا، ثالثة منها كانت عن دعم العلاقات مع الصين، بهدف الوصـول إلى مرحلة الشراكة الكاملة. وفي هذا الإطار فالاتحاد الأوروبي في حاجة إلى دعـم الصين التي تمتلك ثاني أكبر احتياطي نقدي على مستوى العالم، ومن ثم فإن تحويلها لجزء من احتياطاتها إلى اليورو يخدم الاتحاد الأوروبي، فـضلاً عـن أن الـصين عضو دائم في مجلس الأمن، فالتعاون معها في القضايا العالميـة مـسألة مهمـة، بالإضافة إلى رغبة الاتحاد الأوروبي في إقامة نظام دولي متعدد الأطـراف وهـي نفس رغبة الصين. (عابدي، 2006)

ويأتي الاتحاد الأوروبي في الترتيب الثالث من حيث كبر حجم الاستثمارات في الصين وتلعب هذا الاستثمارات دوراً فـي مجـالات الـواردات والـصادرات الأوروبية من وإلى الصين، حيث نجد كثيراً من الشركات الأوروبية تـستفيد مـن مزايا الاستثمار في الصين ومنهما رخـص العمالـة، كمـا تـساهم الاسـتثمارات

الأوروبية في زيادة حجم الصادرات الأوروبية إلى الصين عن طريق الآلات أو الموارد التي تدخلها هذه الشركات إلى الصين والتي تستخدم في عملية الإنتاج. (التقرير الاستراتيجي العربي، 2006-2007).

وبالرغم من التزام الاتحاد الأوروبي سياسية "صين واحدة" إلا أن الاتحاد الأوروبي ينظر بعين الاعتبار إلى مصالحة الاقتصادية التجارية والاستثمارية مع تايوان، وضرورة تحقيق الأمن والاستقرار عبر مضيق تايوان. لذا نجد الاتحاد الأوروبي يدعو إلى حل القضية بالطرق السلمية، وهذه وجهة نظر لا تتعارض مع نظرة الصين التي تسعى لتحقيق الوحدة مع تايوان كجزء من الوطن الأم عبر الطرق السلمية، مع اعترافها بتايوان كيان له سماته التجارية والاقتصادية الخاصة، ولها علاقات ثقافية واقتصادية مع باقي دول العالم، إلا أن الخلاف كثيراً ما يتجدد بسبب اعتراض الصين على نوعية العلاقات بين تايون والاتحاد الأوروبي التي ترتقي لمستوى عقد الصفقات. (التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007)

وعلى جانب العلاقات الصينية الإيرانية، والتي بالطبع تؤثر على العلاقات العربية الصينية، فالعلاقات الصينية بإيران قوية ومتنوعة وتشمل المجالات العسكرية والاقتصادية ومجالات النفط والأعمار، وهذا يترك أثره على مواقف الصين الدولية ويؤثر على وضع وأمن الخليج والدول العربية، وإيران عضو مراقب في "منظمة شنغهاي للتعاون" وهي المنظمة التي تضم الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى وقامت لاعتبارات أمنية ومقاومة الإرهاب، وتتمتع ثلاث دول بوضع مراقب فيها وهي الهند وباكستان وإيران. فإيران باعتبارها عضواً مراقباً في هذه المنظمة تقدمت بطلب العضوية الكاملة. قوبلت مشاركة الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد في هذه الدورة لمنظمة تعاون شنغهاي في حزيران 2006 بحساسيات كثيرة من جانب الغرب. ووجود إيران في منظمة تعاون شنغهاي من الممكن أن يكون بمفهوم حلقة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز وربما يحول المنافسة في المنطقة إلى شكل من أشكال التعاون ونظر إيران إلى منظمة تعاون شنغهاي باعتبارها نادى الدول المتقاربة ثقافياً واقتصادياً وأنها مهمة لمصالحها الإستراتيجية في آسيا الوسطى وكذلك في تدعيم سياسة إيران الخارجية

القائمة على "الاتجاه شرقاً"،و عضوية إيران في هـذه المنظمـة ستـسمح للـصين وروسيا أن تتأثر وبشكل أكثر إيجابية على السياسة الخارجية الإيرانية خاصـة إزاء العالم الإسلامي.(الشيماء، 2008)

وتمتلك إيران (13%) من مجمل احتياطات الـنفط علـى مـستوى العـالم بالإضافة إلى وجود (18%) من احتياطات الغاز على مستوى العالم كل هذا مـنح إيران قوة فاعلة على المستوى الدولي، والحقيقة أن قدرة إيران على التأثير القـوى على مسار الطاقة في الشرق الأوسط وخاصة (الخليج الفارسي) قد كانت دائماً سبب قلق الغرب وكل الدول الصناعية بشكل عام، وتوفر إيران حوالي (15%) من النفط الذي تحتاجه للصين، والصين ليست مستعدة بأي حال من الأحوال للتنازل عن هـذا المصدر، فيظهر مدي أهمية هذه النسبة عند مقارنتها بالمملكة العربيـة الـسعودية، فالسعودية بإعتبارها المصدر الأكبر للنفط في العالم والدولة التي تمتلك (25%) من احتياطات النفط على مستوى العالم توفر (17%) من النفط الذي تحتاجه الـصين. (يعقوب، 2008)

وفي ظل تلك المحددات تتبني الصين رؤية خاصة لحـل مـشاكل الـشرق الأوسط تقوم على ما يلي اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنيـة، وعـدم الرغبة بالتورط عسكرياً في منطقة الشرق الأوسط، والتزام الصين باعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق الأوسط. وأن التعاون الثنائي والمتعـدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنقطة العربية ويعالج مـشكلة الإرهاب، وتشجيع الصين لاتجاهات حوار الحضارات الثنائية والمتعددة.

إن هناك العديد من العوامل التي شكلت فيما بينها ضوابط للسياسة الخارجية للصين تجاه الدول العربية، وهذا الضوابط، علـى المـستويات الـثلاث الداخليـة والإقليمية والدولية، والتي تتسم بالتنوع، كما أن هناك العديد من العوامل التي تعـد أيضاً محدداً للسياسات العربية تجاه الصين مع اختلاف الدرجة والأهداف فـالعرب ليسوا دولة واحدة، وبالتالي تتعدد أهدفهم وتنفرد كل دولة برسم علاقاتها الخارجية.

إن كلاً من الصين والعالم العربي لها مساحة واسعة وتعداد سكان كبير ومن حيث المساحة، تبلغ مساحة الصين (9.6) مليون كيلو متر مربع بينما تبلغ مـساحة

العالم العربي (14.2) مليون كيلو متر مربع، وهما يشكلان حوالي سدس مساحة يابسة العالم، ومن حيث تعداد السكان، توجد في الصين (1.3) مليار نسمة بينما يوجد في العالم العربي (300) مليون نسمة، وهما يشكلان ربع سكان العالم، أما من حيث إجمالي الناتج المحلي في عام 2007م، فبلغ 3 (ثلاثة تريليون دولار أمريكي) للصين (2.2) تريليون دولار للدول العربية، وبلغ معدل النصيب الفردي لكل منهما 2280 دولار و 2492 دولار(لتسع سوياً من أجل إقامة شراكة صينية عربية جديدة نحو السلام والتنمية المستدامة (مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2008، ص 23).

ومن ثم توجهت أنظار المنطقة العربية إلى الصين التي يمكن أن تمثل ثقلاً مضاداً للهيمنة الأمريكية في نظام أحادي القطبية خاصة وإن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة باتت تزخر بالعديد من القضايا المعقدة التي تسعى الصين لأن تكون طرفاً فاعلاً فيها. (يعقوب، 2008)

7-3 رؤية الدول العربية والصين للعلاقات فيما بينهم بعد أحداث 11 أيلول 2001م

كان من أهم نتائج أحداث 11 أيلول 2001م تراجع التركيز على الجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية لتحتل الأولويات السياسية مركز الصدارة، وهذا ما يدلل عليه كل من الحرب الأفغانية 2001م والحرب العراقية 2003م. لقد كان لهذا الحديث أهمية قصوى في فرض زعامة الولايات المتحدة، وبروزها بوصفها قطباً أوحد بعد مقولة الرئيس بوش الشيهرة: "من ليس معنا فهو ضدنا ، فبعد أحداث 11 أيلول 2001م، نجد أن هناك حشد للتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وتوجيه الاتهام لأفغانستان وللقاعدة تحديداً، ولكن ما إن انتهت الحرب في أفغانستان، حتى فوجئ العالم بإعلان الولايات المتحدة لدول محور الشرق المتمثلة في: العراق وكوريا الشمالية وإيران وأضافت سوريا لهذه القائمة، بالإضافة إلى وضع قائمة شملت ضمنياً دولاً مثل السعودية وليبيا وباقي الدول العربية والإسلامية. (الشيماء، 2008)

وكان من نتائج بداية الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب،

ومبادرة "الشرق الأوسط" الكبير لنشر المبادئ الديمقراطية في أنحاء الشرق الأوسط، بما فيها تلك الدول التي كانت تربطها علاقات وثيقة تقليدياً مع واشنطن مثل "السعودية"، إلى تعميق العلاقات مع دول أخرى منها الصين من أجل التغطية على الهبوط في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تبنت الإدارة الأمريكية مسألة الحرب على الإرهاب بإعتبارها من أهم الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجيةالأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، حيث وضعت الإدارة الأمريكية هدف مكافحة لإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيسي. وتكمن معضلة قضية الإرهاب في ميل بعض الدول للخلط بين الإرهاب، وبين المقاومة المشروعة لاحتلال تلك الدول لأراضي دول أخرى. فبينما كانت تلك المقاومة مشروعة في فترة الحرب الباردة وما قبلها، فإنها بعد 11 أيلول 2001م أصبحت جريمة دولية. لقد قاوم الصينيون الاحتلال الياباني لسنوات طويلة. كذلك قاوم الجزائريون الاحتلال الفرنسي وقدموا مليون ونصف المليون شهيد في تلك المقاومة التي أيدتها الدول الآسيوية والإفريقية، وفي مقدمتها الصين والدول العربية. (سليم، 2003)

وبالتالي وجدت النخب العربية الحاكمة ونفسها في موقف دفاعي، وشرعت إما في نفي تهمة الإرهاب عن الدين الإسلامي والثقافة العربية، أو تبرير ما حدث. وبشكل عام، فقد تميز الموقف العربي بشجب العملية باعتبارها عملية إرهابية وفي دعوة الغرب وأمريكا بشكل خاص لمعاينة الأسباب وعدم الوقوف عند الظاهرة. (أبو عودة، 2002)

وفي أعقاب هجمات 11 أيلول 2001م وبخاصة بعد أن أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لاستخدام القوة العسكرية ضد عدد من الدول العربية، وبشكل علني ضد أفغانستان والعراق، توقع عدد من الحكومات العربية أن الحكومة الصينية سوف تصبح لاعباً أكثر حسماً في الشرق الأوسط كثقل موازن للهيمنة الأمريكية. ففي مقابلة مع صحيفة الشعب السورية، وبتاريخ 2004/6/21م، قال الرئيس السوري بشار الأسد: "أن الصين الآن قوة عظمى وهامة للغاية بعد غياب الاتحاد السوفييتي. وقد اتسع الدور الصيني في أنحاء العالم وأصبح أكثر أهمية

وبخاصة للدول الصغيرة ومنها سوريا"، وقد سعى الرئيس السوري بشار الأسد للحصول على تأييد الحكومة الصينية في مواجهة الضغط الأمريكي المتزايد، وهي الدعوة التي وجدت صدى بين صنّاع السياسة الصينيين. فقد امتنعت الصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1559)، الذي يطالب سوريا بالانسحاب من لبنان. (تسيانج، 2005)

وبالنسبة للجانب الصيني، كان التعليق الرسمي الصيني على أحداث 11 أيلول 2001م بأنها نتيجة للهيمنة الأحادية القطبية تعبيراً عن أهمية النظر إلى أصول المشكلة. ولقد بدأت كتابات الاستراتيجيين الصينيين خاصة منذ 11 أيلول 2001م، تعكس تحولاً حساساً في وجهة نظرهم تجاه النظام الدولي ودور الصين فيه. وعلى سبيل المثال نشرت مقالات في الصحف الصينية الكبرى ودعا صحفيون صينيون كبار إلى أن تتخلى الصين عن ذهنية الضحية التي سيطرت عليه لفترة طويلة. ورفض الكتّاب التركيز المستمر على "الإذلال والعار الذي لحق بالصين طوال (150) عاماً واعتباره المنظور الرئيسي التي تنظر من خلاله الصين إلى مكانتها في الشؤون الدولية الحديثة". وكما ذكر دان بلوسينثال – وهو ممثل مقيم في معهد أمريكان انتربرايز، وشغل ما بين عام 2002 و 2004م منصب مدير شئون الصين وتايوان في البنتاجون – أنه منذ 11 أيلول 2001م، أصبحت الصين أكثر جرأة في تعزيز أهدافها في الشرق الأوسط. وتقوم الصين، مستفيدة من العلاقات الأمريكية – الإيرانية والعلاقات الأمريكية – السعودية، بتأمين إمدادات الطاقة الضرورية، محققة ميزة في تنافسها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. ومن الواضح أن نهج الصين نحو العلاقات الثنائية، والمنظمات متعددة الأطراف، وقضايا الأمن يعكس مرونة وتطور جديدين. (الشيماء، 2008)

تمثل هذه التحولات محاولة من جانب قادة الصين الجدد إلى كسر عزلتهم وإعادة بناء صورتهم وحماية وتشجيع المصالح الاقتصادية الصينية، وتعزيز أمنهم وأحد المحاولات للتحصن ضد النفوذ الأمريكي في انحاء العالم.

والحقيقة طبقاً لاستطلاعات أجراها مركز "بيو" و "البي بي سي" والفاينانشيال تايمز، وهاريس، في أنحاء كثيرة من العالم وشاملاً أغلب أنحاء

أوروبا في عقب احداث 11 أيلول 2001م، علاوة على أن الصين تتمتـع بـصورة نسبية أفضل عن صورتها في الولايات المتحدة. فإن تجربة الصين التي تمزج بـين نمو اقتصادي سريع، واستقرار واضح، تعتبر الآن نموذجاً تنموياً يجذب الكثيـرين. (أبو عودة، 2002)

أبرزت أحداث 11 أيلول 2001م، وما أعقبها من احتلال أمريكي للعـراق، ومحاولة تسويق فكرة النظام "الشرق أوسطي" الكبير لمصلحة أمريكية – إسـرائيلية مشتركة، وعلى حساب الشعوب العربية وحلفائها، مخـاطر العولمـة الاقتـصادية بصورة واضحة، فشعرت الصين والهند واليابان ودول الاتحاد الأوروبي بمخـاطر الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية. وقد تركت السيطرة الأمريكية على العراق، مع تهديد الدول المجاورة له، تداعيات سلبية للغاية على كثير من البلدان العربية والدول الآسيوية والإفريقية. لذلك عمدت الصين إلـى تعزيز علاقاتها التعاونية مع جميع الدول العربية، بصورة فردية وجماعية فـي آن واحد. وهي تسعى جاهدة للتكيف مع الظروف الدولية الجديـدة، وإقامـة علاقـات متميزة معها على قاعدة المصالح المشتركة، لمواجهة تحديات العولمة بفاعلية أكبر، ومن أجل خدمة التنمية والتبادل الثقافي بين الجانبين. (أبو عودة، 2002)

الفصل الرابع

أبعاد العلاقات السعودية-الصينية

4-1 مقدمة

تعود بدايات العلاقات السعودية-الصينية إلى بداية القرن العشرين. إلا أن أول ما يواجهنا عند دراسة هذه العلاقات هو قلة أو ندرة الأدبيات والمراجع والبحوث التي كتبت عنها. وبالرغم من التاريخ الطويل للعلاقات السعودية-الصينية، وبكل ما شهده ذلك التاريخ من تفاعلات إيجابية أو سلبية، إلا أن الإهمال الأكاديمي والعلمي لتحليل تلك العلاقات ودراستها بموضوعية كان هو العامل البارز. وهو ما ساهم في غياب التواصل والتفاعل المعرفي والبحثي بين الباحثين من الجانبين.

إن العلاقات السعودية-الصينية هي امتداد لمسيرة علاقات الصين التاريخية بجزيرة العرب قبل وبعد ظهور الإسلام، حيث يؤكد المؤرخون والباحثون أن الاتصالات بين الصين وشبه الجزيرة العربية بدأت قبل العصر الإسلامي، والذي يرجع في المقام الأول لموقع شبه الجزيرة العربية المتوسط بين الشرق والغرب . (العتيبي، 2005)

إن الموقع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية والذي يقع على الطريق التجاري القديم بين البحر المتوسط والشرق الأقصى الذي كان يسمى "بطريق الحرير" قد أعطى تجار شبه الجزيرة العربية دوراً مهماً في النشاط التجاري بين شبه الجزيرة العربية والصين من ناحية، وبين الصين وبقية دول أوروبا من ناحية أخرى، بل وسيطروا على كثير من شؤون البحر والتجارة، وكانت أهم مواد تلك التجارة "الحرير الصيني" الذي شغف به البيزنطيون. (ألكسان، 2004)

أما علاقات الصين بجزيرة العرب في العهد الإسلامي فقد كانت أكثر تفاعلاً واهتماماً. ويعود أول تبادل دبلوماسي رسمي بين الصين والخلافة الإسلامية إلى فترة العصور الوسطى حين قام دبلوماسيون من شبه الجزيرة العربية في عهد الخليفة عثمان بن عفان، بزيارة الصين، وكان ذلك سنة 651م في فترة حكم الإمبراطور الصيني (Gao Zong). ومع مرور الوقت ازداد تبادل السفراء بين

الدولتين، حيث تذكر بعض المصادر الصينية أن (34) سفارة تم إرسالها إلى بـلاد الصين خلال فترة الخلافة الأموية وجزء من الخلافة العباسية. وهـذا دليـل علـى الأهمية المتبادلة بين الدولة الإسلامية والصين وإدراك للأهمية السياسية والاقتصادية لكل منهما. (حور، 2000).

2-4 البعد السياسي في العلاقات السعودية الصينية

يؤكد المؤرخون أن العلاقات بين شبه الجزيرة العربية والصين لم تنقطع منذ بدايتها المعلنة في عام 651م وحتى الوقت الحاضر. فلم تتوقف الوفـود التجاريـة والدبلوماسية بين الصين وشبه الجزيرة العربية، ولم تنقطع وفود الحجاج والدارسين الصينيين إلى جزيرة العرب وخاصة الأراضي المقدسة. (حسين، 2004)

وفي المقابل فقد توافد التجار والرحالة والمبعوثون الدبلوماسـيون والـدعاة الدينيون من شبه الجزيرة العربية إلى الصين وذلك لنشر الدين الإسلامي، مما يعني أن شبه الجزيرة العربية هي المنطقة الوحيدة من بين المناطق العربية الأخرى التي احتفظت بعلاقات مع الصين دون انقطاع مؤثر.

ولقد عكست المصادر العربية والصينية ذلك الترابط التجـاري والتواصـل الحضاري بين الصين وشبه الجزيرة العربية منذ القرن الثامن وحتى القرن الرابـع عشر الميلادي، الأمر الذي جعل هاتان المنطقتان وكأنهما إقليم واحد بـالرغم مـن التباعد الجغرافي بينهما. ففي هذه الفترة كانت الدولة الإسلامية قوة عظمـى بعـد هزيمة الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية، وكانت الصين تشكل القوة العظمى في شرق آسيا. مما قاد بالنتيجة إلى قراريهما بعدم الدخول في صراعات ومواجهـات، بل سعيا للاحتفاظ بعلاقات ودية تعود عليهما بالمنفعة. فـسيطرة سـكان الجزيـرة العربية على الطرق التجارية الهامة والممرات المائية الإسـتراتيجية فـي البحـر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي سمح للسفن التجاريـة الـصينية بحريـة الحركة حول موانئ شبه الجزيرة العربية. (حور، 2000)

وباختصار فلقد قامت الأمتان الإسلامية والصينية ببناء أعـرق حـضارتين إنسانيتين عرفهما التاريخ البشري، لذلك تعتبر مسيرة العلاقات التجارية والـسياسية

والثقافية بين المنطقتين من الشواهد المميزة لطبيعة هذه العلاقة، والتي كانت الأساس الذي عجل بتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين والمملكة العربية السعودية في بداية القرن العشرين.

3-4 مراحل العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها العلاقات السعودية الصينية إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى (1939-1990)م: بدأت هذه المرحلة عندما اعترفت المملكة العربية السعودية بجمهورية الصين عام 1939م وأقامت معها علاقات دبلوماسية وتجارية، إلا أن هذه العلاقات لم تدم طويلاً نتيجة لسيطرة الحزب الشيوعي على السلطة في الصين ومن ثم توقفت العلاقات بين البلدين في عام 1949م، عندما استولى الشيوعيون بقيادة ماو تسي تونج على السلطة في الصين وطرد الحكومة الصينية السابقة إلى جزيرة فرموزا، ومنذ ذلك الوقت توقف التفاعل الدبلوماسي ولم يتوقف التفاعل التجاري بين الدولتين واستمرت معلقة حتى إعادتها عام 1990م. (كرار، 1999)

المرحلة الثانية (1990م- إلى الوقت الراهن): وقد بدأت بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام 1990م إلى الوقت الحالي. ومع أن تلك القيم كانت متواضعة نسبياً إلا أنها توضح استمرارية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين منذ ذلك الوقت (باستثناء فترة الثورة الثقافية في الصين عام 1966م، والتي انخفض فيها التبادل التجاري بين البلدين)، بالرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية بينهما، فقد كانت قيمة الصادرات الصينية إلى المملكة في عام 1954م لا تتجاوز (0.05) مليون دولار، إلا أنها وصلت في عام 1977م إلى (14.79) مليون دولار. (الشيماء، 2008)

ومنذ نجاح الحزب الشيوعي الصيني في الاستيلاء على السلطة عام 1949م، توقفت العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والصين. واتسمت العلاقات بين الدولتين أثناء الحرب الباردة بالفتور في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية. حيث تمحورت السياسة السعودية تجاه الصين حول "محاربة

الشيوعية"، استناداً إلى اعتبارات عدة أهمها الموقف المتشدد الذي اتخذه النظام الحاكم في الصين لفترة طويلة تجاه أصحاب العقائد الدينية انطلاقا من موقف الأيديولوجية الشيوعية من الأديان. وقد برزت السياسة السعودية في محاربة الشيوعية من خلال دعم الدول والمنظمات والجماعات المناهضة للشيوعية، بينما تبنت جمهورية الصين سياسة محاربة القوى المتحالفة مع الغرب، والتحالف مع القوى الثورية في المنطقة ومساعدتها للوصول إلى السلطة الأمر الذي باعد بين موقف البلدين. (كرار، 1999)

4-4 عوامل التقارب والتباعد في العلاقات السعودية-الصينية

تعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي تتبادل الاعتراف الدبلوماسي مع الصين وذلك في عام 1939 عندما أعلنت المملكة رسمياً إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين. إلا أنه منذ استيلاء الحزب الشيوعي الصيني على السلطة في الصين عام 1949، وكذلك هيمنة مناخ الحرب الباردة والاستقطاب الدولي، ومنهج الحزب الشيوعي المحارب للأديان، كل ذلك أدى إلى التأثير على العلاقات بين الدولتين، فقد مرت علاقاتهما بمرحلة فتور في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية الأمر الذي أدى إلى توتر علاقاتهما وفي المقابل توثيق علاقات المملكة بالصين الوطنية (تايوان). وقد استمرت مرحلة الفتور في العلاقات بينهما أربعة عقود تقريباً، ووصلت إلى حدها الأقصى في مرحلة "الثورة الثقافية" (1966-1976)م عندما بدأ الحرس الأحمر الصيني بمحاربة الدين الإسلامي، حيث وضع ميثاقاً يطالب فيه منع المسلمين الصينيين من ممارسة الشعائر الإسلامية الأمر الذي أجبر كثيراً من مسلمي تركستان الشرقية (سينكيانج) إلى الهجرة لمناطق كثيرة ومنها المملكة العربية السعودية. هذه السياسة الصينية لم تسمح بوجود مبررات للتعاون بين المملكة والصين، بل على العكس أكدت على توجه الصين الأيديولوجي الثوري تجاه الدول المحافظة، والسعودية دولة محافظة ذات توجه عقائدي، ومن ثوابت سياستها الخارجية استخدام كافة الوسائل لتحقيق أهدافها التي تتمحور حول الطبيعة المحافظة للنظام السياسي والنزعة العقائدية الأممية.

(حسن، 2006)

4-4-1 عوامل التقارب والتوافق.

هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دوراً إيجابياً في تقوية العلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين ، وتؤدي في النهاية إلى المنفعة المتبادلة للدولتين. (شبكة الصين، 2006)

4-4-2 عوامل سياسية

شهدت العلاقات السعودية–الصينية خلال الفترة من عام 1990م إلى الوقت الراهن تطورات مهمة، بدأت باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في الحادي والعشرين من تموز 1990م، وازدياد التفاعل بينهما على مستوى القيادتين وعلى المستويات الرسمية و الأخرى.

إن المملكة العربية السعودية تعد مجتمعاً متجانساً يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعياً وثقافياً، تتوحد هويته السياسية وانتماؤه العقائدي وتسود فيه عملية الانصهار تحت نظام سياسي مركزي يتخذ من الإسلام منهجاً له، ومن ثم فقد تأسست المملكة على أساس العقيدة الإسلامية، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقيم الدينية والحضارة الإسلامية، وهو ما يعتبر حجر الزاوية في بناء المجتمع والهيكل السياسي في المملكة. بل إنه الأساس الأصلي للنظام الدستوري والنظام التشريعي بصورة عامة، فلقد أوجدت المملكة توازناً بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية، يتجلى في مفهوم الحكم وشرعية الدولة، بحيث أصبحت المؤسسات الدينية في حالة ترابط عضوي مع السلطة السياسية تتم ممارسته في هياكل الدولة بشكل مستمر انطلاقاً من المبدأ الأساسي وهو أن الإسلام دين ودولة، ولذلك فالعلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية في المملكة تتصف بخاصية التوازن بين هاتين السلطتين، حيث تقوم المؤسسة الدينية بدعم السلطة السياسية في نطاق المبادئ الإسلامية، ومن جهة أخرى تقوم السلطة السياسية بالتأكيد على تطبيق المبادئ الإسلامية في المجتمع.

وفي نفس الوقت فإن الهيكل القيمي لمعظم الـسكان فـي المملكـة العربيـة السعودية هو هيكل متسق مع النظام السياسي. وبناءً على ذلك فقد قامـت المملكـة باستثمار الولاء العقائدي للسكان في بناء شرعية سياسـية بالاعتمـاد علـى البعـد العقائدي، وتمكنت من بناء مؤسسات دينية ساهمت في ترسيخ الولاء للنظام السياسي من منطلق كونه نظام يطبق التشريع الإسلامي. ومن ثـم فقـد اعتبـرت الـسلطة السياسية أن التمسك بالقيم الإسلامية يمثل القاعدة الأساسية المضمونة لتأمين شرعية ونفوذ السلطة السياسية.

وفي المقابل تعد جمهورية الصين مجتمعاً يتكون من قوميات وجماعات عدة تحتفظ كل منها بهويتها الخاصة بها، وتتوحد في نظام سياسي مركزي مهيمن يسهل الوصول فيه إلى الإجماع حول القضايا الأساسية نظراً لطبيعـة النظـام الـسياسي المركزي الصيني.

ومن السياق السابق نجد أن كلاً من النظامين في المملكة العربية الـسعودية والصين قد أقاما مشروعيهما السياسي حول بناء الدولة على أساس النضال من أجل وحدة الدولة والاستقلال السياسي، فمشروع قيام الدولة في السعودية يتمحور حـول رفض التشتت والتشرذم والإقطاعية والأحوال الاجتماعية الـسيئة القائمـة آنـذاك، والهيمنة الخارجية على أجزاء من الجزيرة العربية، وكذلك ارتباطات بعض القـوى المحلية مع جهات أجنبية. أما مشروع قيام الدولة في الصين فهـو الآخـر رفـض للهيمنة الأجنبية الغربية والاحتلال الأجنبي والتواجد الأجنبي في الصين. وبالإضافة إلى ذلك، فكلا النظامين أقام شرعيته السياسية على نسق عقائدي، الشريعة الإسلامية بالنسبة للمملكة العربية السعودية والأيديولوجية الشيوعية بالنسبة للصين. وبـالرغم من الاختلاف بين هذين النسقين في الأسس، إلا أنه يفترض في النظامين السياسيين تحقيق الانسجام بينهما، وذلك من خلال الدفاع عن التجربة التاريخية لكـل منهمـا، واعتباريهما أن المصالح هي المحدد الأساس فـي بنـاء العلاقـات ولـيس البعـد الأيديولوجي. وقد يتطلب الأمر عقد تحالفات بينهما بهدف الإبقاء على هذه الأنـساق العقائدية كمصدر للشرعية السياسية باعتبارها خيارات واقعيـة فرضـتها طبيعـة التطور التاريخي لكل بلد، خاصة وأن هذين النسقين مهددين من مختلف الأطـراف

الدولية. ومواجهة هذا التهديد يكون بإتباع سياسة براجماتية تتمحور حـول تحقيـق المصالح الوطنية مع الاحتفاظ بالثوابت العقائدية في ظل سياسة تقوم على المرونـة العالية في استيعاب أحداث ووقائع العالم دون التخلي عـن أهدافـه الاسـتراتيجية، ويلتزم منهجه المرسوم مع مرونـة فـي الحركـة فـي ضـوء الواقـع المحلـي والدولي.(العتيبي، 2005)

5-4 الدور الإقليمي لكل من السعودية والصين:

تتمتع كل من السعودية والصين بدور حيوي ومؤثر علـى المـستوى الإقليمـي والدولي. فالسعودية تعتبر من الـدول الإقليميـة الكبـرى ذات التـأثير الـسياسي والاقتصادي، إذ أصبحت منذ سبعينات القرن الماضي القوة السياسية والاقتـصادية الأولى في العالم العربي، خاصة وقد انتقل إليها مركز الثقل السياسي والاقتـصادي في العالم العربي بعد حرب تشرين الأول 1973م، لموقعها الاستراتيجي الحـساس في قلب العالم العربي، ولدورها في تفعيل سلاح البترول لخدمــة القضايا العربية. فقد أصـبحت الســعودية تمارس دوراً جوهرياً في حـل الأزمـات والقـضايا الإقليمية والدولية، ويرجع ذلك إلى قدرتها في التأثير على المـسـتويات المختلفـة، سـواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الإسلامي أو حتـى علـى المـستوى الدولي. (العتيبي، 2005)

ويعود مصدر هذا التأثير إلى عوامل عدة مثل:(نزار، 1981)

(1) تصاعد نفوذها السياسي والاقتصادي في العالم العربي والدور الـذي تلعبــه فـي حـل القضايا العربية.

(2) مكانتها الدينية في العالم الإسلامي بحكم وجود الحرمين الشريفين على أراضيها وبحكم تبنيها المنهج الإسلامي في كافة المجالات .

(3) الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتميز به المملكة في محيطهـا العربـي والإسلامي.

(4) علاقاتها المتميزة مع مختلف دول العالم المتقدمة والنامية.

(5) تمتعها بدور قيادي ومؤثر في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بحكم أنها

أكبر دولة في المنظمة من حيث الإنتاج والتصدير، ولذلك فهي تؤثر في تحديد أسعار البترول وفي كمية الإنتاج.

أما جمهورية الصين فتعتبر إحدى القوى العالمية الواعدة والمؤثرة على الساحة الدولية، وقد نجحت أخيراً في تحويل حلمها الاستراتيجي إلى حقيقة لتصبح الآن القوة الثالثة عالمياً في غزو الفضاء، والأولى آسيوياً. ولذلك أصبحت الصين ليس فقط محور ارتكاز لدول جنوب شرق آسيا بل رجل العالم الثالث القوي، خاصة بعد أن بدأت تخرج من عزلتها الدولية وتعتمد على التطوير الذاتي لنظم تسلحها وتحقيقها معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة في تاريخ البشرية، تجاوزت في بعض السنوات عشرة في المائة (12% عام 1993م). (إسماعيل، 2000)

ونظراً لانتماء الصين جغرافياً إلى قارة آسيا واقتصادياً وحضارياً إلى دول العالم الثالث، فقد بدأت القوى الغربية تؤرقها نهضة الصين الراهنة وتحولها إلى قوة دولية منافسة. فبكثافتها السكانية العالية وقوتها النووية العالمية ووزنها السياسي الكبير والمؤثر وقدرتها العسكرية الضخمة، والتطور الكبير في برامج التنمية الاقتصادية للعملاق الصيني، كل ذلك جعل ذلك العملاق "يتخطى الأزمات المالية في شرق آسيا، ويبني نموذجاً اقتصادياً نامياً، يأخذ بركائز الاقتصاد الإنتاجي، وعوامل التماسك السياسي، والمناعة العسكرية، متهيئاً إلى منافسة الكبار في ميادين الدخل القومي والتصدير التجاري، والتصنيع والتكنولوجيا والقدرات النووية والفاعلية السياسية".

ومن هذا المنطلق فمن المتوقع أن تكون الصين في المنظور القريب طرفاً فاعلاً وقوياً في رسم سياسات النظام الدولي في عالم القرن الحادي والعشرين الأمر الذي يجعل الكثير من دول العالم الثالث، بل من الدول الكبرى، تنظر إلى الصين باعتبارها البديل المكافئ الذي يحل محل الاتحاد السوفييتي كمحور للاستقطاب في تحقيق معادلة التوازن مع الدول الغربية. (إسماعيل، 2000)

إن لكل من السعودية والصين أهمية ومكانة إقليمية تستطيع كل منهما التأثير في مجالها الإقليمي سياسياً واقتصادياً، فالدور الاقتصادي والتحديات المشتركة التي تواجه كل منهما والتهديدات الخارجية لكل منهما والمصالح المتبادلة بينهما وتقارب

المواقف تجاه الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية، بحكم انتماء كل منهما إلى حركة عدم الانحياز ودعم كل منهما لقضايا الطرف الآخر، تفرض على الدولتين التقارب السياسي والاقتصادي والثقافي بل والتعاون العسكري. وإضافة إلى ما سبق فالوضع الجيو-إستراتيجي للدولتين أصبح يحدد أبعاد علاقتهما الخارجية، فللموقع الاستراتيجي لكل منهما ميزة كبيرة، تتركز في سهولة الاتصال بينهما أولاً وبالعالم الخارجي ثانياً. كما أن البعد الجغرافي للصين عن السعودية لم يقلل من أهمية السعودية في الإستراتيجية الصينية، والعكس صحيح. هذه الأهمية والمكانة اللتان تتصف بهما كل منهما ستؤدي حتماً إلى مد الجسور لعلاقة صداقة وتعاون استراتيجي واعتماد متبادل بينهما يحقق الكثير من الأهداف الإستراتيجية للدولتين. (هاشم، 1999)

تتميز كل من السعودية والصين بامتدادات قارية مهمة ومتشابهة، فبعد انهيار الإتحاد السوفييتي واختلال توازن القوى الذي كان سائداً في مرحلة الحرب الباردة أصبحت دول العالم الثالث تواجه وحدها تسلط وسيطرة الغرب على الاقتصاد العالمي. ومع بروز القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية) تأكدت السيطرة الغربية على العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكريا. (التركي، 2003). والوضع الجيو-إستراتيجي للصين كان أهم العوامل المؤثرة في أمن واستقرار الصين لأنها تمتلك حدوداً واسعة تمتد من الشرق الأقصى حتى جنوب وغرب آسيا، ولها حدود مشتركة وطويلة مع غالبية دول جنوب شرق آسيا وجنوب غرب آسيا والاتحاد السوفييتي السابق، بالإضافة إلى شواطئها البحرية الممتدة على طول بحر الصين والمحيط الهندي. هذا التشابك الجغرافي بين الصين والدول الأخرى جعلها تدخل في نزاعات إقليمية شبه دائمة، بل إن ذلك جعلها على مر القرون الماضية مسرحاً للهيمنة الاستعمارية الأوروبية والأمريكية واليابانية، وميداناً للحروب مع تلك القوى. (العتيبي، 2005)

وفي بداية القرن الحادي والعشرين برزت سياسة غربية جديدة للسيطرة على دول العالم الثالث، بما في ذلك الصين، وذلك من خلال ما يسمى بنظرية "الطريق الثالث" والتي تخول الدول الغربية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت

غطاء "محاربة الدكتاتوريات والمحافظة على حقوق الإنسان وحقوق الأقليات". وقـد شكلت التقارير الدورية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكيـة حـول حقـوق الإنسان في الصين أساساً تطبيقياً لمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية للصين، وقـد استخدمت هذه السياسة منهجا تدخلياً ينطلق من "أن حقوق الإنسان أسمى من السيادة القومية"، إلا أن هذه النظرية لا تطبق إلا بشكل انتقائي حـسب مـصلحة الدولـة. (جلال، 2000)

أما المملكة العربية السعودية فإنها تحتل موقعاً جيوبوليتيكياً هاماً يتـيح لهـا ثلاثة عوامل رئيسة: **أولهـا**، يتمثل في وجود المقدسات الإسلامية، المسجد الحـرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة المنورة. وهذا الواقع الديني دفع الـسعودية إلى التركيز على مفهوم العالمية الإسلامية، والحرص على إقامة مؤسساتها كرابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومن ثم العمل على تأكيد رغبتها فـي زعامة هذا العالم الإسلامي خاصة بعد إلغاء الخلافة الإسلامية فـي بدايـة القـرن الماضي. **وثانيها**، أنها تقع في قلب العالم العربي وتمثل (80%) من مـساحة شـبه الجزيرة العربية ذات الموقع الاستراتيجي والذي يشرف على البحر الأحمر والخليج العربي الذي أدى إلى بروز مكانة وثقل المملكة السياسي في العالم العربي والعـالم الإسلامي، وهو ما أكده السفير الصيني في المملكة بقوله أن المملكة "تـشكل قـوة رئيسية وهامة في المنطقة ذاتها إلى جانب دورها الفاعل والمؤثر في العالم العربـي والإسلامي". **وثالثها**، وجود أكبر احتياطي بترول عالمي على الأراضي الـسعودية والذي يعتبر في المرحلة المعاصرة عصب الحياة الاقتصادية. (يعقوب، 2008)

والخلاصة هي إن هذه المكانة الإستراتجية للمملكة، والبعد الحضاري العربي والإسلامي الذي تتمحور حوله سياسة المملكة الداخلية والخارجية جعل المملكة أكثر عرضة للتهديد، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من تشرين الأول 2001م.

فاختلاف الأبعاد الفكرية والثقافية والحضارية مع الغرب، والرغبة الغربيـة في غزو الثقافات والحضارات الأخرى، بما فيها الحضارة الإسـلامية، ومحاولـة الهيمنة عليها، وباعتبار رؤية المملكة وتصوراتها للحياة والكون والإنسان تختلـف عن الرؤية الغربية، أدخل المملكة في حالة من النزاع وعدم الثقـة المتبادلـة مـع

الغرب.

6-4 مواقف الصين من بعض القضايا الدولية وتداعياتها على المنطقة العربية

توجد العديد من القضايا على الساحة الدولية تمثل اهتمام مشترك فيما يتعلق بالصين والدول العربية، ويبرز في هذا الصدد العديد من القضايا، وقد ركّزت الدراسة على ثلاث قضايا، قضية الحرب على الإرهاب، وقضية حقوق الإنسان والإصلاح وموضوع تعدد الأقطاب، وذلك للوقوف على مدى التطابق أو الاختلاف بين الطرفين في هذه القضايا.

1 - قضية الحرب على الإرهاب:

تعارض الصين الإرهاب في شتى صوره. وتأييد القرارات ذات الصلة التي صدرت عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. وتؤكد على أن هجمات 11 أيلول 2001م ضد الولايات المتحدة لا علاقة لها بأية حضارة إنسانية، وأن الحرب التي يشنها المجتمع الدولي ضد الإرهاب ليست صراعاً بين أعراق أو أديان أو ثقافات مختلفة وإنما هي حرب بين العدالة والشر وبين الحضارة والهمجية.

ففي أعقاب أحداث 11 أيلول 2001م أكدت الصين أنه لا بد من قمع كل أشكال الإرهاب في أي مكان تقع فيه، وأن مكافحة الإرهاب يجب أن تكون شاملة وطويلة المدى، وأن يكون التعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وأنه من غير المقبول أن يرتبط الإرهاب بدين أو جماعة عرقية أو ثقافية معينة، مع رفض وجود معايير مزدوجة في هذا الإطار، وخلال الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني، الذي عقد في حزيران 2006م أدانت الصين والدول العربية الإرهاب بمختلف أشكاله، ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين بعينه، وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب. (الشيماء، 2008)

2 - قضية حقوق الإنسان والإصلاح

من المسلّمات الأساسية التي تؤمن بها الدول الآسيوية – ومنها الدولة الصينية – أن حقوق الإنسان تعد شأناً داخلياً، لا علاقة للدول الأخرى أو الوكالات الدولية

به، وعليه فقد هاجمت عديد من دول جنوب شرق آسيا ومنها الصين ما وصفته "بالمعايير المزدوجة" التي يتبعها الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال حقوق الإنسان حيث يدين ما يحدث في عديد من الدول الآسيوية ومنها الصين مما يعتبره انتهاك لحقوق الإنسان، على حين يعتدي على حقوق الإنسان من خلال تدخله في عديد من دول العالم من ذلك ما يحدث في العراق فضلاً عن محاولة الولايات المتحدة فرض مفهومها لحقوق الإنسان على الآخرين، وهو ما تعده دول جنوب شرق آسيا – ومنها الصين – بمثابة استعمار ثقافي ومحاولة لإعاقة تطورها. (يعقوب، 2008)

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أنه قد صدرت دراسة بحثية في عام 2007م لمعهد "بيو" للأبحاث والدراسات، أوضحت أنه خلال الفترة بين عامي 2002م إلى 2006م قد ارتفعت بها نسبة الرضاء بين المواطنين الصينيين تجاه اوضاع بلادهم، وذلك من نسبة (48%) إلى (81%)، بينما خلال تلك الفترة أيضاً انخفضت هذه النسبة بين المواطنين الأمريكيين من (50%) إلى (29%). (دياب، 2008)

وفي أواخر عام 2007م نشأ هيكل جديد للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وهو ما تمثل في مجلس حقوق الإنسان، الذي يعد من أعضاءه الآسيويين، الصين، بنجلاديش، الهند، أندونيسيا، اليابان، ماليزيا، باكستان، الفلبين، كوريا الجنوبية، سيريلانكا، حيث تعهدت كل دولة باحترام حقوق الإنسان، والتعاون مع ميكانيزم الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال معادلة تهدف لإيجاد إطار وطني قوي لحقوق الإنسان، مع العمل لاتباع وتبني المقاييس الدولية وبما لا يتعارض مع الخصوصية القومية.

3 - قضية تعدد الأقطاب

ترى الصين أن التعددية القطبية تمثل قاعدة مهمة للسلام العالمي، وأن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية "ضمان أساسي" لهذا السلام. وتريد أن تستفيد كافة الأمم على قدم المساواة من الآثار الإيجابية للعولمة بأبعادها المختلفة خاصة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. فالتعددية القطبية تشكل أساساً هاماً لتحقيق سلام دائم في العالم، حيث أنها ستؤدي إلى بناء نظام سياسي اقتصادي جديد

عادل ومعقول ووضع إطار عمل سياسي دولي مستقر نسبياً وتعزيز التبادلات والتعاون، إذ يجب أن تكون الدول جميعاً كبيرها وصغيرها قويها وضعيفها غنيها وفقيرها أعضاء متساوون في المجتمع الدولي. وتؤكد على أن من بين أهدافها سياستها الخارجية إرساء عالم متعدد الأقطاب يبتعد عن أي حروب مستقبلية بما يضمن السلام العالمي بحيث تواصل الصين سياسة خارجية تهدف إلى الحفاظ على السلام العالمي في ظل نظام دولي يقوم على مبدأ الاحترام المتبادل دون الهيمنة، مع اتباع نموذج للتنمية المشتركة في إطار الثقة المتبادلة والمساواة والحوار ومحاولة تسوية المنازعات من خلال السبل السلمية والحوار وهو النهج الذي تمسكت به الصين في رؤيتها لمختلف قضايا الشرق الأوسط.

لقد رفضت السياسة الخارجية الصينية فكرة الأحادية القطبية خاصة بعدما بدأت الجهود الأمريكية لبناء هذا النظام، وذلك من خلال تعزيز الأحلاف العسكرية في أوروبا وآسيا، فقد قدمت الولايات المتحدة خطة توسيع حلف الناتو شرقاً، في مؤتمر القمة التاسعة للناتو الذي انعقد في كانون الثاني عام 1994م ووافق مجلس الناتو في 20 أيلول عام 1995م على بيان إمكانية تنفيذ توسيع حلف الناتو شرقاً، أما في القارة الآسيوية، فقد أصدر الجانبان الأمريكي والياباني البيان المشترك حول الضمان الأمني الأمريكي – الياباني، وتوسيع دور قوات الدفاع الذاتي اليابانية. وهو ما رأت فيه الصين أنه يتضمن تحجيماً للأهداف الصينية المتعلقة بالتحرك الصيني نحو الدعوة لإقامة عالم متعدد الأقطاب. (العتيبي، 2005)

وفي هذا الصدد، حدث تلاقي في التوجهات مع فرنسا بعد تولي الرئيس جاك شيراك الرئاسة في فرنسا، وتأكيده لمكانة فرنسا كقوة كبرى، وتأييده لإقامة نظام متعدد الأقطاب. ومن ثم حدث تحسن واضح في العلاقات الصينية – الفرنسية. كما شهدت العلاقات الصينية – الروسية تطوراً جديداً، بعد أن أعلنت الدولتان إقامة علاقة شراكة بنّاءة موجهة نحو القرن الحادي والعشرين بصورة رسمية في أيلول عام 1994م، ثم قررتا في بيان مشترك صدر في نيسان عام 1996م عن تأسيس هذه العلاقة التي تقوم على الثقة المتبادلة، ودفع ذلك علاقات البلدين إلى مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي. (العتيبي، 2005)

وفي نيسان عام 1997م أصدرت الصين، وروسيا بياناً مشتركاً حول التعددية القطبية، وأعلنتا أنه يتعين نبذ أفكار الحرب الباردة، ومناهضة التكتلات السياسية. وفي أيار عام 1997 قررت الصين وفرنسا إقامة شراكة كاملة.

وبالتالي، يعد مبدأ تشكيل نظام دولي متعدد القطبية مبدأً رئيسياً في حركة السياسة الخارجية الصينية تأسيساً على قناعاتها. فهناك حوالي 200 دولة يتجاوز عدد سكانهم ستة بلايين نسمة في العالم، وبين هذه الدول آلاف الاختلافات في العادات العرفية، والأديان، والثقافات، والنمو الاقتصادي، والنظم السياسية. ولما كان من المستبعد أن يتم توحيدهم بنموذج واحد وقيم واحدة أو أن تقودهم دولة واحدة، فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يكون العالم متعدد الأقطاب ومتنوع الاتجاهات.

وترفض الولايات المتحدة قبول عالم متعدد الأقطاب، وتقاوم بشدة أي محاولة في هذا الاتجاه، وهو ما برز بوضوح في أعقاب أحداث أيلول 2001م والغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003م والذي استند إلى الهوة الواسعة القائمة في علاقات القوة بين الولايات المتحدة من جانب والقوة الكبرى الأخرى من جانب آخر، ومن ثم، كانت التصرفات الأمريكية خلال الفترة من 2001م وحتى الآن بمثابة رسائل لهذه القوى بأن لديها القدرة والرغبة على إقامة نظام عالمي أُحادي القطبية، وإن كانت الصين قد اعترفت في أكثر من مناسبة بأن الولايات المتحدة هي القوى العظمى الوحيدة في عالم اليوم، إلا أنها ترى أن هذا الوضع يعني بالضرورة قيام نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومن ثم، فإن السعي الصيني نحو إقامة نظام متعدد الأقطاب يعد أحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الصينية الخارجية الذي لا يمكن تجاهله، خاصة بعدما أثبتت التجربة صحة الرؤية الصينية بخصوص الشرط اللازم والمسبق لبناء نظام متعدد الأقطاب، وهو "تعزيز القوة الشاملة للدول" ، لذا فإن الرؤية الصينية تتركز على ضرورة تعزيز القوة الصينية الشاملة بما يساعد على الوصول إلى نظام تعدد الأقطاب. (عابدي، 2006)

وبالتالي تعد الولايات المتحدة بمثابة المعضلة الأساسية للسياسة الخارجية الصينية نظراً للخلاف الرئيسي بين الدولتين حول رؤية كل منهما لطبيعة العلاقات الحاكمة لجوهر النظام الدولي ودوره فيه، فالولايات المتحدة تسعى لضمان

استمرارية تفردها العالمي، والصين ترغب في تشكيل نظام دولـي جديـد متعـدد الأقطاب، ترفض الهيمنة الأمريكية على العالم ومحاولاتها فرض النظام الحضاري الغربي كنموذج عالمي يطبق على الشعوب كافة المختلفة حضارياً والمتباينة ثقافياً، إلا أن الخلاف ليس هو السمة الغالبة على العلاقات الصينية الأمريكية، فهناك أوجهاً للتعاون يحددها الاحتياج الاستراتيجي لكل طرف منهما للآخر متمثلاً فـي وجـود المصالح الاقتصادية الكبيرة المتبادلة وخاصة في مجال التبادل التجاري، حيث يدفع الاحتياج الاستراتيجي كلتا الدولتين إلى السعي للحفاظ على المصالح المتبادلـة دون تعريضها للخطر، وكل من أوجه الصراع والتعاون لا يسيران في خطوط متوازيـة فقط، ولكن متقاطعة أحياناً. (عابدي، 2006)

7-4 موقف الصين من القضايا العربية.

لقد كان التفاهم المشترك أبرز ما يميز العلاقات السعودية-الـصينية علـى امتداد السنوات الماضية، خاصة منذ إقامة العلاقات بينهما. انطلاقاً مـن أن هنـاك معاناة متشابهة بين الصين والدول العربية في التاريخ الحديث. إذ تعرض كلاهمـا للظلم والاستعمار، "مما يجعل بينهما رابطاً وجدانياً وشعورياً" ويزداد الترابط قوة إذا أضفنا لهما تحديات التنمية وحماية الأمن والسلام. (حسين، 2003)

إلا أن هناك قواسم مشتركة تظل تجمع بين الصين والسعودية. تشتمل علـى قضايا سياسية واقتصادية وعسكرية. وسنركز هنا على القضايا العربية الجوهريـة وموقف الصين منها، حيث لعبت الصداقة العربية-الصينية التاريخية دوراً هاماً في تكييف السياسة الصينية إزاء القضايا العربية. وقد أيدت الـصين كفـاح الـشعوب العربية ضد الاستعمار بمختلف أشكاله وأنواعه، وأيدتها كذلك فـي نـضالها لنيـل استقلالها القومي. والموقف الصيني في دعم القضايا العربية لا ينطلق من مـصالح ذاتية ضيقة تريد الصين الحصول عليها من الدول العربية مقابل هذا الدعم والتأييد، ولكنه ينطلق من منظورين: أيديولوجي واستراتيجي، ولذلك فهو موقـف ثابـت لا يتغير إلا بتغير الأيديولوجية التي يتبناها النظام السياسي والاستراتيجية التـي بنـت الصين سياستها الخارجية على أساسها، حيث تذهب الأيديولوجية الـشيوعية إلـى



محاربة الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية، ودعم حركات التحرر الوطني في العالم الثالث. (العتيبي، 2005)

أما المنظور الاستراتيجي الصيني للعالم العربي فيتمحور:(تسيانج، 2005)

أولاً : حول الموقع الاستراتيجي الحساس للوطن العربي في قلب العالم.

ثانياً: أن العالم العربي بشكل عام والسعودية بشكل خاص سيشكل في السنوات القليلة القادمة الخزان الأول للطاقة وسوق كبير لتصريف البضائع.

ثالثاً: فإنه من النسب العالية للنمو البشري والاقتصادي العالمي، فإن العالم العربي سيشكل كتلة بشرية واقتصادية جاذبة للرساميل الأجنبية والقادرة في أية لحظة من لحظات التضامن والوفاق على المساهمة في تغيير موازين القوى وكذلك التأثير في مراكز الاستقطاب الدولية.

رابعاً: دعم استقرار واستقلالية المنطقة العربية باعتبارها الباب الذي يفتح على القارة الآسيوية من جهة الغرب.

مما يبين أهمية المنطقة العربية كمنطقة إستراتيجية للسياسة الخارجية الصينية. ولذلك حرصت الصين منذ قيامها على زيادة روابطها الاقتصادية والسياسية مع العالم العربي، ودعمها المتواصل للقضايا العربية. وقد تبلور الموقف الصيني من القضايا العربية في خمس مبادئ للعلاقات العربية الصينية أعلنها رئيس الوزراء الراحل شو إن لاي في ا لقاهرة عام 1964، والمتمثلة في العناصر التالية:(آل عقيل، 2000)

1- تأييد الدول العربية في نضالها من أجل مكافحة الإمبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والحديث.

2- دعم سياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية.

3- تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

4- تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية.

5- احترام كافة الدول لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شئونها.

4-7-1 الموقف من الصراع العربي-الإسرائيلي:

منذ مؤتمر باندونغ عام 1955م أخذ الصراع العربي-الإسرائيلي حيزاً مهماً في السياسة الخارجية الصينية، فقد أخذت الصين مواقف مؤيدة للحق الفلسطيني في فلسطين وأيدت منظمة التحرير الفلسطينية في جميع الأعمال التي كانت تقوم بها ضد إسرائيل ودعمتها مادياً ومعنوياً. وكذلك قامت الصين بمساعدة المنظمة من حيث تدريب كوادر المنظمة على الأراضي الصينية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي. كما أيدت الصين الدول العربية في صراعها مع إسرائيل، ففي تحليلها لطبيعة الوجود الإسرائيلي في قلب العالم العربي، رأت القيادة الصينية "أن إسرائيل لا تعدو كونها أداة للإمبريالية الأمريكية في السيطرة على العالم العربي." وقد استمر هذا الدعم المطلق للحق الفلسطيني في فلسطين ولسياسات الدول العربية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية وكذلك رفض الاعتراف بدولة إسرائيل والتعامل معها على الرغم من اعتراف إسرائيل بجمهورية الصين عام 1953م. (آل عقيل، 2000).

لقد كان تفهم السياسات الصينية تلك لطبيعة القضايا السياسية العربية وعلى رأسها قضية فلسطين، يتوافق مع سياسة المملكة العربية السعودية تجاه القضايا العربية، إلا أنه منذ التسعينيات من القرن الماضي بدأت الصين في بلورة سياستها الخارجية في خطين رئيسيين. الأول: السعي إلى ترسيخ أوثق العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول العربية، إنطلاقاً من أن الصين إحدى زعامات العالم الثالث وصديق تاريخي للدول العربية، وترتبط مع غالبية الدول العربية بعلاقات اقتصادية وعسكرية وثقافية. الثاني: السعي لتحسين علاقات الصين مع دولة إسرائيل، فقد شهدت هذه الفترة تحسناً في العلاقات الدبلوماسية والتجارية الإسرائيلية الصينية مما أدى إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين عام 1992م. ونتيجة لذلك فقد تبدل الخطاب السياسي الصيني تجاه إسرائيل من خطاب عدائي إلى حالة تعاون. (دياب، 2008)

ومن هنا برز الاختلاف السعودي-الصيني عندما وقعت كل من الصين وإسرائيل على اتفاقية تعاون عسكري وأمني واستخباراتي أثناء زيارة الرئيس

الصيني زيمين لدولة إسرائيل عام 2000م، والذي التزمـت بموجبـه أن تـوفر لإسرائيل كل المعلومات التي تملكها عن الأسلحة التي ترسل إلى الدول العربيـة والشرق أوسطية، وخاصة السعودية وسوريا وإيران. وقد انطلقت تلك الاتفاقية بين الجانبين الصيني والإسرائيلي في حقيقة الأمر من هاجس إسرائيل الأبـدي عـن عملية توازن القوى. فإسرائيل ينتابها القلق من جراء مبيعات الأسـلحة الـصينية للدول العربية، وتهدف من التعاون الأمني والعسكري مع الـصين إلـى مراقبـة الأسلحة التي ترسل إلى الدول العربية، وأن تحصل على معلومات مفـصلة عـن القدرات العسكرية التي تمتلكها هذه الدول والتي ساهمت الصين فيها مـن خـلال خبراء ومستشارين بالإضافة إلى أسماء العسكريين الكبار الذين تلقـوا تـدريباتهم لديها والمفاهيم الاستراتيجية التي تعتمدها هذه الجيوش. (الوطن العربي، 2000)

ولقد ألقت الإستراتيجية الصينية في توثيق علاقاتها العسكرية والأمنيـة مـع دولة إسرائيل بظلالها على العلاقات السعودية-الصينية، لاسيما في ظـل ارتبـاط السعودية مع الصين باتفاقيات عسكرية، وهنا يجب التنويه إلى أن هذا الفتور لـم يصل إلى الدرجة التي قد تؤدي إلى القطيعة بين البلدين، مع الأخذ في الحـسبان مجموعة من الاعتبارات أهمها:(حرب، 1998)

(1) أن السلوك الصيني ينبع في حقيقة الأمر من شعور الصين بأنها دولة عظمى تعمل على تطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية حتى يمكنها ذلك من دخـول سوق السلاح العالمي بالقدر الذي يتناسب مع قوتها الشاملة وحجمها الكبيـر، ولذلك فإن تعاونها العسكري مع إسرائيل يعتبر مدخلاً ملائماً، أولا: للحصول على التكنولوجيا الغربية المتطورة والتي ترفض الدول الغربية حصولها عليها، وثانياً: الاعتماد على الدور الإسرائيلي ونفوذ إسرائيل داخل دوائر صنع القرار السياسي الأمريكي للتخفيف من الشروط والعوائق الأمريكية التـي تعتـرض المصالح التجارية والعسكرية الصينية.

إن هذه الأهداف لن تتحقق إلا من خلال سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، ولذلك اتخذت الصين موقفاً معتدلاً وسياسة مرنة إزاء العديد من المشكلات الدولية بما فيها مشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي، وبدأت الصين تميل تـدريجياً إلـى

إعطاء صورة جديدة لنفسها أمام دول العالم ومن بينها إسرائيل، فقد أعلنت الصين عن رغبتها في القيام بدور رئيسي في عملية السلام، وأصبحت تدعو إلى حل الصراع العربي-الإسرائيلي بصورة سلمية، بعد أن كانت تصر على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كشرط للاعتراف بإسرائيل.

(2) أنه لا يوجد في السوق الإسرائيلي محفزات تغري الصين للسعي للدخول فيه، نظراً لصغر حجم هذا السوق، خاصة وأنها تعلم أن ذلك قد يكلفها فقدان أسواق الدول العربية الأكثر استيعاباً للمنتجات الصينية والسلاح الصيني، وكذلك حاجتها للحصول على النفط والغاز الطبيعي العربي، حيث أن الصين أصبحت دولة مستوردة للنفط، مما يجعل من العلاقة بين البلدين علاقة مصالح وقتية وليست إستراتيجية.

(3) ضعف التأثير الصهيوني على المجتمع الصيني وبالتالي على القيادة السياسية الصينية، والذي يرجع في المقام الأول إلى عدم وجود "لوبي" صهيوني في الصين، باعتبار أن الصين من الدول القلائل التي لا يوجد فيها أقلية يهودية.

(4) إدراك صانعي القرار السياسي السعودي أن العلاقات الصينية-الإسرائيلية لن تستمر طويلاً لأنها لن تؤدي إلى نقل للتكنولوجيا الغربية، وبشكل خاص الأمريكية، وذلك بسبب الضغوط الأمريكية على إسرائيل بعدم نقل التكنولوجيا المتطورة للصين. مما يقود إلى الاستنتاج بأن العلاقات الصينية-الإسرائيلية لن تتحول إلى علاقات إستراتيجية على المدى الطويل أو حتى المتوسط، لأنها تواجه بعقبة الموقف الأمريكي من السياسات الصينية، فالولايات المتحدة الأمريكية، حليفة إسرائيل، ترى في الهند حليفاً طبيعياً، ولذلك فهي تهدف إلى تحويل الهند إلى قوة عظمى في مواجهة القوة الصينية المتنامية. وقد بدأت إسرائيل بتبني الإستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق أسيا، وبدأت ترتبط بعلاقات وثيقة مع الهند، العدو التقليدي لكل من الصين والباكستان.

4-8 البعد الاقتصادي للعلاقات السعودية الصينية

يمثل العامل الاقتصادي عادة مجموعة المصالح الاقتصادية التي تربط عدداً

من الدول بعضها البعض وذلك لتحقيق المنافع المتبادلة بينها. وعلى هـذا الأسـاس يجب أن لا يغيب عن الذهن أن بداية العلاقات التجارية بين السعودية والصين فـي العصر الحديث –كما سبق وأن أشرنا- تعود إلى منتصف الخمسينات مـن القـرن الماضي، وأن العلاقات التجارية بينهما سبقت العلاقات الدبلوماسية، بل إنها سـبقت أيضاً الاعتراف القانوني بالصين ، حيث كان هناك تواصل تجاري بـين الـدولتين ولكن بنسب منخفضة. إلا أن الصين، ومنذ وصول الزعيم الصيني "دنغ هسياو بنغ" إلى السلطة عام 1978م، اعتمدت عملية إصلاح اقتصادي تمحورت حـول "تنقـيح النظام الاشتراكي الصيني المخطط ببعض قواعد وآليات الـسوق لـضمان فاعليـة وكفاءة النظام الاقتصادي الاشتراكي. وذلك من خلال التخفيف من درجة المركزية في النظام الاقتصادي، بالإضافة إلى انفتاح الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي وتشجيع فرص الاستثمار الأجنبي في الصين." (الحمد، 2005)

ونتيجة لهذا التغير الجذري في السياسة الاقتـصادية الـصينية، وتطبيعهـا لعلاقاتها الدبلوماسـية مع السـعودية، بدأت بتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع هذه الأخيرة التي تمتلك ثروة نفطية كبيرة وتتمتع بسـوق اسـتهلاكية كبيرة ذات قـوة اقتصادية متميزة ويوجد فيها صناعات بتروكيماوية حديثة ومتطورة. وهذا يبـين أن المملكة العربية السعودية تلعب دوراً حيوياً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للصين من حيث امتلاكها أسواقاً واسعة للصادرات الصينية وباعتبارها الدولـة التـي تحـوي احتياطيات نفطية ضخمة والصين في أمس الحاجة للنفط لاستمرارية نموها. وتهدف الصين من وراء تلك العلاقات إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية التاليـة: (هاليـدي، 2001)

(1) الحصول على أسواق تجارية نشطة لمنتجاتها الصناعية لزيـادة الـصادرات إلى الخارج وتحسين ميزانها التجاري.

(2) الحصول على العملات الصعبة التي تحتاج إليها لتحديث صـناعاتها ورفـع كفاءة الإنتاج والتوسع في المجال التكنولوجي.

(3) جذب الاستثمارات الخارجية وخاصة من المملكة ودول الخليج للمساهمة في البناء الاقتصادي، حيث تملك هذه الدول فوائض نقديـة كبيـرة وبـالعملات

الصعبة.

(4) تأمين مصدر ثابت من النفط، ومحاولة الاعتماد في هـذا علـى الـسعودية، خاصة، فالسعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم مع تميز إنتاج البترول في المملكة بالكلفة المنخفضة ووفرة الكمية.

تعتبر الصين أكبر دولة نامية في العالم، وتنتج نحو (150) مليون طن مـن البترول سنوياً إلا أن هذه الكمية لا تلبي احتياجـات النمـو المتواصـل للاقتـصاد الصيني. حيث يزداد طلبها على النفط باستمرار مع التنمية الاقتصادية السريعة. وقد انتقلت الصين منذ عام 1993م من بلد مكتف ذاتياً من البترول إلى بلد مستورد له، حيث تحولت الصين إلى ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايـات المتحـدة الأمريكية، وتشير بعض الدراسات إلى أن استهلاك الصين من البترول وصل إلـى (296) مليون طن عام 2005م وسيرتفع إلى (400) مليون طـن عـام 2015 م . (شيانغ، 2003)

وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن السعودية قد تكون هي الدولة الأكثر قدرة علـى تزويد الصين باحتياجاتها النفطية لما تمتلكه من احتياطيات بترولية كبيرة مما يعني أن التعاون بينهما سيحقق مصالح الطرفين المتمثلة في التكامل الاقتصادي والتنميـة المشتركة وأن هناك أهمية استراتيجية لهذا التعاون. وعلى هـذا الأسـاس أقامـت الصين علاقة تعاون استراتيجي مع المملكة العربية السعودية بعد زيارة الأمير عبد ا ولي العهد السعودي عام 1998، وبذلك أصبحت المملكة رابع دولة فـي العـالم تقـيم معهـا الـصين مثـل هـذه العلاقـة بعـد فرنـسا ومـصر وروسـيا. (حسين، 2004)

كما تلعب الصين دوراً مهماً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للمملكة العربيـة السـعودية من حيث امتلاكها سوقاً للمنتجات السعودية من البتروكيماويات، وسوقاً للنفط السعودي خاصة، والاقتصاد الصيني في نمو مستمر وفـي حاجـة مـستمرة للطاقة. وفي هذه المرحلة تحتاج السعودية إلى بناء شراكة اقتصادية واسـتراتيجية متكافئة مع الصين تهدف السعودية منها إلى تحقيق الأهداف التالية: (العتيبي، 2005)

(1) زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين من خلال فتح قنوات جديدة لرجال

الأعمال السعوديين.

(2) الحصول على أسواق جديـدة للمنتجـات الـسعودية، وخاصـة المنتجـات البتروكيماوية، بعيداً عن القيود التي تفرضها الدول الأوروبية على مثل هذه المنتجات.

(3) تنويع أسواق المنتجات السعودية في دول شرق آسيا وخاصة في الصين.

(4) توجيه الاستثمارات السعودية (الخاصـة والحكوميـة) إلـى المـشروعات الاقتصادية الصينية الآمنة نسبياً في إطار الإصلاحات الاقتصادية الـصينية الجديدة.

(5) محاولة نقل الخبرات التكنولوجية المتطورة الصينية إلى السعودية، خاصـة بعد إحجام الدول الغربية عن المساهمة في نقل مثل تلك التكنولوجيا.

وقد اتجهت الدولتان إلى تطوير علاقاتهما الاقتصادية والتجارية مع بعـضهما البعض، وتميزت الفترة الممتدة من عام 1993م إلى الوقت الـراهن بنمـو ورواج حركة الواردات والصادرات بين المملكة العربية السعودية والصين. ويبين الجـدول رقم (1) ذلك التطور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

جدول رقم (1)

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين القيمة (مليون ريال)

الميزان التجاري Bal. of trade	Import الواردات			Export الصادرات			السنة Year
	النسبة Percent	الترتيب Rank	القيمة Value	النسبة Percent	الترتيب Rank	القيمة Value	
- 2103	% 2.23	9	2358	% 0.16	0.0	255	1999
- 1.35	% 2.16	9	1886	% 0.28	30	0.51	2000
- 18.7	% 2.75	9	2888	% 0.56	28	10.1	2001
- 23.3	% 3.08	8	3201	% 0.38	32	858	2002
- 1788	% 3.13	8	3370	% 0.70	27	1582	2003
- 2362	% 3.20	9	3593	% 0.85	28	1231	2004
- 1325	% 3.50	8	3677	% 1.24	17	2352	2005
1145	% 3.96	7	4485	% 1.94	13	5630	2006
2756	% 0.62	5	5403	% 3.20	7	8159	2007
4379	%5.32	5	6441	%3.98	6	10820	2008
7168	%5.92	4	8199	%4.39	6	15367	2009

Source: International Monetary Fund. Direction of trade statistics, Yearbook, 2009.

إن العلاقات التجارية بين الدولتين شهدت اتجاهاً تصاعدياً خلال العشر سنوات الماضية، حيث ازداد حجم التجارة بين الدولتين بسرعة في السنوات القليلة الماضية. ففي عام 2003م كانت السعودية رابع اكبر سوق للصادرات الصينية، بينما كانت الصين سادس اكبر سوق لصادرات السعودية، ويؤكد الجدول السابق أن التجارة بين المملكة العربية السعودية والصين في تزايد مستمر حيث زادت صادرات السعودية إلى الصين من (255) مليون ريال عام 1993م إلى (15367) مليون ريال عام 2003، أي أنها تضاعفت أكثر من (60) مرة خلال عشرة أعوام، بينما زادت واردات المملكة العربية السعودية من الصين من (2358) مليون ريال عام 1993م إلى (8199) مليون ريال عام 2003م خلال نفس الفترة، أي أنها تضاعفت أكثر من 3 مرات. ولذلك فإن معدل الزيادة في الصادرات أكبر بكثير من معدل الزيادة في الواردات، وهذا يبين أن المملكة حققت فائضاً من هذه المعاملات بلغ (187%) عام 2003م.

إن من مصلحة السعودية توسيع دائرة التعاون الاقتصادي بينها وبين الصين. وكمؤشر واضح للاهتمام الكبير الذي توليه الدولتان لعلاقاتهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية، تبادل الطرفان الزيارات على مستوى القيادات السياسية. بل إن العلاقات السعودية - الصينية اتسمت بالتبادلات الدائمة بين كبار القادة والمسئولين من الجانبين، فقد تبادل الطرفان الوفود السياسية والاقتصادية منذ عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

4-9 مجالات التعاون الإقتصادي السعودي الصيني

تتعدد العلاقات السعودية الصينية في المجال الاقتصادي، حيث يمكن تقسيمها بالتعاون في مجال الطاقة والمجال الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى مجال الاستثمارات المشتركة.

4-9-1 التعاون السعودي الصيني الاقتصادي في مجال الطاقة 2001 – 2008

يمثل التعاون في مجال الطاقة الدافع الرئيسي للتعاون في المجالات التجارية

الأخرى، مما يدل على أن الاتجاه للتعاون بين البلدين يأتي بناءً على خطط حكومية خاصة مع ملكية الشركات العاملة في مجال الطاقة لحكومتي البلدين، وهذا الاتجـاه في إطار ما يعرف باسم (Regime Survival) ورغبة النظـام الـسعودي فـي الحفاظ على مصدر دخله الرئيسي من خلال الاعتماد عملى دول مستهلكة لا تـضع شروطاً سياسية تتعلق بإصلاحات داخلية، بينما يسعى النظام الصيني إلى اسـتمرار النظام السياسي القائم على سيادة الحزب الشيوعي والذي يعتمد في شـرعيته علـى استمرار النمو الاقتصادي المرتبط باستمرار تدفقات النفط. (آل عقيل، 2000)

ولعل من أبرز المظاهر الأولية لكون السعودية جزءاً من خطـة اسـتهداف صانع السياسة الخارجية الصينية هو التوجه الصيني لربط مصالح الطرفين بما يمهد لشراكة سياسية على غرار النموذجين الإيراني والسوداني ، حيـث أن الـصينيين يعملون وفقاً لنفس السيناريو الذي يقوم على النقاط التالية: دخول الشركات الصينية باستثمارات كبيرة في المناطق التي تشهد انسحاباً أمريكياً خاصة في مجال الطاقـة، وذلك للحصول على أكبر قدر من الامتيازات والعمل على ربـط اقتـصاد الدولـة المستهدفة على مدار فترة زمنية محددة بالاقتصاد الصيني مع تقديم الدعم اللازم في مجالات نقل التكنولوجيا والخبرات الاقتصادية والبنية التحتية والتسلح وتقديم الـدعم السياسي في المحافل الدولية دون اللجوء لفرض أية شروط سياسية وهو ما يعـرف باسم (نظرة تبادل المصالح الصينية).

بحسب تقرير إدارة الطاقة الأمريكية (EIA) ، فإن الصين جاءت بالمرتبـة السادسة في قائمة الدول التي تصدر المملكة العربية السعودية النفط إليها بواقع مـا بين (200 و 300) ألف برميل نفط يومياً في عام 2004م وعليـه تهـتم الـصين بتوثيق التعاون والترابط مع المملكة العربية السعودية، خاصة أن الصين تدرك أنـه لا يمكنها تفادي اعتمادها المتنامي على بترول السعودية فـي المـستقبل القريـب والبعيد.

حيث تعد السعودية من أكثر دول الشرق الأوسـط تكـاملاً فـي النـواحي الاقتصادية والتجارية مع الصين الأمر الذي يتيح الفرصـة للمؤسـسات الـصينية لتصبح شريكاً استثمارياً في السعودية خاصة في مجالات البتروكيماويات والغازات

وتحلية مياه البحر ومشاريع البناء. وقد سجلت الصادرات السعودية غير النفطية للصين ارتفاعاً متطوراً ما بين عام 2002م وعام 2006م، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية والصين (50) مليار ريال أي ما يوازي (13.3) مليار دولار أمريكي تقريباً في عام 2005م. (موقع مجلة الصين اليوم، 2010)

ودخل مشروع مصفاة تكرير البترول التي تم إنشاؤها في مقاطعة فوجيان الصينية مرحلة الإنتاج، فيما تجري الشركات الصينية في السعودية مشاريع الإسمنت والاتصالات والبنية التحتية التي تبلغ قيمتها عدة مليارات دولار أمريكي. وكانت الصين والسعودية قد وقعتا في عام 1999م اتفاقية التعاون النفطي الاستراتيجي، حيث بدأت الشركات السعودية للاستثمارات الصينية، والسماح للصين بالعمل في أنشطة حقول النفط في المملكة العربية السعودية، وقد قام سفير الصين لدى المملكة العربية السعودية ووتشن هاو في كانون الأول 2003 فور توليه منصبه الجديد بزيارة وزير النفط السعودية علي النعيمي لدفع التعاون الصيني – السعودي في مجال الطاقة، بينما وفي آذار من العام 2004م قام مدير الطاقة الذرية في الصين (بو جيان فينج) بزيارة المملكة العربية السعودية من أجل تعزيز التعاون في مجال الطاقة. وقد أثمرت هذه الزيارات المتبادلة عن اتفاقيات ضخمةعديدة، ففي آذار من العام 2005م وقّعت كل من الصين والمملكة العربية السعودية اتفاق تعاون في مجاول الطاقة في الرياض، وبحسب الاتفاق فلقد شكّلت كل من (اسينوبيك الصينية) و (أرامكو السعودية) مشروعاً تمهيدياً مشتركاً للتنقيب عن الغاز الطبيعي في منطقة تبلغ مساحتها (40) ألف كيلو متر جنوب المملكة، وتبلغ حصة الشركة الصينية في المشروع (80) في المائة، بينما تبلغ حصة أرامكو (20) في المائة. ويعد هذا المشروع بمثابة إطلاق إشارة البداية في التعاون بين الصين والمملكة العربية السعودية في مجال الطاقة. (موقع مجلة الصين اليوم، 2010)

وعلى الجانب الآخر وفي الصين، وقعت شركتا أرامكو السعودية واكسون موبيل مع شركة سينوبك الصينية في 8 تموز 2005م صفقة قيمتها (3.5) مليار دولار لتوسعة مصفاة في جنوب الصين، فيما وصف بأنه أكبر مشروع نفطي في البلاد، وذلك في إطار محاولة الصين زيادة طاقتها التكريرية لتغذية اقتصادها،

وأعطت هذه الصفقة شركة أرامكو موطئ قدم في قطاع التكرير الصيني الذي يبلغ حجمه (6.2) مليون برميل يومياً والذي تهيمن عليه حالياً الشركة الحكومية سينويك وشركة بتروتشاينا، وحالياً تتفاوض شركة أرامكو لشراء حصة من مصفاة تعتـزم شركة سنويك الصينية تشييدها بقيمة (1.2) مليار دولار في جنوب الـصين. وقـد جاءت الصين في المرتبة السادسة في قائمة الدول التي تستورد النفط من المملكـة العربية السعودية، بحيث بلغت (147.1) مليون طن في الفترة من كانون الثاني – تشرين الثاني 2007 م بزيادة (18.92) مليون طن أو (14.76%) بالمقارنـة مـع الفترة المماثلة في 2006م، ومن المؤكد ان تنمو حصة السعودية من واردات النفط الصينية. (موقع مجلة الصين اليوم، 2010)

وقد أصبحت السعودية المصدر الأول للنفط إلى الصين خلال العام 2005م و 2006م بمعدل (13% و 17%) على التوالي من الواردات النفطية الصينية، حيـث استوردت الصين (22.18) مليون طن من النفط السعودي خلال عام 2005 بينمـا استوردت في عام 2006 ما يعادل (25) مليون برميل من النفط الـسعودي. وقـد وقعت كل من الصين والمملكة العربية السعودية في آذار 2005م اتفاقاً للتعاون تقوم بموجبه شركتي أرامكو السعودية وسينوبيك الصينية بإقامة مشروعاً تمهيدياً مشتركاً باستثمارات قدرها (150) مليون دولار للتنقيب عن الغاز الطبيعي في منطقة التعاقد "ب" التي تبلغ مساحتها (40) ألف كيلو متر بالربع الخالي، حيث تبلغ حصة شـركة سينوبيك الصينية في المشروع (80%) ، بينما تبلغ حصة شركة أرامكو الـسعودية (20%). وقد وقع كلٌ من الطرفين الصيني والسعودي اتفاقاً عام 2005م للتنقيـب المشترك عن الغاز في صحراء الربع الخالي بقيمة 300 مليون دولار، فـي حـين ستقوم شركة أرامكو السعودية باستثمار (3.5) مليار دولار في بناء مصفاة للنفط في مقاطعة "فوجيان"، ومصفاة أخرى بتكلفة (1.2) ملبيار دولار في مقاطعة "سيكنجدوا" بالاشتراك مع شركة النفط الصينية الوطنية.

4-9-2 التعاون السعودي – الصيني في المجال الاقتصادي والتجاري 2001 – 2008

ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين السعودي والصيني سـريعاً، مـن

(290) مليون دولار في عام 1990م إلى (1.855) مليار دولار في عـام 1999م، منها (944) مليون دولار لصادرات الـصين، و (911) مليـون دولار لـواردات الصين.

وبحسب أرقام السفارة الصينية في المملكة العربية السعودية، فـإن التبـادل التجاري بين الطرفين تطور من (571.67) مليون دولار في عـام 1992م (منهـا (444.26) مليون دولار صادرات صينية مقابل (127.41) واردات من السعودية) إلى (5) مليارات و (106.75) مليون دولار في العـام 2002م (منهـا مليـار و 671.70 مليون دولار صادرات صينية إلى السعودية مقابل 3 مليارات و 435.05 مليون دولار واردات من المملكة) وهو ما يعني فائضاً في الميزان التجاري وتحولاً لصالح السعودية. كما أن التبادل التجاري في ازدياد دائم حيـث تـصدر الـصين المنسوجات والأزياء ومنتجات الصناعات الخفيفة والحبوب والزيوت بشكل رئيسي، وتستورد من المملكة البترول والأسمدة الكيماوية والمواد الخام للصناعة الكيماويـة. وتقوم الصين كذلك بتصدير السيارات والمنسوجات والأغذية المعالجـة والمحليـة والمعدات الصناعية الثقيلة والمنتجات الكهربائية وغير من الصادرات الصينية إلـى المملكة العربية السعودية، حيث احتلت الصين بحلول عام 2004م المركز الرابـع بين أكبر الدول المصدرة للسعودية بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيـا. (ورد خبر من وكالة الأنباء الصينية ، 2010)

وفي عام 2006م تم توقيع 5 اتفاقيات بين الرياض وبكين في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والازدواج الضريبي والتدريب المهني، وذلك بعد زيارة الملك عبد ا بن عبد العزيز، في كانون الثاني 2006م للصين.

أفادت الاحصاءات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية بأن حجـم التجـارة الصينية – السعودية في الشهرين الأولين من عام 2006م قد بلغ (7.2) مليار دولار بزيادة قدرها (43) في المائة مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، حيث وصل حجم الصادرات الصينية للسعودية إلى (480) مليون دولار بزيادة (21) في المائة، بينما حقق حجم الصادرات السعودية إلى الصين مـا قيمتـه (2.21) مليـار دولار بزيادة نسبتها (49) بالمائة. (ورد خبر من وكالة الأنباء الصينية ، 2010)

وقد احتلت الصين المرتبة الثانية في قائمة الدول المصدرة للسعودية خـلال تشرين الأول 2007م وذلك حسب تقرير اقتصادي سعودي رسمي أصدرته مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات التابعة لوزارة التخطيط والاقتصاد السعودية والـذي أكد على أن الصين احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة الدول المصدرة للسعودية خلال عام 2007م. فأهم الدول التـي اسـتوردت منهـا السعودية خلال تشرين الأول 2007م هي الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ (3.44) مليار ريال (الدولار الأمريكي يساوي 3.75 ريال) تليها الصين في المرتبة الثانيـة بمبلغ إجمالي (2.73) مليار ريال ثم ألمانيا بمبلغ (2.13) مليار ريال ثم بقيـة دول العالم بقيمة (17) مليار ريال (الدولار يساوي 3.75 ريال).(ورد خبر مـن وكالـة الأنباء الصينية ، 2008)

لقد احتلت الصين المرتبة الثالثة في قائمة أهم الـدول التـي صـدرت لهـا السعودية حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بقيمة بلغـت (1.3) مليار ريال والبحرين بقيمة بلغت (576) مليون ريال والسعودية بقيمة بلغت (494) مليون ريال ثم بقية الدول بقيمة بلغت (61) مليار ريال. وفي مجال التبادل التجاري بين البلدين شهد عام 2007 ارتفاعاً في قيمة الصادرات السعودية للـصين لتحتـل المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة إلى الصين بعد اليابـان والولايـات المتحـدة الأمريكية وكوريا الجنوبية على التوالي وأصبحت المملكة عاشـر أكبـر مـصدر للصين، حيث بلغت الصادرات السعودية إلى الصين (15.64) مليار دولار أمريكي في الفترة من كانون الثاني وحتى تشرين الثاني 2007م، بزيادة (1.14%) مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وحققت فائضاً تجارياً لمصلحة المملكة العربيـة السعودية بواقع (8.56) مليار دولار أمريكي، وكانت قيمة الـصادرات الـسعودية شاملة النفط إلى الصين فقد ارتفعت في عام 2006م لتصل إلـى (13.21) بليـون دولار أمريكي بزيادة قدرها (6) بالمائة عن عام 2005م، وفي مجـال الـصادرات السعودية غير النفطية احتلت الصين في عام 2006م المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة هذه الصادرات (1.4) بليون دولار. وفي المقابل احتلت الصين المرتبة الثانية فـي قائمة الدول المصدرة للسعودية بعد الولايات المتحدة. حيث بلغت فـي عـام 2006

قيمة الصادرات الصينية إلى السعودية (5.9) بليون دولار.(الشيماء، 2008).

4-9-3 التعاون السعودي–الصيني في مجال الاستثمارات المشتركة 2001-2008

تتمتع المملكة العربية السعودية بأكبر حصة استثمارية بين دول المنطقة تبلغ (58.1) بليون دولار مرتفعة من (37.5) بليون دولار بحسب التقـديرات الـسابقة للفترة 2005م-2009م، وبعكس ذلك في بعض جوانبه الخطوات الـسريعة الـذي يسير بها برنامج شركة أرامكو السعودية الاستثماري لتطوير الصناعات البتروليـة الأمامية والوسطى في مواجهة ازدياد الطلب العالمي وغير المسبوق على النفط، مما دفع بأرامكو السعودية إلى رفع طاقاتها الإنتاجية إلى (10.5) مليون برميل في اليوم بنهاية عام 2005م، وتسعى حالياً للوصول بطاقتها الإنتاجية إلـى (12.5) مليـون برميل في اليوم بحلول عام 2010م، وذلك بهدف الحفاظ على معدل فائض احتياطي الطاقة الإنتاجية للنفط السعودي بما يتروح ما بين (1.5 و 2.0) مليون برميل فـي اليوم. (العتيبي، 2005)

تعتبر المملكة العربية السعودية المنتج والمصدر الأول للنفط في العالم، وهي تنتج ما بين (10.5 و 11) مليون برميل نفط يومياً، وبحسب تقريـر إدارة الطاقـة الأمريكية، فإن الصين جاءت بالمرتبة السادسة في قائمة الدول التي تصدر المملكـة العربية السعودية النفط إليها بواقع ما بين (200 و 300) ألف برميل نفط يومياً في عام 2004م فالصين تهتم بتوثيق التعاون والترابط مع المملكة العربيـة الـسعودية، خاصة أن الصين تدرك أنه لا يمكنها تفادي اعتمادها المتنامي على بترول السعودية في المستقبل القريب والبعيد. (عطوان، 2007)

تركزت الاستثمارات السعودية في الصين على مصافي البترول والصناعات البتروكيماوية. حيث وقعت "ارامكو" السعودية مع ساينوبكوايسكون موبيل الأمريكية" عقد مشروع مشترك في شباط 2007م لتكرير البترول الخام في مقاطعـة فوجيـان جنوب شرق الصين، ويبدأ التشغيل في 2009م بإنتاج يومي يصل إلى 240 ألـف برميل، وتمتلك "أرامكو" في هذا المشروع نـسبة (25%). وقـد وقعـت الـشركة السعودية للصناعات الأساسية "سـابك" التـي تعـد مـن أكبـر شـركات إنتـاج

البتروكيماويات في العالم من حيث القيمة السوقية في شباط 2008م اتفاقـات مـع شركة سينوبيك لتأسيس شراكة لإقامة مشروع داليانوتيانجين للبتروكيماويات بتكلفة تبلغ نحو بليوني دولار أمريكي كما أعلنت الشركة في أيـار 2007م عـن تعزيـز حضورها في السوق الصينية التي تعد من أكبر الأسواق الإستراتيجية وأكثرها نمواً في العالم، بافتتاح مكتبين جديدين للشركة، الأول في بكين والثاني في شنجن جنوب الصين أما المشروعات الصينية السعودية المشتركة في المملكة العربية الـسعودية فيعد حجم استثماراتها ضعيفاً بالمقارنة مع حجم الإمكانيات الضخمة المتاحة للبلدين، وقد بلغ عدد المشاريع المشتركة العاملة في الـسعودية حتـى عـام 2007م (54) مشروعاً. (ورد خبر من وكالة الأنباء الصينية، 2010)

وقد وقعت مجموعة صناعة الماكينات الصينية وشركة المـساهمة الـصينية لصناعة المعادن غير الحديدية المحدودة اتفاقية تعاون مع شركة وسترن وي للتنمية الصناعية المحدودة الصينية في نيسان 2007 لاستثمار 4 بلايـين دولار أمريكـي لإقامة منشآت شاملة لإنتاج الألمونيوم في المدينة الاقتصادية الجديدة فـي جيـزان بجنوب المملكة العربية السعودية. والتي من المقرر أن تنتج (1.6) مليون طن مـن الألمنيوم المؤكسد و (700) ألف طن من سبائك الألومنيوم سنوياً. ووصـفت هـذه الصفقة في وقتها أنها أكبر استثمار صيني في العالم.

ومن أهم المشروعات السعودية الصينية المشتركة التي تم توقيع اتفاقات بشأنها ما يلي: (يعقوب، 2008)

1. نيسان 2007م أرست شركة "كيان السعودية" التابعة لشركة "سابك" عقد تشييد مصنع البولي إثيلين العالي الكثافة في مجمعها بمدينة الجبيل الصناعية إلـى هوانكوي للمقاولات والأعمال الهندسية الصينية وتبلغ الطاقة السنوية للمصنع (400) ألف طن.
2. كانون الأول 2007م فازت شركة فوي تشو هونغ فو لتطـوير الـصناعة والتجارة المحدودة الصينية بعقد بناء مصنع لمعالجة خام الفوسـفات الـذي سيقام في موقع منجم الفوسفات في الجلاميد شمال السعودية بتكلفة 1.2 مليار ريال سعودي (350 مليون دولار أمريكي).

3. تموز 2007م وقعت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية السعودية اتفاقية مع شركة هواوي الصينية للتقنيات المحدودة بهدف تنسيق وتطوير التعـاون المشترك في مجال الاتصالات وتقنية الشبكات وأمن المعلومات.
4. تموز 2007م بدأت شركة عجلان السعودية في إقامة مشروع لغزل القطـن تكلفته 50 مليون دولار أمريكي في شيخهتسي بمنطقـة شـينجيانغ الذاتيـة الحكم.
5. كانون الثاني 2008م، وقعت وزارة النقل والمؤسسة العامة للموانئ السعودية مع شركة الموانئ الصينية الهندسية المحدودة عقد تصميم وإنشاء ميناء رأس الزور بالمنطقة الشرقية السعودية بمبلغ (2.2) مليار ريـال سـعودي (586 مليون دولار أمريكي).

جدول رقم (2)

حجم التبادل التجاري بين السعودية والصين في الفترة (2002-2007)

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين (بالمليون ريال)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم التبادل التجاري	17261	23566	33917	5740	71947	95100
الواردات	6441	8199	11130	16521	22391	29250
الصادرات	10820	15940	22787	40519	49556	65850
الميزان التجاري	4379	7168	11657	23998	27165	36600

جدول رقم (3)

المشروعات السعودية الصينية المشتركة العاملة في السعودية حتى نهاية الربع الثالث من 2007 (بالمليون ريال)

النشاط	عدد المشاريع	حصة الشريك السعودي	حصة الشريك الصيني	حصة الشريك غير الصيني	إجمالي التمويل
صناعي	8	718.52	1112.54	0	1831.06
غير صناعي	45	16.73	74.16	3.06	93.95
المجموع	54	735.25	1186.70	3.06	1925.01

4-10 البعد الثقافي في العلاقات العربية الصينية

ظلت العلاقات السعودية الصينية في المجالات غير السياسية والاقتصادية والعسكرية علاقات ضعيفة، فقد ظل التعاون محدود في المجالات الثقافية والتعليمية والعلمية والسياحية وغيرها.

فعلى صعيد التعاون التعليمي بين البلدين، ظلّت المنح الدراسية التي تقدمها بعض الجامعات السعودية للطلبة الصينيين لدراسة اللغة العربية وآدابها لا يتجاوز العشرات سنوياً. وفي المقابل، فقد ابتعثت الحكومة السعودية عدداً من الطلبة لدراسة اللغة الصينية، ولكن كان ذلك لأغراض حكومية محددة، كما ابتعثت شركة أرامكو السعودية عدداً من طلابها وموظفيها للدراسة في الصين لغرض العمل في مشروعاتها النفطية في الصين. إلا أنه خلال السنوات الأخيرة بداية من عام2006م ومع انطلاقة برنامج العاهل السعودي الملك عبدا بن عبد العزيز لابتعاث الطلبة إلى الخارج، بلغ عدد الطلاب السعوديين الدارسين في الصين أكثر من (250) طالباً، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في غضون السنوات القليلة القادمة إلى نحو ألفي طالب.(الشيماء، 2008)

وعلى الصعيد الثقافي: نظمت بعض النشاطات الصينية في السعودية، كإقامة معرض عن الرحالة الصيني المسلم تشنغ خه بمناسبة مرور 600 عام على رحلته البحرية الأولى. أقامت وزارة الثقافة والإعلام ممثلة بإدارتها الخاصة بالعلاقات الثقافية الدولية وبالتعاون مع سفارة جمهورية الصين في 2006/6/3 ولمدة أسبوعين معرض (السلام من الصين رحلات تشنغ خه البحرية) وذلك بصالة المتحف الوطني بمركز الملك عبد العزيز التاريخي بالرياض. وتأتي إقامة هذا المعرض بالمملكة انطلاقاً من التعاون القائم بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين في مختلف المجالات وخاصة المجال الثقافي. وضم هذا المعرض العديد من الأعمال الفنية التشكيلية بين نحت وخزف وقطع أثرية ومجسمات بمختلف الخامات وقوارب الصيد الشراعية التي كانت تمثل البحارة أثناء رحلات (تشنغ خه) البحرية الصينية. كما شاركت المملكة العربية السعودية في معرض الكتاب الدولي الرابع عشر المقام في العاصمة الصينية بكّين للفترة من 30 آب حتى 3 أيلول 2007م. وحظيت

مشاركة المملكة في معرض الكتاب الدولي ببكين إقبالاً جيداً مـن قبـل المهتمـين بالثقافة العربية والإسلامية. كما شهد جناح المملكة العربية السعودية إقبالاً من قبـل الأقليات المسلمة في الصين على مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية ومطبوعـات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. وقامت وزارة الثقافة والإعلام بـدعم الجناح بصور الحرمين الشريفين التي شهدت طلباً كبيراً من قبل الصينيين عامـة. كما شاركت المملكة العربية السعودية في معرض ووهان الدولي للثقافات.

ويمكن الحديث هنا في المجال الثقافي عن العلاقات بين المؤسسات الفكريـة، فقد أتاحت زيارة وفد المجتمع المدني السعودي إلى بكين في كانون الثاني 2009م زيارة معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا التابع لأكاديمية العلـوم الاجتماعيـة فـي بكين، ولعلها كانت أول مرة يتم فيها التواصل بين مثقفين وباحثين سـعوديين مـع مؤسسة فكرية صينية بهذا المستوى. ومع أنها كانت زيارة محدودة للتعارف وتبادل الآراء حول بعض قضايا الساعة التي تهم الجانين، إلا أنها تركت أثراً عميقـاً فـي نفوس الذين حضروا اللقاء من الباحثين والمثقفين السعوديين والصينيين علـى حـد سواء.(عطوان، 2007)

وبعد أقل من عامين على تلك الزيارة، بادر الأمير تركي الفيصل بـن عبـد العزيز في تشرين الأول تشرين الثاني 2007م إلى زيارة الصين بـصفته رئيـساً لمجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وهو مركز أبحاث متخصص منبثق عن مؤسسة الملك فيصل الخيرية وكان من ضمن برنامج زيارتـه زيارة معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا التابع لأكاديمية العلـوم الاجتماعيـة فـي بكين، وجامعة شنغهاي للدراسات الدولية التي تحتضن من بين كليات ومعاهد كثيرة معهداً لدراسات الشرق الأوسط، وكذلك معهد شنغهاي للدراسات الدولية. ولعل مـن اهم نتائج هذه الزيارة قرار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية إنشاء برنامج للدراسات الصينية في إطار مركز الدراسات الإستراتيجحية التـابع لمركـز الملك فيصل، ويتضمن بصفة أساسية برنامجاً أكاديمياً للعام دراسي من فصلين تتبعه دورة ميدانية تطبيقية في الصين في حدود شهر إلى شهرين، تمنح بعدها للدارسـة شهادة دبلوم في الدراسات الصينية. وستشمل مواد الدراسة مبادئ في اللغة والثقافة

الصينية، ومعلومات عن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الصين، ونبذة عن العلاقات الصينية العربية والصينية السعودية، مع تناول بعض القضايا المعاصرة ذات الصلة بالشؤون العربية الصينية المشتركة. ويعتبر هذا البرنامج مثال على كثير من المبادرات التي يمكن أن يقوم بها الجانبان السعودي والصيني لبناء علاقة معرفية راسخة الأركان، واضحة المعالم، واسعة الاهتمامات، بين مختلف فئات الشعبين السعودي والصيني لتكوين صداقة دائمة مبنية على أسس إنسانية خالصة بعيدة عن الانتماءات المذهبية والفكرية والمصالح السياسية والاقتصادية.

يمكن القول أن النشاط الثقافي السعودي – الصيني والصيني – السعودي ضئيل، وقد يرجع ذلك إلى حاجز اللغة الذي قد يمثل عائقاً أمام التواصل، فعلى الرغم من تلاقي المصالح المشتركة بين البلدين إلا أنه هناك حاجة ماسة للتقارب والتعارف والتواصل الثقافي وغير الثقافي بين البلدين. وبالتالي لا بد من وجود مبادرات من الجانبين لتدريس اللغة العربية والصينية لغير الناطقين بها، وذلك من خلال إما فتح معاهد متخصصة في تعليم اللغتين العربية والصنية في البلدين، أو عن طريق إنشاء برامج وفصول دراسية في معاهد وكليات قائمة بالفعل. وذلك على عكس العلاقات الثقافية المصرية – الصينية، حيث يعتبر التبادل الثقافي بين مصر والصين من أهم أبعاد علاقاتهما، فقد امتد نطاق التبادل الثقافي بحيث لم يقتصر على مجال الثقافة والفن فحسب بل امتد إلى نطاق واسع ومجالات متعددة منها العلوم والسينما والتلفزيون والآثار التاريخية والمكتبات والمتاحف حيث شهدت هذه المجالات العديد من التبادلات بين الجانبين خاصة على صعيد الزيارات المتبادلة بينهما، وقد شهدت العلاقات الإعلامية تطوراً متنامياً خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك في ضوء الأهمية المتزايدة لدور الإعلام على الصعيد الدولي، كما اتسم التعاون التعليمي بينهما بوجود آلية تبادل الزيارات لوزيري التعليم، للتعاون بين المؤسسات التعليمية، وزيادة عدد الطلاب الوافدين سنوياً.

الفصل الخامس

مستقبل العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين

عندما تولى الزعيم الصيني دينغ هيساو بينغ السلطة عام 1978م وأصبحت سياسة الانفتاح على العالم الخارجي هدفاً هاماً من أهداف سياسة الصين الخارجية لتحقيق التوازن المنشود في علاقاتها مع العالم الحالي، أعلنت الصين عن رغبتها في تحسين علاقاتها مع دول الخليج عامة والمملكة العربية السعودية خاصة لدورها الجوهري الإقليمي والدولي ولامتلاكها لمصدر هام من مصادر الطاقة، وكذلك أعلنت عن احترامها لسيادة جميع دول الخليج، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتأييد وحدة أراضيها. (حور، 2000)

وهذه النقلة النوعية في سياسة الانفتاح الصيني، جعلت من الصين محوراً للاستقطاب من قبل العديد من دول العالم، وفتحت الباب أمام الكثير من الدول بالاهتمام بها كمركز من مراكز الثقل وصنع القرار الدولي. ومن هذا المنظور فإن المصلحة الاستراتيجية للسعودية انطلقت من ضرورة وجود علاقات جيدة ومتطورة مع دولة عظمى صاعدة تقوم ببيع التكنولوجيا والسلاح المتطور لها بدون قيود أو شروط.

ومع أن العلاقات السعودية - الصينية تعتبر حديثة بمقاييس العلاقات الدولية، إلا أنها قد شهدت خلال هذه الفترة تطوراً مستمراً وبشكل طردي، بمعنى أنها لم تشهد منذ تأسيسها أي تراجع أو انخفاض، هذا التطور المستمر في العلاقات بين البلدين تبينه الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في الدولتين خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة. إن هذه الحقائق تقودنا إلى الاستنتاج أن دراسة مستقبل العلاقات السعودية-الصينية يجب أن تنطلق من أبعاد ثلاثة: البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد العسكري والتقني، والتركيز على هذه الأبعاد يوضح كيف يمكن استشراف العلاقات السعودية-الصينية ومناقشة الأسس التي يمكن أن تتأسس عليها تلك العلاقات.

5-1 مستقبل العلاقات السياسية السعودية-الصينية

يستند البعد السياسي في مستقبل العلاقات السعودية-الصينية إلـى المـصالح السياسية المشتركة للدولتين، وموقفهما من القضايا الدولية والإقليمية، فالصين تواجه ضغوطاً دولية للإصلاح والانفتاح السياسي والاقتصادي، وبالذات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، سواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان وإطـلاق الحريـات الـسياسية والمدنية، أو اللعب على ورقة تايوان ودعم الأخيرة في مواجهة المطالب الـصينية لتوحيد الجزيرة مع الوطن الأم أو عن طريق محاولة كبح جماح الصين كقوة كبرى في القارة الآسيوية، وخاصة بعد صعود نجم الصين، وتأثير ذلك على الأمن الإقليمي في آسيا ويضاف إلى ذلك الضغوط الأمريكية لإفشال أية محاولة صينية للتمدد غرباً وجنوباً لإقامة تكتل سياسي وعسكري آسيوي تهدف الصين من ورائه إلى أن تكون قطب القوة الأكبر في القارة الآسيوية في مواجهة التكتل الأمريكي-الأوروبي الـذي يخطط للهيمنة على مناطق استراتيجية متاخمة للحدود الصينية، وخاصة بعد ضـم أغلب دول أوروبا الشرقية لحلف شمال الأطلسي، ومحاولات هذا الأخيـر التمـدد جنوباُ للعالم العربي والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي لتنـسيق الـسياسات العسكرية في مواجهة ما يسمى بـ"تهديد الإرهاب"، خاصـة وأن منطقـة الخلـيج والجزيرة العربية منطقة مهمة للصين اقتصادياً وأمنياً. وأخيـراً فهنـاك الـضغوط الأمريكية على كوريا الشمالية، حليفة الصين، لمنعها من امتلاك الـسلاح النـووي وأسلحة الدمار الشامل.

ومن ناحية أخرى فالتعاون الأمريكي-الهندي الذي يهدف إلى تحويل الهنـد إلى قوة عالمية، وبالتالي حليفاً أمريكياً محتملاً ضد الصين والباكستان، إنطلاقاً مـن التأكيد الأمريكي بأن الهند سوف تعتمد على التكنولوجيـا العـسكرية الأمريكيـة. (يعقوب، 2008)

وفي المقابل ترى المملكة العربية السعودية في الصين إحدى القوى الرئيـسة المؤثرة في عالمنا المعاصر نظـراً لوزنهـا البـشري والـسياسي والاقتـصادي والعسكري، مما جعل العلاقات السياسية المعاصرة بين البلدين تحتل مكاناً مهماً بين الموضوعات التي يهتم بها متخذو القرار السياسي في الدولتين. وقد يتساءل بعـض

المتخصصين عن أسباب التطور السريع الذي مرت به تلك العلاقات، خاصـة وأن عمرها لا يتجاوز السنوات المعدودة. والإجابة على هذا التساؤل تنطلق من حقيقة أن كلا الدولتين تواجه ضغوطاً وتحديات مشتركة، الأمر الذي يدفعهما إلى مزيد مـن التعاون والتقارب في المواقف الـسياسية والاقتـصادية والعـسكرية. فـالتطورات والأحداث التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م شكلت مـصدر قلـق للمملكة العربية السعودية خاصة في ظل غياب توازن دولـي قـوى تعـول عليـه السعودية للحفاظ على سياسة متوازنة. فالمتابع لنمط علاقات السعودية مـع بعـض الدول الكبرى لابد وأن يلحظ أن شكل تلك العلاقات قد شابه الكثيـر مـن التـوتر والتأزم خاصة بعد اتهام السعودية بأنها تدعم جماعات وتنظيمات إسلامية تـصنفها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهابية. (آل عقيل، 2000)

وأخيراً فالهجمة الأمريكية على العالم العربي والإسلامي ومحاولـة فـرض السياسات الأمريكية الخاصة بإعادة تشكيل المنطقة في إطار مـا يـسمى "بالـشرق الأوسط الكبير"، وفرض الديموقراطية الغربية على الدول العربية، كل ذلك يوضـح مدى اهتمام المملكة العربية السعودية بالصين وحاجتها إلى إعادة تـشكيل خارطـة التحالفات الإقليمية والدولية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الصين ليس لها تاريخ استعماري في العالم العربي والإسلامي، حيث أنها العضو الوحيد في مجلس الأمـن الذي لا يصنف ضمن "القوى الاستعمارية" التـي هيمنـت علـى العـالم العربـي والإسلامي، بل والنامي برمته في العصور الحديثة.

الصين هي القوة العظمى القادمة نظراً لتوافر مقومـات القـوة الاقتـصادية والبشرية والسياسية والعسكرية لديها، والسعودية دولة نامية وتمتلك كذلك مقومـات القوة الإقليمية من قدرات اقتصادية سياسية وروحية. وكلاهما يـرتبط مـع الآخـر بمصالح اقتصادية، بالإضافة إلى أنهما تجمعهما طبيعة شرقية واحـدة تجعـل مـن السهولة التعامل والتعايش مع بعضهما البعض في إطـار منظومـة دوليـة تعتمـد المحاور السياسية والعسكرية والثقافية كأساس في التعامل مع الآخر.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، وما تلاهـا مـن سياسـات الهيمنة الأمريكية، بدءً بغزو العراق واحتلاله والتهديدات الأمريكية للنظام العربـي

بشقيه القطري والإقليمي، والانحياز الكامل للمشروع الصهيوني، ودعم إسرائيل في فرض عملية السلام، من المنظور الإسرائيلي-الأمريكي، على العالم العربي وانتهاءً بمحاولة فرض نمطها السياسي والثقافي على العالم العربي. كل ذلك جعل الدول العربية تدرك عمق الآثار السلبية الناشئة من الموقف الأمريكي تجاهها، مما أدى إلى تغير جوهري في مناخ العلاقات العربية-الأمريكية بشكل عام والعلاقات السعودية-الأمريكية على وجه الخصوص، مما فتح آفاقاً جديدة للمملكة للتعامل مع مختلف القوى الإقليمية والدولية. هذه الأحداث جعلت المملكة العربية السعودية تتمتع بهامش للمناورة السياسية والاقتصادية في علاقاتها مع الدول الكبرى الأخرى بما في ذلك الصين.

إن مستقبل العلاقات السعودية–الصينية ينطلق من مجموعة من المحفزات القوية والتي بدورها تؤدي إلى تقوية تلك العلاقات، وتؤكد على المصالح المشتركة، عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتقنياً. وتتمحور هذه المحفزات حول عوامل عدة: (آل عقيل، 2000)

1- **التقارب الثقافي وعدم وجود صدام حضاري**. إن الحضارة المشتركة للبلدين والتي تحكمها القيم والأخلاقيات تؤسس لتعاون وثيق بينهما. فالفارق الكبير في المسافات لم يغير من طبيعتهما الثقافية والحضارية، فقد أكد المسؤولون في البلدين تلك القيم المشتركة، حيث عبر عن ذلك الرئيس الصيني السابق (زيمين) عن اعتزازه بالثروة الحقيقية للمملكة العربية السعودية، ممثلة في الحضارة الإسلامية الخالدة والعلاقة بينها وبين الحضارة الصينية، حيث قال: "إن الثقافة الصينية والثقافة الإسلامية لهما تأثير عظيم على الثقافات الأخرى، حيث كانتا سباقتين في كثير من النواحي الثقافية والطبية ومختلف العلوم الإنسانية التي بني عليها كثير من حضارات اليوم."

وقد أكد الملك عبد ا بن عبد العزيز هذا التقارب والتوافق الحضاري عندما قال: "نحن وإياكم بناة حضارة، وورثة ماض مجيد. قدم أجدادنا للإنسانية مثل ما قدم أجدادكم الكثير مما نفخر ونعتز به.... فنحن وإياكم نؤمن بالتكافل الاجتماعي، وبالعلاقات الأسرية المتينة، وبقيم التعاون

والصدق والوفاء". (آل عقيل، 2000)

هذا التقارب بين الحضارتين التاريخيتين أكده المفكر الأمريكي هنتنجتون في مقالته المشهورة "صراع الحضارات" عندما قال "إن جبهة التحدي الأساسية القادمة في مواجهة السيطرة الغربية يتمثل في "محور الحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية"، والذي يمثل تهديداً حقيقياً للحضارة الغربية المسيطرة. ومن هذا المنطلق فإن الوضع الطبيعي للعلاقة بين المملكة العربية السعودية والصين يتمحور حول التعاون والتحالف الاستراتيجي إنطلاقاً من تحالف الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية والتي تمثل السعودية والصين كل منهما.

2- **التهديد والهيمنة الغربية.** بعد انتهاء الحرب الباردة، وعلى وجه الخصوص بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، تغيرت خارطة المصالح وموازين القوى في العالم. فقد تغيرت الاستراتيجية الغربية، والأمريكية على وجه الخصوص، وأصبحت الأخيرة توصف بأنها استراتيجية متطرفة وتشكل تحولاً خطيراً في السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية، والتي تمثلت في محاولة فرض الإصلاح السياسي من المنظور الديموقراطي الغربي على الدول العربية. (آل عقيل، 2000)

هذه الإستراتيجية الأمريكية التي تتمحور حول أطروحة "أن العالم اليوم تحكمه حضارة واحدة تحت شعارات العولمة والقرية الصغيرة والحضارة الإنسانية الواحدة القائمة الآن: الغربية في ملامحها وسماتها، والأمريكية في قيادتها وفي توظيفها. إنها تهدف إلى تطويع وإحكام القبضة الأمريكية على أصحاب الحضارات المنافسة (الإسلامية والكونفوشيوسية) وضمان وجودهم تحت المظلة الأمريكية، بهدف السيطرة عليهم وتحطيم المكونات الإيمانية والفكرية والحضارية والثقافية والأنماط المعيشية والإنتاجية لتلك الحضارات، ومن ثم تفتيتها ودمجها في نظام عالمي واحد تحت الهيمنة الأمريكية.

هذه الإستراتيجية الأمريكية والمنعطف التاريخي السلبي في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول العربية، واتهام المملكة العربية السعودية بأنها مصدر ما يسمى بالإرهاب، وأنها تدعم "الإسلام الأصولي"، كل ذلك يفرض على المملكة

العربية السعودية مراجعة تحالفاتها السياسية والعسكرية والبحث عن حليف بديل يساعدها في زيادة هامش الحركة في التعامل مع القوى الأخرى والتخفيف من اعتمادها على قوة واحدة. فوجود قوة غير غربية (الصين مثلاً) يخلق توازناً في القوى يساعد السعودية على الحركة بحرية وفاعلية أكثر وبالتالي يخدم مصالحها ورؤيتها الحضارية دون ضغوط غربية، خاصة إذا اعتبرنا أن الصين قوة تعمل على تحقيق التعاون القائم على المصالح وليس على فرض الهيمنة وبسط القوة وتكريس النفوذ كما هو حال القوى الغربية.

وباختصار فإن الصعود الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الصيني هو حقيقة واقعة، وسيستمر ويتنامى في القرن الحادي والعشرين، بمعنى أن الصين هي القوة العظمى القادمة. والمملكة العربية السعودية مدعوة إلى تطوير علاقاتها الدولية في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية، حيث أن المصلحة الوطنية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في تخطيط سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها العليا من خلال قراءة وتطبيق النموذج الصيني في التنمية وذلك لتميزه عن "نماذج التنمية الرأسمالية في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، حيث يقوم على مبدأ الاعتماد الذاتي والتعبئة الرشيدة للموارد، وتنمية الاقتصاد الإنتاجي، وإنتاج التقنية (بدل استيرادها) وتوظيفها. كل تلك المحفزات تفرض على المملكة العربية السعودية توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مع الصين.

5-2 مستقبل العلاقات الاقتصادية السعودية-الصينية.

يعتبر الاقتصاد الصيني أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم، فمنذ عام 1980م أخذ ينمو بمعدل قدره (10%)، بل وأصبح الأول من حيث جذب الاستثمارات الخارجية، في الوقت الذي كانت تعاني معظم اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى من الركود الاقتصادي. (كارنوي، وآخرون 1996)

ويرجع السبب في ذلك إلى النموذج الفريد "اقتصاد السوق الاشتراكي" الذي تنتهجه الصين في سياستها الاقتصادية، وسياسة التحديث العلمي والتكنولوجي من أجل الارتقاء إلى العالمية، الأمر الذي أدى إلى فتح أسواق الصين أمام الاستثمارات

وفتح اقتصادها على العالم وبروزها كثالث أكبر اقتصاد في العالم بعـد الولايـات المتحدة الأمريكية واليابان، خاصة بعد إضافة القدرات الاقتصادية لهونج كونج بعـد انضمامها للصين عام 1997م.

ويضاف إلى ذلك النقلة النوعية في النمو الاقتصادي إلى السياسة التي تبنتها القيادة الصينية من حيث وضع الأيديولوجيات والشعارات الأيديولوجية جانباً ووضع الطموحات العقائدية ومخططات السياسة الخارجية في أدنـى سـلم الاهتمامـات). (تسيانج، 2005)

هذا النمو الاقتصادي السريع للصين والحاجة المتزايدة لديها لبنـاء قـدراتها الصناعية وهياكلها الاقتصادية يحتاجان إلى المزيد من النفط والغاز لتغذية الصناعة وحاجات المستهلك ولتأمين احتياجات الصين النفطية، مما جعل هدف الوصول إلى مصادر الطاقة قراراً استراتيجياً صينياً يحتم الدخول في تحالفات وعلاقات سياسية واقتصادية قوية مع الدول التي تملك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز. ومـن ثـم حرصت على تعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، والارتقاء بتلك العلاقات إلى مستوى تعاون استراتيجي في المجالات السياسية والاقتصادية، مما جعل المملكة أكبر شريك تجاري للصين على مستوى الشرق الأوسط ومنطقة الشمال الأفريقـي. وقد عبر القادة الصينيون عن رغبتهم في الاعتماد على المملكة في تزويد الـصين بالكميات الكافية لسد احتياجاتها المتنامية والضخمة من البترول، وعن رغبتهم فـي مشاركة المملكة في الصناعات البتروكيماوية والتحويلية التي تميزت بها الـصناعة السعودية.

إن البعد الاقتصادي في مستقبل العلاقات السعودية-الصينية يبين أن العلاقات الاقتصادية تتميز بنقلة نوعية مهمة نحو الاعتماد المتبادل بين البلـدين، فالـصين – كما سبق وأن أشرنا- تحتاج للنفط السعودي وترغب في الاعتماد علـى الـسعودية لتزويدها بالنفط. وهذه الرغبة تنبع من "قناعة الصينيين بأنهم يتعاونون مـع دولـة موثوق بها، وطرف يحترم تعهداته والتزاماته."

إن ما تمتلكه المملكة العربية السعودية مـن احتياطيـات بتروليـة ضـخمة وصناعة بتروكيماوية متقدمة سيؤدي إلى فتح آفاق مستقبلية للتعـاون الاقتـصادي

والتقني بين المملكة والصين، خاصة والصين مرشحة لكي تكون الدولة الأولى في العالم اقتصادياً خلال العقود الثلاثة القادمة. ويضاف إلى ما سبق فإن أهمية الصين المتوقعة في صنع المستقبل لعالم يتجه نحو العولمة بكل ما تنطوي عليه من تحولات تاريخية عميقة وبعيدة التأثير في المجتمع الدولي يفرض على المملكة العربية السعودية مراجعة علاقاتها بالقوى الرئيسية في العالم وإعادة صياغتها على أسس جديدة تحقق مصالحها وذلك من خلال بناء علاقة شراكة حقيقية مع الصين تؤدي إلى تشكيل قوة اقتصادية تكاملية بينهما. إن هذا التوجه الذي أفرزته طبيعة العالم المعاصر سوف يشجع المستثمرين الصينيين والسعوديين للمشاركة في إقامة أضخم المشروعات وأوسعها على أسس اقتصادية بحته، سواء في مجال الصناعات البتروكيماوية أو الصناعات الثقيلة أو المتوسطة بالإضافة إلى المساهمة الفعالة في الدخول في مشروعات مشتركة في الصين، والذي قد تحقق المملكة من خلالها نقل التكنولوجيا المتقدمة التي عجزت عن الحصول عليها من الدول الغربية بالرغم من العلاقات المتميزة مع تلك الدول لعقود طويلة مضت.

وعموماً فالعلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والصين يمكن أن تشكل قوة اقتصادية تكاملية يعتمد كل منهما فيها على الآخر لتوفير جميع عناصر النجاح لمثل تلك العلاقة التكاملية ولتعزيز البعد الاستراتيجي لعلاقاتهما. فالصين تشكل أكبر سوق مستورد للمنتجات السعودية من النفط والصناعات البتروكيماوية والاستثمار، بينما المملكة تشكل أحد أكبر الأسواق المستوردة للمنتجات الصينية. وختاماً فلقد أحسنت كل من المملكة العربية السعودية والصين في اختيار الشراكة الإستراتيجية مع الطرف الآخر، فالمملكة تعتبر، بالإضافة إلى دورها الإقليمي والدولي المحوري، قوة اقتصادية كبيرة من حيث امتلاكها أكبر احتياطي بترولي في العالم، والصين بثقلها في المعادلة الحالية للنظام الدولي تعتبر القوة العالمية القادمة للساحة الدولية التي يجب على المملكة والدول العربية تطوير التعاون الاستراتيجي معها في مختلف المجالات. (حسين، 2004).

إن التوقعات المستقبلية باعتماد الصين المتنامي على استيراد النفط دفعتها للاهتمام باستكشاف وإنتاج النفط في مناطق عديدة ومتنوعة مثل: كازاخستان،

روسيا، فنزويلا، السودان، غرب إفريقيا، إيران، وكندا. ولكن علـى الـرغم مـن محاولتها تنويع مصادرها النفطية، فإن الصين ستبقى تعتمد على نفط الشرق الأوسط بشكل أساسي مستقبلا، ومن المتوقع أن تستورد الصين من الشرق الأوسط حـوالي (70) في المائة من مجموع مستورداتها النفطية الخارجية بحلول عام 2015م.

إن الصين في التاريخ الحديث لم تكن لديها علاقات إستراتيجية دائمة بمنطقة الشرق الأوسط، إلاّ أن علاقتها بالمنطقة التي تستورد منها معظم مستلزماتها النفطية أصبحت أكثر أهمية بشكل تصاعدي.

إن مفتاح الإستراتيجية الصينية لضمان الوصول إلى نفط الخليج هو العلاقات المميزة مع المملكة العربية السعودية. إذ ترتبط العلاقات السعودية - الصينية بشكل كبير بحاجة الصين المتزايدة للنفط.

ولما كانت المملكة أكبر مصدر للنفط إلى الصين بنسبة (17) في المائة مـن مستوردات الصين النفطية من الخارج، فكان لا بد للأخيرة أن تهتم بتوثيق التعـاون والترابط مع المملكة، خاصة أن الصين تعي أنّه لا يمكنها تفادي اعتمادها المتنـامي على بترول السعودية في المستقبل القريب والبعيد. ولضمان الحصول على إمدادات النفط السعودية مستقبلاً، فإن الصين تسعى إلى تقوية علاقاتها بالمملكة مما سـيؤدي إلى زيادة الروابط السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية بين البلدين.

إن إعادة قراءة التاريخ وتفسير ظواهر النمـو والتطـور والاسـتقرار فـي المجتمعات يصل إلى نتيجة حتمية وهـي أن التوجـه الطبيعـي للـدول العربيـة ومصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية وامتـدادها الجغرافـي- الاسـتراتيجي لعلاقاتها الدولية يكون شرقاً وليس غرباً، إن تشكل المحور الآسيوي، بقيادة الصين، في مواجهة المحور الغربي قد يؤدي، من المنظور الاستراتيجي، إلى كسر القطبيـة الأحادية أو التخفيف من حدتها، وبالتالي إعادة التوازن إلى النظام الـدولي وزيـادة هامش الحركة للدول العربية وتخفيف الـضغوط التـي تواجههـا فـي المرحلـة المعاصرة، الصين تمثل شريكاً اقتصادياً مهماً لدول مجلـس التعـاون الخليجـي، وللمملكة على وجه التحديد، في ما يتعلق بالأسواق والاسـتثمارات ونقـل التقنيـة، فالصين تعتبر أكبر سوق استهلاكي في العالم للبترول خلال العقـد القـادم نتيجـة

للانتعاش الاقتصادي والنمو القوي الذي يحققه الاقتصاد الصيني منذ بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي. أما السعودية فهي صاحبة أكبر مخزون بترولي مؤكد في العالم يكفي لعقود طويلة. هذا الأمر يحتم عليهما التخطيط المستقبلي للتعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية، نظراً لثقل القوتين على الساحة الاقتصادية الدولية، ومن ثم فتح آفاق التعاون المشترك سواءً في مجال المشاريع المشتركة أو تطوير المشاريع القائمة، أو الاستثمار سوياً في مشاريع مشتركة في دول أخرى، الأمر الذي يساند جهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى نقل التكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل القومي وبالتالي نمو التجارة الخارجية والمساعدة على تسويق المنتجات السعودية ذات القدرات التنافسية العالية مثل البتروكيماويات والحديد والصلب داخل السوق الصينية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات السعودية إلى السوق الصينية باعتبارها سوقاً دولية كبيرة ذات قنوات استثمارية متنوعة.

3-5 مستقبل العلاقات الأمنية والتقنية السعودية-الصينية.

الصين قوة عسكرية عظمى تمتلك عناصر القوة ومحدداتها والرادع النووي والقدرة التصنيعية العسكرية المتطورة والتقنية العالية والقدرة البشرية الكبيرة، حيث يبلغ سكانها ربع سكان العالم تقريباً، والعالم يدرك مستقبل هذه القدرات مجتمعة، فقد قال نابليون ذات مرة: (تسيانج، 2005)

أن "الصين عملاق نائم، لكنه عندما يستيقظ سيرتجف العالم." وقد أدركت المملكة العربية السعودية مستقبل قوة الصين في تصريح لولي العهد السعودي الأمير عبد ا بن عبد العزيز آنذاك عندما قال: "إن الصين قوة لا يستهان بها، ومارد نتوقع أن يتحول في المدى القصير إلى قوة حقيقية تسهم في رخاء العالم وتطوره، وعلينا أن نمد لها يدينا لكي نعمل سوية بما يساعد على تحقيق هذا الهدف".

هذا الإدراك بقوة الصين المستقبلية، سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً، يحفز المملكة، بل ويساعدها على تمتين العلاقات الاقتصادية والتقنية والعسكرية مع الصين، وبالرغم من أن الولايات المتحدة ظلت ولفترة طويلة المصدر الأساسي

لتسليح المملكة، إلا أن تأثير اللوبي الصهيوني على صناع القرار في الإدارة الأمريكية في العقود الأخيرة أدى إلى رفض الكونجرس الأمريكي في فترات متعددة الموافقة على بيع السعودية بعض أنواع الأسلحة المتطورة، الأمر الذي أجبر السعودية على البحث عن مصادر أخرى للتسليح. (السرجاني، 1988)

ولذلك فإن استقلالية السياسة العسكرية السعودية عن المؤثرات الخارجية، وأسلوب ومصادر التسليح سيكون له تأثير على مجمل السياسات الإقليمية والدولية في المنطقة، وسيكون له انعكاساته على المدى الطويل على قدرة المملكة العربية السعودية التسليحية والتصنيعية. فمسار التصنيع المشترك مع الصين وحصول المملكة العربية السعودية على تقنيات التسلح الحديثة سيؤدي إلى نقل التقنيات المتقدمة ثم توطينها وصولاً إلى تقنية محلية متطورة تساعد المملكة على تنويع مصادر أسلحتها وتخفف من اعتمادها على الدول الغربية، خاصة إذا أدركنا أن سياسة الصين لتجارة الأسلحة فيها الكثير من المرونة تجاه دول العالم الثالث، بمعنى أن الصين ليس لديها أي تحفظ في إمداد الأصدقاء والشركاء بكل ما يحتاجون إليه، سواء بالنسبة للأسلحة التقليدية، أو الأسلحة الإلكترونية المتطورة، أو حتى نقل التقنية، فقد بلورت الصين سياسة تجارة السلاح في العناصر التالية: (محمد، 2004).

(1) أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يتبنى نظاماً لضبط ونزع السلاح يتصف بالتوازن.

(2) لا يجب أن يشكل منع انتشار الأسلحة عقبة للحقوق العادلة ومصالح جميع الدول في الاستخدام السلمي والتقني في الدول النامية.

(3) أن لجميع الدول الحق في الحفاظ على قدرات دفاعية مناسبة، وعن الدفاع المشروع عن الذات.

(4) يتعين على جميع الدول وخاصة النامية السيطرة الحازمة على نقل المواد والتقنيات والمعدات العسكرية المنظورة والحرجة.

إن الرؤية المستقبلية للعلاقات العسكرية والتقنية بين السعودية والصين ينتظرها مستقبل كبير من حيث الاستمرار والتطور في التعاون، إذا اعتبرنا أنه من الممكن أن تكون الصين الدولة العظمى الأولى في العالم اقتصادياً وعسكرياً وبشرياً وتقنياً خلال القرن الحالي، والسعودية هي الدولة التي تمتلك من الاحتياطي النفطي والغاز الطبيعي ما

يجعلها تتحكم ولفترة طويلة في صناعة النفط وتجارته، وكلاهما يواجه ضغوطات وتهديدات خارجية مشتركة على المدى المتوسط والبعيد.

السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الصينية

السيناريو الأول: استمرار تطور العلاقات بين الدولتين:

يقوم السيناريو على أساس ما هو قائم حالياً من أجل تطويره، بما يؤدي إلى تحقيق التوازن في المصالح بين الطرفين، وبما يساعد على وضع الأسس التي تمثل البنية الأساسية لاستمرار عملية البناء والتطوير في هذه العلاقات.

ويقوم هذا السيناريو على افتراضات عدة أهمها: (قطيشات، 2010)

1. أدركت الدولتين أهمية هذه العلاقات بالنسبة لمصالحه الحالية والمستقبلية.
2. إن تجربة السنوات الماضية تستحق التحليل والدراسة في ضوء تحديد النقاط التالية:
   أ- الأهداف التي يمكن تحقيقها ولم تتحقق للطرفين، خاصة على الصعيدين السياسي والتجاري، ومعرفة حقيقة المعوقات التي حالت دون ذلك.
   ب- معرفة رؤية كل طرف تجاه الآخر ومدى ملاءمة هذه الرؤية للطموح المشترك والواقع الإقليمي والدولي القائم.
   ج- تحديد المجالات التي ركز عليها الجانبان خلال السنوات الماضية، وسعياً إلى تطويرها من دون غيرها من المجالات.
3. من خلال التقييم الموضوعي، يمكن تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل، وكذلك تحديد أسلوب البناء على ما هو قائم حالياً، مع الأخذ في الاعتبار التطورات والمستجدات المتوقعة في نطاق هذه العلاقات إقليمياً ودولياً.

وثمة عوامل دافعة لتحقيق هذا السيناريو، منها توافر الرغبة المشتركة لدى الطرفين في بناء وتطوير هذه العلاقات إلى مستوى أرقى عما هو قائم، وتوافر رؤية إستراتيجية متكاملة ومعلنة بالفعل بالنسبة لسياستهما الخارجية، بالإضافة إلى توافر قدر ملائم من المصالح المتبادلة التي تدفع نحو الأخذ بهذا السيناريو.

هناك مجموعة من العوامل محددة أو مقيدة لهذا السيناريو، وهي طبيعة

التوازنات الدولية القائمة، من حيث كونها قد تساعد أو تعيق تحقيق هذا السيناريو، وكذلك إلى أي حد قد يتعارض تطبيق هذا السيناريو مع ارتباطات السعودية الخارجية مع القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة التي تسعى دوماً إلى تقييد حركة الصين في مناطق النفوذ الأمريكي، خاصة منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

السيناريو الثاني: إعادة بناء العلاقات الثنائية بصورة شاملة:

يقوم هذا السيناريو على افتراضات أساسية عدة هي: (قطيشات، 2010)

1. إن كلاً من السعودية والصين تأكدتا بعد تجربة السنوات الماضية أن المرحلة السابقة لم تكن ملائمة بصورة جيدة لتحقيق أهداف ومصالح كل منهما، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة لكافة أبعاد وجوانب هذه العلاقات وإعادة بنائها من جديد.
2. إدراك الطرفين بأن إعادة البناء الشامل لهذه العلاقات يمكن أن تساهم في تعديل توازن القوى الدولي والإقليمي لكل منهما بما يتوافق ومصالح وأهداف كل طرف.
3. بروز مجالات جديدة لهذه العلاقات في حين زادت أهمية مجالات أخرى لم تكن قد نالت القدر الكافي من الاهتمام في المرحلة السابقة.
4. تغير أولويات كل طرف، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء هذه العلاقات من جديد بما يتوافق مع هذا التغير.

من العوامل الدافعة لهذا السيناريو:

1 تصاعد القوة الصينية المستمر والمتدرج على مدى السنوات الأخيرة، وتوافر إمكانية نمو هذه القوة في المستقبل.

2 اتفاق الصين مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بشأن خطورة استمرار الانفراد الأمريكي في العالم، والتداعيات السلبية لذلك على مصالح دول المنطقة والصين.

3 ازدياد حاجة الصين إلى السعودية ودول منطقة الخليج العربي في المستقبل سواء في مجال الطاقة أو الدعم السياسي لقضاياها في مواجهة الولايات

المتحدة الأمريكية.

4 عدم وجود تناقضات جوهرية بين الجانبين، وتوافر مقومات إيجابية للعلاقات المشتركة بينهما، خاصة في المجال الاقتصادي-التجاري.

السيناريو الثالث: العلاقات المتخصصة أو النوعية:

يفترض هذا السيناريو أن العلاقات السعودية-الصينية قامـت أساسـاً علـى علاقات متخصصة في مجال الطاقة والتبادل التجـاري والتكنولوجيـا الـصناعية، فالصين ترغب في الحصول على الطاقة بشكل مستمر من السعودية ودول الخلـيج، وكذلك فتح السوق الخليجي، خاصة السعودي، أمام الصادرات الـصينية المتميـزة، بينما ترغب المملكة العربية السعودية في الاستفادة من تكنولوجيا الصين المتقدمـة لدعم إمكاناتها الصناعية والعسكرية، فضلاً عن فتح المجال أمام الشركات الـصينية العملاقة للاستثمار في السوق السعودي وجذب رؤوس أموال صـينية فـي بعـض القطاعات الصناعية والتجارية المهمة. بمعنـى أن العلاقـات قـد تبـدو علاقـات متخصصة أو نوعية في شكلها ومضمونها.

كما يفترض هذا السيناريو أن ثمة توافقاً مشتركاً بين الطـرفين علـى هـذا الأساس، خاصة أن الدور الصيني في القضايا السياسية لمنطقـة الخلـيج والـشرق الأوسط ضعف تدريجياً خلال العقد الماضي مقارنة بدوره القوي قبل انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي وتزعم الولايات المتحـدة نظامـاً دوليـاً أحـادي الجانب، وهي حقيقة أدركتها المملكة العربية السعودية سـلفاً، وأقامـت علاقاتهـا السياسية والدبلوماسية مع الصين للاستفادة فقط من مكانتها المرموقة في الاقتـصاد الدولي، ومستقبلها كقوة عظمى قادرة في السياسة الدولية. (قطيشات، 2010)

ويمكن القول إن الاستمرار في تعظيم هذه الجوانب المتخصصة في العلاقات المشتركة بينهما، قد يقود مستقبلاً إلى طرق أبواب المجالات الأخرى بصورة أقوى تبعاً للظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية الجديدة.

الخـاتمة:

الصين قوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي لما تمتلكه من مقومـات القـوة الاقتصادية والبشرية والسياسية والعسكرية لديها. والسعودية دولة نامية وتمتلك كذلك مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والدينية. وكلاهما يرتبط مع الآخـر بمـصالح اقتصادية، بالإضافة إلى أنهما تجمعهما طبيعة شرقية واحدة تجعـل مـن الـسهولة التعامل والتعايش مع بعضهما البعض في إطار منظومة دوليـة تعتمـد المحـاور السياسية والعسكرية والثقافية كأساس في التعامل مع الآخر.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م وما تلاهـا مـن سياسـات الهيمنة الأمريكية، بدءً بغزو العراق واحتلاله والتهديدات الأمريكية للنظام العربـي بشقيه القطري والإقليمي، والانحياز الكامل للمشروع الصهيوني، ودعم إسرائيل في فرض عملية السلام، من المنظور الإسرائيلي-الأمريكي، على العالم العربي وانتهاءً بمحاولة فرض نمطها السياسي والثقافي على العالم العربي. كل ذلك جعـل الـدول العربية تدرك عمق الآثار السلبية الناشئة من الموقف الأمريكي تجاههـا، ممـا أدى إلى تغير جوهري في مناخ العلاقات العربية-الأمريكية بـشكل عـام والعلاقـات السعودية-الأمريكية على وجه الخصوص، مما فتح آفاقاً جديـدة للمملكـة العربيـة السعودية للتعامل مع مختلف القوى الإقليمية والدولية. هذه الأحداث جعلت المملكـة العربية السعودية تتمتع بهامش للمناورة السياسية والاقتصادية في علاقاتها مع الدول الكبرى الأخرى بما في ذلك الصين.

إن المصالح الاقتصادية للصين كقوة كبـرى أصـبحت مهـددة بالمـشروع الأمريكي، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم، مما دفـع الـصين إلى تفعيل علاقاتها مع العالم العربي بشكل عام والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وذلك نظراً لدور المملكة العربية السعودية الجوهري في العالم العربي والإسلامي ولامتلاكها احتياطيات بترولية كبيرة. كذلك فإن المملكة العربية السعودية في مرحلة تحتاج إلى إعادة تفعيل علاقاتها مع الصين ومحاولة بناء شراكة اقتصادية واستراتيجية مع الصين، خاصة وأن الغرب لم يعد كما كان في السابق منذ ما بعـد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م. فالسعودية لم يعد بإمكانها "أن تأخذ كل مـا

تريد، بل وكل ما تحتاج إليه، فالتجارب العلمية والعملية السابقة لها مع الغرب أثبتت أنها لا تأخذ سوى القليل، وبعض ذلك يكون قد تقادم عليه زمن المعلومات، بـشيء آخر أحدث منه".

تمثل الصين شريكاً اقتصادياً مهماً لدول مجلس التعاون الخليجـي، وللمملكـة العربية السعودية على وجه التحديد، في ما يتعلق بالأسواق والاسـتثمارات ونقـل التقنية. فالصين تعتبر أكبر سوق استهلاكي في العالم للبترول خلال العقـد القـادم نتيجة للانتعاش الاقتصادي والنمو القوي الذي يحققه الاقتصاد الـصيني منـذ بـدء سياسة الإصلاح الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضـي، والـسعودية هـي صاحبة أكبر مخزون بترولي مؤكد في العالم يكفي لعقود طويلة. هذا الأمـر يحـتم عليهما التخطيط المستقبلي للتعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية، نظراً لثقل القوتين على الساحة الاقتصادية الدولية، ومن ثم فتح آفاق التعاون المشترك سواءً في مجال المشاريع المشتركة أو تطوير المشاريع القائمة، أو الاستثمار سـوياً فـي مـشاريع مشتركة في دول أخرى، الأمر الذي يساند جهود المملكة العربية السعودية الراميـة إلى نقل التكنولوجيا وتنويع مصادر الدخل القومي وبالتالي نمو التجارة الخارجيـة والمساعدة على تسويق المنتجات السعودية ذات القدرات التنافـسية العاليـة مثـل البتروكيماويات والحديد والصلب داخل السوق الـصينية، بالإضـافة إلـى توجيـه الاستثمارات السعودية إلى السوق الصينية باعتبارها سوقاً دولية كبيرة ذات قنـوات استثمارية متنوعة.

إن الصعود الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الصيني هو حقيقة واقعـة، وسيستمر ويتنامى في القرن الحادي والعشرين، بمعنى أن الصين هي القوة العظمى القادمة. والمملكة العربية السعودية مدعوة إلى تطوير علاقاتها الدولية فـي سـبيل تحقيق المصلحة الوطنية، حيث أن المصلحة الوطنية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في تخطيط سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها العليا من خـلال قـراءة وتطبيـق النموذج الصيني في التنمية وذلك لتميزه عن "نماذج التنمية الرأسمالية فـي أمريكـا الشمالية وأوروبا واليابان، حيث يقوم على مبدأ الاعتماد الذاتي والتعبئـة الرشـيدة للموارد، وتنمية الاقتصاد الإنتاجي، وإنتاج التقنية (بدل استيرادها) وتوظيفها. كـل

تلك المحفزات تفرض على السعودية توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مع الصين.

تشهد العلاقات الصينية الخليجية التجارية والاقتصادية تشهد تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأخير ويرجع أسباب تقدم هذه العلاقة إلى الزيادة الكبيرة في عائدات النفط ووجود فائض مالي خليجي ضخم مع كون الصين أكبر مصنع في العالم حالياً ومركز لتصدير السلع الرخيصة، الأمر الذي أدى إلى التقاء المصالح في هذا الصدد، بمعنى آخر فإن أغلب هذه الدول الخليجية لا تدخل في إطار الارتباط النفطي مع الصين المستهدف من قبل السياسة الخارجية الصينية لتحويله على ارتباط سياسي دولي، فيما عدا المملكة العربية السعودية التي أضحت المصدر الأول للنفط إلى الصين.

ولعل من أبرز المظاهر الأولية لكون السعودية جزءاً من خطة استهداف صانع السياسة الخارجية الصينية هو التوجه الصيني لربط مصالح الطرفين بما يمهد لشراكة على غرار النموذجين الإيراني والسوداني، حيث أن الصينيين يعملون وفقاً لنفس السيناريو الذي اعتادو مآذارته في النموذجين سالفين الذكر. ويقوم هذا السيناريو على النقاط التالية: دخول الشركات الصينية باستثمارات مهولة في المناطق التي تشهد انسحاباً أمريكيا خاصة في مجال الطاقة، وذلك للحصول على أكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية / ربط اقتصاد الدولة المستهدفة على مدار فترة زمنية محددة بالاقتصاد الصيني مع تقديم الدعم اللازم في مجالات نقل التكنولوجيا والخبرات الاقتصادية والبنية التحتية والتسلح وتقديم الدعم السياسي في المحافل الدولية دونما اللجوء لفرض أية شروط سياسية (نظرية تبادل المصالح الصينية).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. في ظل الوضع الدولي الذي يتطور ويتغير، ومن أحد نتائج هذا التطور أحداث 11 أيلول2001م، من الأهمية الحديث عن زيادة تعميق وتعزيز التواصل والتعاون بين المملكة العربية السعودية والصين وذلك في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والتجارة والاستثمار ومجال الثقافة والتبادل العلمي والتكنولوجيا.

2. تتجه الصين للعب دور نشط ومتزايد في المنطقة العربية بهدف تأمين احتياجاتها من الطاقة وهذا لا يعني أن السياسات الصينية والأمريكية سوف تتصادم. ولكن يظهر الاختلاف في أن الصين تؤيد الإصلاح الداخلي العربي، وتعارض بقوة أي محاولات خارجية لفرض الإصلاح فالصين هي الدولة الكبرى الوحيدة في العالم التي تدعم معدلات التعاون العربي العربي وأن يقوم العرب بحل مشاكلهم بأنفسهم دونما التدخل في شؤونهم الداخلية، ويرتبط موقف الصين هذا ارتباطاً وثيقاً بشعورها بالسيادة الوطنية وتجربتها الناجحة في الإصلاح الاقتصادي.

3. يحقق التعاون السعودي الصيني مصلحة إستراتيجية لكلا الطرفين فالسعودية تحقق فوائد إستراتيجية من توثيقها لعلاقاتها مع الصين، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، فعلاقات سعودية صينية أعمق يعظم من مكاسب الدول العربية وينوع العلاقات أمام العرب، وعلى الجانب الآخر، الصين في تقوية علاقاتها مع السعودية تهدف إلى تعزيز روابطها السياسية والاقتصادية والثقافية، في إطار إستراتيجية صينية لتعزيز العلاقات مع ما يسمى بدول الجوار الموسع والتي تشمل دول آسيا الوسطى ودول الشرق الأوسط. وذلك في ظل مؤشرات وجود تعددية للنظام الدولي فمن خلال التعددية يظهر أهمية الصين للدول العربية والمتمثل في إنهاء الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وتحقيق توازن سياسي واقتصادي وعسكري.

4. يمثل منتدى التعاون العربي الصيني أهمية كبرى في العلاقات العربية الصينية في المجالات المختلفة، خاصة المجال الثقافي حيث يتضامن الجانبان في الدفاع عن قيم الحضارتين العربية والصينية ومقاومة ما يسمى بنظرية صدام الحضارات، وتأكيد قيم التسامح والتعايش السلمي.

5. سعت المملكة العربية السعودية في علاقاتها مع الصين للتخلص من الضغوط السياسية الأمريكية فيما يتعلق بالإصلاح السياسي الداخلي والعمل على وجود تحالفات سياسية جديدة أكثر برجماتية تقوم على المصالح الاقتصادية مع سهولة تحرك الأموال السعودية في آسيا، وسهولة تنقل رجال الأعمال

السعوديين في آسيا عن الغرب بعد أحداث 11 أيلول 2001م، فضلاً عن إمكانية الحصول على تكنولوجيا صينية غير مشروطة بشروط سياسية واقتصادية واجتماعية بخلاف الحال مع الولايات المتحدة تنتقد الصين الحملات الأمريكية من أجل الديمقراطية ومكافحة الإرهاب.

6. تشهد العلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين توجه قوي من الطرفين لتفعيل العلاقات حيث تعمل السعودية على تفعيل علاقات التعاون مع الصين في جميع المجالات.

7. أمام مستقبل العلاقات السعودية – الصينية مجموعة كبيرة من الفرص، ويعتمد تطويرها بشكل كبير على الإمكانيات السعودية من خلال وجود سياسة سعودية شاملة وموحدة تجاه الصين.

8. يمكن للصين والدول العربية العمل من أجل تعزيز وجود نظام متعدد الأقطاب في العالم، لأن التعددية القطبية ستنهي عدم تكافؤ القوى الدولية، وتحجم التصرفات المتغطرسة للقوة العظمى، لا يعني تعدد الأقطاب احتكار عدد قليل من الدول الكبرى أو مجموعة الدول الكبرى شؤون العالم، بل على الدول النامية أن تلعب دوراً هاماً في الشؤون الإقليمية والدولي. الدول العربية كبيرة المساحة والسكان، تحتل مكانة إستراتيجية هامة، وتمتلك موارد طبيعية وافرة. ومن المؤكد أن عالما عربياً متضامناً سياسياً ومتطوراً اقتصادياً ومتقدما ثقافياً سيقدم إسهاما عظيما في السلم العالمي والتعاون الدولي والتنمية المشتركة للدول النامية.

المراجـــع

أ.المراجع العربية

أبو عودة، عدنان (2002). "**رؤية في واقع العالم العربـي علـى خلفيـة الواقـع الدولي"، آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**، وقائع الندوة التي عقدت في بكين / الصين، منتدى الفكر العربي، عمان.

إسماعيل، حسين (2000). "الصين في 100 عام"، **الصين اليوم**. متـوفر عبـر: www.chinatoday.net.cn

آل عقيل، زياد سالم (2000). "رؤية عربية للصين الجديدة عبـر نـصف قـرن"، **الصين اليوم** متوفر عبر: www.chinatoday.net.cn

ألكسان، جـان. (2004). "طريق الحرير . . هل يدخل فـي خطـط إسـتراتيجية المستقبل." **مجلة الفيصل،** العدد (304). ص104

باكير، علي حسين، (2006م) استراتيجيات الصين النفطية، **مجلة العصر**.

التركي، ماجد عبد العزيز(2003). **قراءة في العلاقة السعودية الروسية**. الرياض: شركة مطابع نجد التجارية.

تنيره، بكر مصباح (1988). "التطور الاستراتيجي لسياسة الـصين فـي منطقـة الخليج العربي" ، **التعاون**، العدد (11). ص23.

توشنغ، أمين تشاو فو (2000). "العلاقات التاريخية والثقافية بين الـصين والعـالم العربي" **الشرق الأوسط**، العدد (7742). ص 141

تسيانج جين ليانج (2005). "**الطاقة أولاً: الصين والشرق الأوسط"،** في: حسن أبو طالب "تعليق"، السياسة الصينية في الشرق الأوسـط، سلـسلة ترجمـات، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاسـتراتيجية، العـدد (10). ص31

جلال، شوقي. "الصين والطريق الثالث" **الأهـرام** (3 مارس، 2000).

حرب، محمد. (1998). "الصراع الصيني التركستاني ومستقبل تركستان الشرقية" **السياسة الدولية**، العدد (132). ص 107

الحريري، جاسم (2008). السياسة الخارجية السعودية: المتغيـرات والمـستقبل، **شـؤون الأوسـط** ، بيـروت، مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية، العـدد (129).ص44

حسين، حسن حسين (2004). "حوار: البروفيسور تشو وي ليه وهموم الاستعراب الصيني". **مجلة الفيصل** العدد (331). ص114.

حسين، عدنان السيد. (2003)، "نظرية العلاقـات الدوليـة"، **دار أمـواج للنـشر والتوزيع**، بيروت، لبنان.

حور، محمد (2000). "آثار ومآثر العرب في الصين" الصين اليوم.

خطاب الرئيس الصيني في مجلس الشوري السعودي ومستقبل العلاقة بين الـصين والمملكـة متـوفر عبـر: **www.mohammedkhalifa.com/Archive/article1149.html**

دياب، أحمد (2008). العلاقات الصينية - الأمريكية بـين التعـاون والـصراع، **السياسة الدولية** ، العدد (173)، المجلد 42. ص26

السرجاني، خالد زكريا. "صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الإسرائيلي للسعودية" **السياسة** العدد 93، (يوليو 1988).ص 160

شلبي، السيد أمين (2005). "تحولات وتحالفات في النظام الدولي الراهن ماذا تعني للعالم العربي" **شئون عربية**، العدد (124). ص128.

عابدي، السيد حسن (2006). علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي، القاهرة: **مركز الدراسات الآسيوية**.

عبدالباري، عطوان، الصين ومستقبل علاقات القوى، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 341، ص 70، تموز.

مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"** المكتبة الأكاديمية، 1991.

نعمة، كاظم هاشم،(1987) **العلاقات الدولية**، جامعة بغداد.

حتي، ناصيف يوسف،(1985) **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربـي، بيروت.

سليم، محمد سيد،(2006) **جريدة العربي**، مقال بعنوان: العلاقات السعودية الصينية، العدد 1007. ص 36.

شبكة الصين (2006)، "**العلاقات الصينية السعودية تشهد تطوراً سريعاً في عـام 2006**" ، شبكة الصين. نقلا عن الرابط الإلكتروني: www.china.org.cn

شيانغ، تشانغ تشي (2003). "التعاون الاقتصادي الصيني – العربـي فـي القـرن الجديد" **الصين اليوم**، العدد (2). www.chinatoday.net.cn

الشيماء، عبدالسلام إبراهيم (2008). **العلاقات العربية - الصينية بعد أحد الحادي عشر من أيلول دراسة حالة مـصر والـسعودية (2001-2008)** رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

عبد العزيز، عبد العزيز حمدي (1998). "العلاقات الصينية-الإسرائيلية"، **السياسة الدولية**، العدد (132). ص44.

العتيبي، سرحان (2005). "العولمة، الشرعية، ودولة الرفاه: دول مجلس التعـاون الخليجي." **مجلة النهضة**، جامعة القاهرة. المجلد السادس، العدد (2). ص53

حسن، علي (2006). **النفط والعلاقات الصينية –السعودية المـستقبلية**، متـوفر عبر: http://www.gulfinthemedia.com

فتحي، طارق (1996). "النمور الآسيوية: تجارب في هزيمة التخلـف" **الـسياسة الدولية**. العدد (124). ص26

قطيشات، ياسر (2010). مستقبل العلاقات السعودية-الصينية: التحديات والفرص، **مجلة آراء**، ع66، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث.

كارنوي، وآخرون (1996). "الاقتصاد العالمي الجديد في ظل عصر المعلومـات". **السياسة الدولية**، العدد (123). ص39

كرار، أحمد جعفر(1999). "العلاقات التاريخية بين شبه الجزيرة العربية والـصين منذ ظهور الإسلام وحتى أوائل القرن العشرين." **مجلـة دراسـات الخلـيج والجزيرة العربية** العدد (92). ص74

العقيلي، مازن (2008)، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، **حوليات آداب عين شمس**، دورية علمية محكمة، المجلد36.

محمد نبيل محمد (2004). "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الـشرق الأوسط". **السياسة الدولية**، العدد (140). ص22

نزار، مدني، (1981). المرتكزات الأساسية لسياسة المملكة العربيـة الـسعودية، **مجلة الدبلوماسي**، الرياض. ص43

منيسي، أحمد (1998). "الأقليات الدينية في الصين: إعادة البحـث عـن الهويـة" **السياسة الدولية**، العدد (132).ص31

نوفل، عادل (1992). **صنع القرار السياسي فـي المملكـة. مجلـس الـوزراء، الوزارات، مجلس الشورى – السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام**، معهد الدراسات الدبلوماسية، السعودية، الرياض.

هاشم، هاشم عبده (1999). "**لماذا الصين؟" دبلوماسـية القمـة**: قـراءة تحليليـة لزيارات الأمير عبد ا بن عبد العزيز الدولية. الفصل الرابع. (تحرير) سعد عبد الرحمن البازعي. الرياض: مكتبة جرير.

الهواري، فاروق (2003). "حرب الأفيون الأولى والثانية، وحرب البترول الأولى في العراق". **الاهرام الاقتصادي**، العدد (1788).

هاليدي، فريد. "الخطوط الأساسية في نسيج العلاقات العربية الـصينية". **صـحيفة البيان** (26 ديسمبر، 2001). ص37 متوفر عبر:
WWW.albayan.co.ae/albayan/2001/12/26

هويدي، فهمي (1981). الإسلام في الصين. **سلسلة عـالم المعرفـة**. الكويـت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

يعقوب، عبد الكريم، (2008)، "العلاقات السعودية الـصينية: مجالاتهـا وآفاقهـا المستقبلية"، **مجلة الدراسات الاسـتراتيجية**، مركـز البحـرين للدراسـات والبحوث، العدد (11). ص12

الحمد، جواد، (2005)، **اتجاهات ومحددات تطوير العلاقـات الـصينية ـ العربـي 2005-2010 "ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة حوار العلاقـات العربيـة ـ الصينية**، بكين 12-13 كانون أول (ديسمبر)، (منتدى التعـاون العربـي- الصيني)، ص35.

عابدي، السيد حسني، (2006)، **علاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي**، فـي هـدي ميتكيس وخديمة عرفه (محررتان)، الصعود الـصيني، (القـاهرة: مركـز الدراسات الآسيوية)، ص 302.

اليوسف، نوره عبد الرحمن (2002). "تقدير نموذج الطلب على النفط في الصين"، **مجلة جامعة الملك سعود،** المجلد (14). ص23

حسين، عدنان السيد، (2003)، **نظرية العلاقـات الدوليـة**، دارة أمـواج للنـشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الإستراتيجي العربـي**، الأهـرام، الطبعة الأولى 2007/2006

موقـــع وزارة الخارجيـــة الـــسعودية الإلكترونـــي (2010) متـــوفر عبـــر: http://www.mofa.gov.sa

مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2008، متوفر عبر: http://www.bcsr.gov.bh/bcsr/ar/default.aspx

ب - المراجع الأجنبية:

Huntington, Samuel (1993). "**The Clash of Civilizations**", **Foreign Affairs**. Vol(72), no.(3).

K.J. Holsti1(995) (**international politics**): A framework for analysis. Seventh Edition prentice – Hall international, Inc., New **Jersy**, , p. 253

International Monetary Fund.(2009) **Direction of trade statistics**, Yearbook,**.**